

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة بمملكة البحرين





عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009م، كمؤسسة فكرية مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديين القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحث، لكن يمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 762 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بملكية البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركز على الشأن الخليجي والعربي باللغتين العربية والإنجليزية.

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة الى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق مع المركز.

المحتويات

04	التعريف بالدورية
07	الافتتاحية: رؤية البحرين الاقتصادية 2030.. عقد الإنجازات بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
13	القسم الأول: الدراسات
15	العلاقات الأوروبية - الخليجية على خلفية الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي سينزيا بيانكو
29	القسم الثاني: ملف العدد: الخليج العربي والشرق الأوسط في استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى والتنظيمات الإقليمية
30	تقديم الملف
31	1- الشرق الأوسط في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي أ.د. محمد كمال
43	2- استراتيجية الأمن القومي الروسي: قراءة تحليلية أ.د. نورهان الشيخ
56	3- التحولات الأمنية والدفاعية الأوروبية ودلالاتها على المنطقة العربية ومحيطها الجغرافي أ.د. سالي خليفة إسحق
71	4- المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي "الناتو": مكافحة الإرهاب نموذجاً د. أشرف محمد كشك
83	القسم الثالث: القضايا الإقليمية التطورات الإقليمية

84	تقديم الملف
85	1- مضيق باب المندب وتحديات أمن الطاقة د. خديجة عرفة
94	2- إعادة النظر في سياسات الدعم الاقتصادي الحكومي في العالم العربي: قطاع الطاقة نموذجاً الأستاذ عبد العزيز الدوسري
105	القسم الرابع: عروض التقارير الاستراتيجية والكتب والمؤتمرات
107	تقديم الملف
108	أولاً: عروض التقارير الاستراتيجية والكتب
108	1- كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤثر على خطر اندلاع الحروب النووية؟ عرض: الأستاذة مروة العبيدي
113	2- آفاق الدفاع في عام 2018م عرض: الأستاذ محمود عبد الغفار
117	3- السياسة الروسية عبر الشرق الأوسط: الدوافع والأساليب عرض: الأستاذ محمد بوحسن
121	4- الطائفية في الحرب الأهلية السورية "دراسة جيوسياسية" عرض: الأستاذ محمد إسماعيل
125	ثانياً: المؤتمرات
125	مؤتمر بوابة الخليج: فرص استثمارية واعدة "مملكة البحرين 8-10 مايو 2018" عرض: د. أشرف محمد كشك
129	قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

1. دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بململكة البحرين.
2. تعنى الدورية بنشر الدراسات والتقارير السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركز على الشأن الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".
3. من أبواب الدورية الثابتة:
 - أ. افتتاحية العدد، يتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
 - ب. الدراسات، يتضمن 3 دراسات، تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.
 - ت. ملف العدد، والذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواء بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية، بحيث لا تتجاوز كل مساهمة 4000 كلمة على أقصى تقدير.
 - ث. التقارير التحليلية، مجموعة من التحليلات التي ينفذها باحثو "دراسات" أو غيرهم بشأن القضايا الراهنة على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ولا يزيد التحليل عن 3000 كلمة ويضم من 3 - 5 تقارير.
 - ج. مراجعات الكتب، يهدف التعريف بمحتوى أحدث الكتب ونقدها بأسلوب علمي من حيث السلبيات والإيجابيات ومواطن التميز وأوجه القصور. وينبغي ألا تزيد مراجعة الكتاب عن 1000 كلمة. وأن تتضمن المراجعة، موضوع الكتاب وحدوده الزمانية والمكانية والمرجعية، منهج الباحث في بحثه وأدواته ومصادره، إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقه والجديد في بحثه، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية. وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة).
 - ح. الوثائق، ويحوي عدداً من الوثائق الاستراتيجية المهمة كالكلمات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، أو التقارير الختامية لأعمال قمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وغيرها.

4. تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

أ. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.

ب. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، إن كان هناك طلب إجراء تعديلات عليها.

ت. تنوع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر الدورية لأكبر عدد من الكتاب في العدد الواحد.

ث. القضايا الاستراتيجية المختصة بمملكة البحرين، وذلك لما تعانيه المكتبة البحرينية من نقص واضح فيها.

5. تهدف الدورية إلى:

أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.

ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.

ت. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصناع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.

6. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي ومشكلاته على النحو الذي يجعلها دورية رصينة وتقدم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

رؤية البحرين الاقتصادية 2030.. عقد الإنجازات

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات"

جوهرها هدفاً أساسياً مشتركاً، يتمثل في بناء حياة أفضل، وتتضمن عدة أبعاد متكاملة، وهي:

أولاً: إن الاستثمار الأهم دائماً هو المواطن البحريني، كما يؤكد جلاله عاهل البلاد المفدى بأن "التنمية التي لا يكون المواطن هدفها لا فائدة منها ولا نريدها... لأن المواطن هو الثروة الحقيقية في البلد"، ورسم جلالته في حفل التدشين، محددات رؤية طموحة وشاملة، غايتها المواطن، وأن يكون المستفيد الأول من منجزات حكومته ليس على مستوى الدخل فحسب، وإنما أيضاً تعزيز حقه في بيئة آمنة، ومستوى معيشى لائق، بالإضافة إلى تهيئة السبل والفرص التي تضمن للمواطن الحصول على متطلباته الأساسية من خلال خدمات نوعية ذات جودة عالية.

ثانياً: تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، وزيادة الدخل الوطني من القطاعات غير النفطية في إطار اقتصاد ديناميكي متجدد، يتمتع بقوة ذاتية للتطوير والاستمرار، وقادر على تنويع قاعدة أنشطته، والاستفادة من المزايا التنافسية للمملكة، يواكبها بنية تحتية وخدمات وتشريعات تضاهي المقاييس

في أكتوبر 2018، تحل الذكرى العاشرة، لإطلاق حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، رؤية البحرين الاقتصادية 2030، كوثيقة وطنية رائدة، وخارطة طريق نحو المستقبل.

وجاء إطلاق رؤية المملكة، عقب أربع سنوات من حوارات ونقاشات، مكثفة ومستفيضة، مع مجموعة واسعة من قادة الرأي في القطاعين العام والخاص، ومؤسسات حكومية ومتخصصة، إلى جانب هيئات استشارية عالمية، بهدف الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالمياً، ترسم الحكومة معالمه، ويتولى القطاع الخاص عجلة تنميته، وفق مبادئ الاستدامة، والتنافسية، والعدالة، وهي مبادئ مترابطة ومتوازنة، لضمان تعزيز حياة كريمة وأمنة.

وخلال عقد كامل، حققت مملكة البحرين، العديد من الإنجازات والمكتسبات في مختلف المجالات، حيث تمثل هذه الرؤية إحدى مبادرات المشروع الإصلاحي من أجل الريادة والرفاهية. وتنعكس في

العالمية، جرى مراعاتها في أولويات الخطط والبرامج الحكومية، وأهداف الملتنقى الحكومي.

وعلى صعيد مواز، هناك تحديات، تتعلق بمستوى وحجم العمالة والمهارات المطلوبة، وتطوير الأداء المؤسسي، وارتفاع مستوى المنافسة الإقليمية، والأزمات الاقتصادية العالمية، يجري التعامل معها بكفاءة وفاعلية، وتحولها إلى فرص حقيقية، انطلاقاً من رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية في القطاع العام، والشراكة مع القطاع الخاص، وتعزيز حوكمة نظام الخدمة المدنية، في ظل نظام رقابي حكومي واضح وشفاف.

ثالثاً: إيجاد مناخ محفز للريادة والابتكار، وأن يكون للبحرين موطئ قدم في اقتصاد المعرفة العالمي. والشاهد أن المملكة نجحت في ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال، وتنمية الصناعات الناشئة، وتذليل كافة المعوقات، لتعزيز مكانتها المتقدمة في المجالات الاقتصادية والتقنية الجديدة، كالخدمات المالية والتكنولوجية واللوجستية والمعلومات والاتصالات، وفي هذا الصدد، نفذت المملكة عدداً من المبادرات، بهدف التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ومن بينها: إقرار الإطار التشريعي للتكنولوجيا المالية، ومبادرة البيئة الرقابية التجريبية، والاتفاق على إطلاق أول مركز متخصص في مجال التكنولوجيا المالية، وقمة شركة أمازون لخدمات الويب، كما تستضيف المملكة المؤتمر العالمي لريادة الأعمال العام المقبل.

رابعاً: لم تغفل رؤية البحرين الاقتصادية 2030 البعد الاجتماعي من خلال تعزيز مقومات مجتمع متلاحم يعتز بهويته وانيته، حيث يقوم صندوق العمل "تمكين" بإطلاق مشاريع نوعية في المجالات

التي يضعها مجلس التنمية الاقتصادية، وفق بيئة إجراءات مثالية، وأفضل مردود اقتصادي يخدم المواطنين لاسيما فئات الشباب، والمرأة، ومن هم بحاجة للضمان والتكافل، فهناك مشروعات التأمين ضد التعطل، وتنمية الموارد البشرية، وعمليات التدريب والتأهيل المهني، حيث يوجد 75 مؤسسة منها 9 مراكز مهنية وفنية، و66 مركزاً ومعهداً إدارياً وتجارياً.

والآن، تمتلك مملكة البحرين إرثاً كبيراً من النجاح والثقة الاستثمارية، وحاضراً من الإنجازات الباهرة، وتطلعات هائلة للمستقبل. وتكفي الإشارة إلى عدة مؤشرات، لبيان ما عكسته رؤية البحرين الاقتصادية 2030 في مسيرة نهضة الوطن وتقدمه. فقد شهدت مملكة البحرين خلال السنوات الأخيرة، تحقيق معدلات نمو اقتصادي قياسية، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 11.9 مليار دينار بحريني عام 2016، نظراً لنمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية، حيث وصلت مساهمتها إلى أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي. ففي مجالات الخدمات المالية، زاد عدد المؤسسات المالية والمصرفية إلى 398 مؤسسة مالية ومصرفية وشركة تأمين، وتطورت صناعات الألمنيوم والبتروكيماويات، وتعززت مكانة المملكة كمركز سياحي وتجاري إقليمي.

وجاء الاقتصاد البحرين في المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً، وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة "هريتيدج" الأمريكية، والمرتبة الـ 18 عالمياً عام 2016م، وفي المركز الثاني عربياً في "مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018" الصادر عن البنك الدولي، والمركز الرابع عالمياً

وحليف استراتيجي للمؤسسات والهيئات الوطنية بما يخدم تلك المبادئ.

ومن هنا، فإن احتفالنا بمرور عقد على تدشين رؤية البحرين الاقتصادية 2030 هو احتفاء بأن مملكة البحرين، بقيادة جلالة عاهل البلاد، تمضي على الطريق الصحيح برؤية واضحة وجامعة، وبخطى ثابتة وواثقة، لإنجاز التنمية المستدامة، وتعزيز النهضة الشاملة.

في مؤشر البنية التحتية للاتصالات الصادر عن الأمم المتحدة، وارتفعت عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى مملكة البحرين إلى 637 مشروعاً بتكلفة 35 مليار دولار. وعلى صعيد استقطاب الاستثمارات المباشرة، فقد بلغ حجمها 733 مليون دولار في العام المنصرم، وهو ما يفوق بأكثر من ضعف ما تم استقطابه من استثمارات في 2016م، وتم توظيف 16677 بحرينياً حتى نهاية أكتوبر 2017م، فيما لا يزيد معدل البطالة في البلاد عموماً عن 4%، وهو ما يجعل من البحرين الاقتصاد الأسرع نمواً في منطقة الخليج العربي.

وبانت مملكة البحرين مركزاً للعديد من المعارض والمؤتمرات الإقليمية والدولية، مثل: معرض البحرين الدولي للطيران، ومعرض ومؤتمر البحرين الدولي للدفاع، والجواهر.

وجسد تقديم مملكة البحرين لتقريرها الطوعي الأول بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة مؤخراً، ما حققته المملكة من نجاحات على صعيد دعم الجهود الأممية في مجال تنفيذ أجندة تلك الأهداف.

إننا في مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" نفخرونعتز بأن تشكل رؤية البحرين الاقتصادية 2030 ركيزة رئيسية ومصدر إلهام، في صياغة رؤية ورسالة وأهداف المركز، حيث أرسى هيكله فاعلاً، وبناءً تراكمياً، وقواعد ضامنة لمستوى متقدم من الجاهزية والكفاءة، وفقاً لمبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة. كما يقدم "دراسات" نفسه كشريك

الدراسات

العلاقات الأوروبية - الخليجية على خلفية
الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي

العلاقات الأوروبية - الخليجية على خلفية الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي

سينزيا بيانكو⁽¹⁾

ملخص:

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج وهي:

النتيجة الأولى: سوف تستمر الدول الأوروبية في تطوير علاقتها بدول الخليج العربي على المستوى الفردي إلا أنه في الوقت ذاته وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية المهمة التي تقوم بها دول الخليج في الوقت الراهن وخاصة تنوع مصادر الدخل فإن ذلك ربما يكون حافزاً للاتحاد الأوروبي كمنظومة لتعزيز علاقاته مع دول الخليج انطلاقاً من أن تعزيز التنمية المستدامة يقع في جوهر اهتمام الاتحاد الأوروبي.

أما النتيجة الثانية فهي أنه ربما تصبح العلاقات البريطانية-الخليجية أقوى مستقبلاً وخاصة على المستويين الاقتصادي والأمني وهو ما سوف يمثل حافزاً للدول الأوروبية الأخرى أن تحذو حذو بريطانيا.

بينما تتمثل النتيجة الثالثة في أنه يمكن للعلاقة الثلاثية "الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، مجلس التعاون" أن تتطور لتصبح تكاملاً وليس منافسة، وستحدد الإرادة السياسية للاعبين أيهما، التكامل أو المنافسة، له الغلبة في الميزان.

تستهدف هذه الدراسة تحليل العلاقات الأوروبية-الخليجية على خلفية قرار بريطانيا الخروج من منظومة الاتحاد الأوروبي عام 2016م في أعقاب استفتاء تم إجراؤه لهذا الغرض، وتتكون الدراسة من أربعة أجزاء رئيسية:

الأول: يتضمن خلفية تاريخية حول العلاقات البريطانية - الأوروبية مع دول الخليج العربي.

والثاني: يتناول تفسير العوامل التي كانت معوقات أمام تطور العلاقات الخليجية-الأوروبية عموماً.

والثالث: يدور حول مستقبل العلاقات الخليجية-البريطانية في أعقاب قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي.

والرابع: يتضمن مستقبل العلاقات الخليجية-الأوروبية.

(1) سينزيا بيانكو (Cinzia Bianco)، باحثة في معهد الدراسات العربية والإسلامية، جامعة إكستر بالمملكة المتحدة.

مقدّمة

كما على الاتحاد الأوروبي وحتى على شركائهما في دول مجلس التعاون. وهو ما سوف تناوله هذه الدراسة في أجزائها المختلفة على النحو التالي:

أولاً: المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في الخليج: خلفية تاريخية

إن أحد العوامل الحاسمة التي تميز العلاقات بين الدول الأوروبية، كمجموعة أو اتحاد، ودول مجلس التعاون عن العلاقات بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون هو العمق التاريخي المختلف في الحالتين.

تعود بدايات علاقات المملكة المتحدة مع الخليج إلى أوائل القرن التاسع عشر حيث تم توقيع العديد من المعاهدات الرئيسية بينها وبين الأطراف الخليجية بما في ذلك المعاهدة العامة في عام 1820م والهدنة البحرية في عام 1853م والمعاهدات الرسمية للحماية بدءاً من عام 1880م وما بعده⁽²⁾. وكان البريطانيون لديهم اهتمام بالهدنة في المياه التي كانت تسود فيها القرصنة، وتسهيل وضمان المرور الآمن في الطريق التجاري للإمبراطورية البريطانية، وجعل المنطقة منطقة نفوذ لبريطانيا وحدها بقدر الإمكان. وذلك من خلال دعم نظم الحكم آنذاك⁽³⁾. لقد سيطر عدد قليل من المقيمين السياسيين البريطانيين على الهيكلية الشاملة لسياسات التحالف في الخليج في تحالف محكم

تتمتع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعلاقات قديمة تمتد لعقود مع دول أوروبا، وفي الواقع وعلى الرغم من العلاقات الاستراتيجية القوية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة، فإن علاقات دول الخليج مع أوروبا ربما يكون لها أساس تاريخي أكثر عمقاً. ومن الواضح أن القرب الجغرافي كان عاملاً رئيسياً في تطوير هذه العلاقات. فأوروبا والخليج جاران جغرافيان، ولو بعيدان، ومن الواضح أن لهما تحديات مشتركة نتيجة لهذا الجوار. من ناحية أخرى كان التكامل الاقتصادي عاملاً رئيسياً آخر يجمعهما معاً على مر التاريخ. إذ كانت أوروبا تعتمد بشكل كبير على الطاقة التي تأتيها من الخليج، أما الخليج فكان يحصل من أوروبا على السلع الصناعية والمهارات الفنية في سعيه لأن يكون أكثر الاقتصادات حداثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لقد راكمت دول مجلس التعاون سيولة مالية كبيرة للدول الأوروبية وفي هذا المجال أيضاً وفرت أوروبا لدول الخليج فرصاً استثمارية مهمة. وفي واقع الأمر فإن الأولويات والمصالح المشتركة كان من شأنها التقريب بين دول أوروبا ودول الخليج على مدى عقود، على الرغم من الاختلافات السياسية بين الجانبين بشأن بعض القضايا. لهذا السبب، من الممكن تصور استمرار العلاقات بين أوروبا والخليج في المستقبل، ولكن الشكل الذي سيأخذه استمرار هذه العلاقة ربما يكون "غير واضح" بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تمر بها المنطقتان، ومن تلك التحديات على وجه الخصوص هو أنه بعد عقدين من توحيد جميع الدول الأوروبية تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، قررت المملكة المتحدة في عام 2016م من خلال استفتاء شعبي، الخروج من الاتحاد الأوروبي، في عملية تعرف باسم "بريكسيت". وهو قرار سيكون له آثار كبيرة على المملكة المتحدة

(2) Khaldoun Hasan Naqeeb, Society and State in the Gulf and Arab Peninsula : A Different Perspective (London: Routledge, 1990), p.59.

(3) See James Onley, The Arabian Frontier of the British Raj: Merchants, Rulers, and the British in the Nineteenth-Century Gulf (Oxford: Oxford University Press, 2007).

ما بعد الاستقلال مجموعة متفاوتة من العلاقات مع المملكة المتحدة. استمر التعاون الأمني والدفاعي، في شكل صفقات تدريب وأسلحة، بينما وبشكل عام استمرت الروابط الاقتصادية والسياسية أيضاً. ومع ذلك، فقد سعت هذه الدول الفتية، بطبيعة الحال، إلى تنويع علاقاتها بدرجة أكبر. وربما يجب على المرء أن ينظر إلى اهتمام دول مجلس التعاون بالاتحاد الأوروبي الناشئ ضمن هذا السياق.

إن العلاقات بين دول مجلس التعاون والدول الأوروبية كمجموعة واحدة هي، على عكس الحال مع بريطانيا، علاقات جديدة وحديثة. كانت الدول الأوروبية "لديها تجاهل" بالخليج قبل "أزمة النفط" الأولى في عام 1973م حيث كانت تلك الأزمة سبباً رئيسياً في إطلاق ما يسمى بالحوار الأوروبي - العربي في عام 1974م⁽⁷⁾ وعلى الرغم من أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يكن قد تم تأسيسه بعد فإن دول الخليج كأعضاء في أوابك قد لعبت دوراً نشطاً في هذه العملية الأولى للدبلوماسية العربية - الأوروبية المتعددة الأطراف التي كانت تسعى للحصول على دعم أوروبي للحقوق الفلسطينية المشروعة. أما بالنسبة للدول الأوروبية فقد كان من المفترض أن يكون الحوار قناة تضمن إمدادات منتظمة من النفط بسعر "معقول" وفتح الأسواق العربية لصادرات أوروبا. وبعد تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاحقاً في عام 1981م تم إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الخليجية مع أوروبا بالتوقيع على اتفاقية التعاون في عام 1988م⁽⁸⁾.

وعلى الرغم من أن نطاق الاتفاقية كان واسعاً للغاية فإن الأولوية قد أعطيت للعلاقات التجارية

مع القادة المحليين⁽⁴⁾. ومع ذلك، لم تصبح بريطانيا القوة الخارجية التي لا تنافس في المنطقة بالنسبة للإمارات الصغيرة في المنطقة إلا مع نهاية الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية. ولكن في ذلك الوقت كان نجم الإمبراطورية البريطانية قد بدأ في الأفول، وكانت الولايات المتحدة تبني بشكل متزايد علاقات لها في الخليج، وخاصة مع المملكة العربية السعودية⁽⁵⁾، حيث كانت الرغبة في تأمين شروط اقتصادية مواتية مع الدول الصغيرة في الخليج لإذكاء الانتعاش بعد الحرب العالمية الثانية أمراً بالغ الأهمية في حسابات بريطانيا، وفي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أدى نهوض الفكر القومي مناهض للاستعمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلا أن ذلك لم يؤد بشكل تلقائي إلى إنهاء الوجود البريطاني في المنطقة، حيث جاءت نهاية العصر البريطاني في الخليج بناءً على رغبة ومبادرة من بريطانيا ذاتها في عام 1968م حيث أعلنت المملكة المتحدة، مدفوعة باعتبارات إيديولوجية تتعلق بإنهاء الاستعمار وجزئياً بعوامل اقتصادية، أنها ستتخلى عن ممتلكاتها "شرق السويس" بحلول عام 1971م، وهذا كان يعني أن ممالك الخليج قد أصبحت دولاً مستقلة⁽⁶⁾. لقد انتاب تلك الدول القلق في بادئ الأمر من فقدان التحالف مع قوى خارجية وخاصة في ظل تلك المنطقة المضطربة، إلا أن بريطانيا مضت في قرارها، وجاء الاستقلال في عام 1971م، ثم شهدت مرحلة

(4) Rosemarie Said Zahlan, The Making of the Modern Gulf States : Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman, Updated ed. (Reading: Ithaca Press, 1998), p.22.

(5) David E. Long, The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies (Boulder & London: Westview Press, 1985), 10-16, 33-36, 73-75, 101-07.

(6) Malcolm Yapp, The near East since the First World War (Harlow: Longman Inc., 1991), 205.

(7) Allen, David. "The Euro-Arab Dialogue." JCMS: Journal of Common Market Studies 16.4 (1977): 323-342.

(8) EU-GCC Cooperation Agreement, Article 1/1B, at http://eeas.europa.eu/gulf_cooperation/index_en.htm.

مجلس التعاون مع الولايات المتحدة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م والحرب على العراق عام 2003م⁽¹²⁾ وفي الواقع، فإن زيادة المعارضة الداخلية في دول مجلس التعاون للسياسات الأمريكية في العراق، في الوقت الذي كان فيه الأوروبيون مترددين في دعم تلك السياسات، قد أسهمت في دفع تقديم الاتحاد الأوروبي كشريك أمني لدول الخليج.

في عام 2001م حصلت المفوضية الأوروبية على تفويض جديد للتفاوض مع دول مجلس التعاون، بما في ذلك لغرض السعي للتوصل لاتفاقية تجارة حرة. وفي عام 2003م أعطيت المفوضية تفويضاً إضافياً بشأن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وقد نتج عن التفويض في عام 2004م موافقة المجلس الأوروبي على ما يسمى مبادرة الشراكة الاستراتيجية مع منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط، وتوسيع الحوار بين الأطراف حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية⁽¹³⁾ وقد حددت الورقة التحديات المشتركة التي يجب التغلب عليها من خلال مشاركة طويلة الأجل من الأسفل إلى الأعلى وبنهج براماتي، ولكن تبتعد بشكل واضح عن النموذج الأمريكي للتعاون الأمني.

وعلى الرغم من المبادرة الواعدة، بعد عام 2005م فقدت الشراكة الاستراتيجية زخمها مرة أخرى، وكان هناك بدلاً من ذلك دفع باتجاه اتفاقية التجارة الحرة حيث تسارعت وتيرة المفاوضات في عام 2007م وكان هناك الكثير من التوقعات بأن يتم التوصل إلى نتيجة في عام 2008م إلا أن ذلك لم يحدث، وحيث إن الطرف الخليجي قد شعر بأنه

والاستثمارات، مما يعكس المصالح والاهتمامات الأكثر إلحاحاً في ذلك الوقت. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك أمل في أن يكون دور أوروبا مكملاً لدور الولايات المتحدة في حل الصراع العربي الإسرائيلي، وأن يكون عامل توازن ولو متواضع ضد إسرائيل. أما بالنسبة للأوروبيين، فكان من أهم اهتماماتهم الاستقرار المحلي والإقليمي في الوقت الذي كانوا فيه يحاولون تعزيز وضعهم الاقتصادي كذلك⁽⁹⁾. كان الأوروبيون يسعون بشكل خاص لتأسيس علاقات مستقرة لضمان إمدادات الطاقة التي كانت دول مجلس التعاون هي المصدر الأكثر أهمية لها، حيث شكلت 24٪ من إجمالي الواردات آنذاك⁽¹⁰⁾ ومع ذلك، ظل الحوار بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون في حالة من الجمود لعدة سنوات، خاصة بسبب استحالة إتمام اتفاقية التجارة الحرة⁽¹¹⁾.

وفي عام 1995م وهو العام الذي تم أيضاً فيه إطلاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة، جرت محاولة لوضع العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون على أساس جديد. وأدى ذلك إلى التوصل إلى اتفاق لتعزيز التعاون في ثلاثة مجالات وهي: العلاقات الاقتصادية والتجارية، والتعاون الثقافي والعلمي، والمسائل السياسية والأمنية، تلته اجتماعات ومؤتمرات متكررة لمناقشة مجموعة واسعة من القضايا.

ومع ذلك، تحقق تطور حقيقي في أوائل العقد الأول من القرن الحالي بعد أن ضعفت علاقات دول

(9) Rifkind, Malcolm "Britain and the Middle East: Into the 21st Century Abu Dhabi: ECSSR (1997).

(10) Furtige, Henner "GCC-EU Political Cooperation: Myth or Reality?", British Journal of Middle Eastern Studies, Carfax Publishing 31(1), 2004, pp. 25-39.

(11) Weston, Geoffrey 'Negotiation and Cooperation with the European Union', in The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (London: International Systems and Communications Ltd. 1999).

(12) GCC-EU Research Bulletin, Gulf Research Center, Issue n°3, October 2005.

(13) Final Report (approved by the European Council in June 2004) on an EU Strategic Partnership with the Mediterranean and the Middle East, at www.consilium.europa.eu.

الاتفاق النووي بين مجموعة دول (5+1)⁽¹⁵⁾ وإيران في عام 2015م والمعروف باسم خطة العمل المشتركة الشاملة التي رعاها الاتحاد الأوروبي، إلى خلق اختلافات سياسية قوية جديدة بين المنطقتين "الخليج والاتحاد الأوروبي" كما سيتم تحليله لاحقاً.

وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة لدى الجانبين فإن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لم تتطور بطريقة شاملة وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء عدة أسباب منها على سبيل المثال لا الحصر، الانقسامات والاختلافات داخل الاتحاد الأوروبي، والقيود المؤسسية على كلا الجانبين "الخليج والاتحاد الأوروبي"، وربما عدم وجود إرادة سياسية جادة⁽¹⁶⁾. ومع ذلك وفي هذا السياق، لا تزال العلاقات الثنائية مزدهرة بين الدول الأوروبية، وخاصة المملكة المتحدة، ودول مجلس التعاون. ويمكن تصور هذا الأمر بشكل أفضل من خلال تحليل مفصل للديناميات المحيطة بهذه الشبكة المعقدة من العلاقات الدولية.

ثانياً: العلاقات متعددة الأطراف مقابل العلاقات الثنائية

يعزى عدم القدرة على إحراز تقدم في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون إلى نوع من "الإهمال الاستراتيجي" إزاء الإمكانيات الجيوسياسية لدول الخليج، مقابل الاهتمام

قدم الكثير من التنازلات بدون الحصول على ما يقابلها من الجانب الأوروبي، فقد قرر الخليجيون تعليق محادثات اتفاقية التجارة الحرة. على الرغم من الإحباطات الكبيرة في كلا الجانبين، ثم أعيد إطلاق العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في نطاق ما يسمى "القضايا السهلة". شجع ذلك صانعي السياسات في كلا المنطقتين على وضع خطة من شأنها الامتناع عن التعامل مع القضايا التي تعتبر "حساسة للغاية من الناحية السياسية" وكانت هذه الخطة هي "برنامج العمل المشترك لتنفيذ اتفاقية التعاون بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي لسنة 1988م والمعروفة باسم "جاء"⁽¹⁴⁾ وقد تم إطلاق البرنامج في يونيو 2010م، وبالنظر إلى مدته وهي ثلاث سنوات يعتبر نطاق البرنامج واسعاً للغاية فهو يتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي والتقني، وتحرير التجارة والاستثمار، والطاقة، والكهرباء والمياه، والسلامة النووية، والنقل، والبيئة، والمسائل القضائية والاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعة والتعاون في مجال التعليم العالي والعلوم والسياحة والثقافة والتفاهم المشترك. لقد كان البرنامج عبارة عن قائمة تفصيلية لمجالات التعاون وقد كانت هذه القائمة عريضة جداً بقدر ما تتسم بالغموض.

لقد توقف أي تقدم محتمل الحدوث في إطار برنامج العمل المشترك "جاء" بعد تطور الأحداث الجيوسياسية في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام. وقد أدت موجة التحولات التي شهدتها المنطقة في عام 2011م والتي أطلق عليها "الربيع العربي" والتوقيع على

(15) The P5+1 refers to the UN Security Council's five permanent members (the P5); namely China, France, Russia, the United Kingdom, and the United States; plus Germany.

(16) Furtige, Hertog, "GCC-EU Political Cooperation: Myth or Reality?", British Journal of Middle Eastern Studies, Carfax Publishing 31(1), 2004, pp. 25-39.

(14) Joint Action Programme for Implementation of the GCC-EU Cooperation Agreement of 1988, 2010-2013, http://eeas.europa.eu/gulf_cooperation/docs/joint_action_programme_en.pdf.

مثل السياسة الخارجية كان يتم دائماً على مستوى الدولة منفردة وليس جماعياً ضمن إطار مجلس التعاون. ويعني ما سبق أن نهج الدول في أوروبا والخليج في العمل منفردة قد أدى كثيراً إلى تعقيد العلاقات بين المنطقتين، مما جعل من المستحيل تقريباً إحراز تقدم حقيقي على المستوى الجماعي، بينما على العكس من ذلك، أفسح الطريق لنمو العلاقات الثنائية بين دول المنطقتين.

العقبة الرئيسية الأخرى أمام نمو العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون كانت عدم التناغم في الأهداف. على سبيل المثال، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي كان في الماضي محاوراً دبلوماسياً موثقاً، إلا أنه لم يتمكن أبداً من توفير الضمانات الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة لدول مجلس التعاون. لهذا السبب غالباً ما كانت الأولوية تعطى لتعزيز الشراكة مع الولايات المتحدة⁽²⁰⁾. لقد كان الاتحاد الأوروبي بالفعل في معظم تاريخه، هيئة مدنية لا تتمتع بسلطة عسكرية مباشرة. وبشكل أكثر تحديداً، يمكن القول إنه هيئة لوضع القواعد والأعراف وحققت لنفسها الرخاء والأمن بسبب معاييرها وقيمها الخاصة. واستناداً إلى هذا التصور، دفع الاتحاد الأوروبي في الماضي بقيمه ومعايير كأداة "للأمن الناعم" والازدهار لشركائه الخارجيين، بما في ذلك عن طريق إضافة شروط خاصة في المساعدات التي يقدمها أو لاتفاقيات التعاون التي يعقدها⁽²¹⁾. وقد اعتبرت دول مجلس التعاون هذا النهج تدخلاً لا مبرر له في شؤونها وليس تعاوناً، ودعت بدلاً من ذلك إلى التعاون

الكامل بحوض البحر المتوسط الأقرب والأكثر حيوية لها⁽¹⁷⁾. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي لم يكن قادراً بشكل خاص على حل التناقضات والتوترات بين الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية: فقد كان الافتقار إلى المرونة في السياسات الاقتصادية عقبة أمام الأهداف السياسية، بينما أخفق التفكير قصير النظر بشأن التحديات الاستراتيجية في الدفع بعملية التعاون الاقتصادي إلى الأمام. وعلى النقيض من ذلك، أعربت الدول الأوروبية منفردة "مثل فرنسا والمملكة المتحدة" عن استمرار اهتمامها بمصالحها الاستراتيجية في الخليج، وكان من السهل عليها التوفيق بين سياساتها المختلفة⁽¹⁸⁾.

وبدأ ذي بدء، كانت الدول الأوروبية، كل على حدة، تفضل دائماً النهج الثنائي في العلاقة مع دول الخليج لأن لدى كل منها مصالح اقتصادية متنافسة في المنطقة وعلاقات تاريخية ثنائية مع تلك الدول، وحتى على الجانب الآخر من الشراكة، في منطقة دول مجلس التعاون، كان عدم وجود وحدة في المواقف والعقبات المؤسسية بمثابة معوقات عرقلت تنمية العلاقات المشتركة والموحدة مع أطراف ثالثة⁽¹⁹⁾ وبينما حققت دول مجلس التعاون تقدماً كبيراً في التكامل الإقليمي الاقتصادي والمالي، فإن اتخاذ القرارات بشأن القضايا الاستراتيجية

(17) Youngs Richard and Ana Echague, Europe and the Gulf Strategic Neglect, Studia Diplomatica Vol. LX, 2007, No 1, available at <http://www.fride.org/publication/127/europe-and-the-gulf-strategic-neglect>.

(18) Watanabe Lisa and Nünlist Christian France's New Strategy: the 2013 White Paper, CSS Analysis in Security Policy No. 139, ETH Zurich, September 2013; Stansfield Gareth and Kelly Saul, "A Return to East of Suez?" RUSI Briefing Paper, April 2013, https://www.rusi.org/downloads/assets/East_of_Suez_Return_042013.pdf.

(19) Legrenzi, Matteo. "Did the GCC make a difference? Institutional realities and (un)intended consequences." Beyond regionalism? Regional cooperation, regionalism and regionalization in the Middle East (2008): 107-122.

(20) Aliboni, Roberto, "Europe's Role in the Gulf: a Transatlantic Perspective", The International Spectator, XLI, 2, 2006, pp. 33-50.

(21) Demmelhuber, Thomas, and Christian Kaunert. "The EU and the Gulf monarchies: normative power Europe in search of a strategy for engagement." Cambridge Review of International Affairs 27.3 (2014): 574-592.

المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون بنسبة 39%، وبلغت ذروتها عند حوالي 30 مليار جنيه إسترليني⁽²⁵⁾. أصبحت دول مجلس التعاون، ذات أهمية متزايدة للمملكة المتحدة كموردين للطاقة⁽²⁶⁾. في عام 2010م أطلقت حكومة المملكة المتحدة ما يسمى "مبادرة الخليج" التي تهدف إلى زيادة قوة واتساع وعمق علاقتها الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الخليج، وافتتحت مرحلة من التبادل المكثف للزيارات الرسمية من قبل الوفود الوزارية وأقرت رسمياً بأهمية ومركزية الخليج العربي في شبكة تحالفات المملكة المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽²⁷⁾.

ومع ذلك، وفي ظل ازدهار العلاقات بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون شهدت المنطقة العربية تحولات في عام 2011م فوجدت حكومة المملكة المتحدة، تماماً مثل حكومات دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، ذاتها في مأزق حول سياستها الخارجية تجاه تلك المنطقة⁽²⁸⁾، بالإضافة إلى ذلك، أصبح من الواضح في عام 2013م بأن كلاً من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة كان لهما دور رئيسي في تسهيل مفاوضات خطة العمل المشتركة الشاملة "الاتفاق النووي" مع إيران. وقد تسبب هذا

في قضايا "الأمن الفعلي" في منطقتهم التي تواجه مخاطر محدقة⁽²²⁾، وعلى النقيض من نظرائهم الأوروبيين الذين كانوا يشجعون التعاون فوق الوطني على المستويين الإقليمي والعالمي، اتخذت النخب الحاكمة في الدول العربية موقفاً تسعى فيه للاستقلال عن جيرانها وعن القوى العالمية⁽²³⁾. هذه المعضلة الأمنية، الحاضرة دائماً لدى دول مجلس التعاون، لا تحظى بالدرجة نفسها من الاهتمام من الاتحاد الأوروبي. أما الدول الأوروبية بصفتها الفردية، وعلى العكس من الاتحاد الأوروبي الذي ينتمون إليه كأعضاء، فقد كانت مستعدة وقادرة على الانخراط في التعاون في "الأمن الفعلي". وتشمل هذه الدول ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، وأولاً وقبل الآخرين، المملكة المتحدة⁽²⁴⁾.

إن الدول الأوروبية الفردية هي أكثر مرونة وأكثر واقعية وأكثر استباقية وفاعلية في ارتباطاتها الدولية من الاتحاد الأوروبي. وفي حين كانت جميع الدول الأوروبية الكبرى تتمتع بعلاقات اقتصادية مزدهرة مع دول مجلس التعاون، حتى أن فرنسا قامت بلعب دور مهم في التعاون الأمني والدفاعي، فإن المملكة المتحدة هي من أقام أقوى الروابط الاقتصادية والسياسية والأمنية مع دول الخليج فقد استقطبت المملكة المتحدة حصة الأسد من جميع الاستثمارات الخليجية التي اجتذبتها اقتصادات الاتحاد الأوروبي التي تأثرت جراء المالية في عام 2009م وفيما بين عامي 2010م و2011م ارتفع حجم التجارة بين

(25) "Strengthening a long friendship: David Cameron, UK Prime Minister, on trade links with the GCC", Oxford Business Group, 29 Nov. 2012.

(26) Energy consumption in the UK (London: Department of Energy and Climate Change, July 2013).

(27) "UK Relations with the GCC Region: A Broadening Partnership", speech of Foreign Office Minister Lord Howell at the "GCC and the City Conference" on 20 June 2012, Foreign & Commonwealth Office website, <https://www.gov.uk/government/speeches/uk-relations-with-the-gcc-region-a-broadening-partnership>, accessed 28 May 2017.

(28) Gareth Stansfield and Saul Kelly, "On the Right Side of History? The Dilemmas of British Policy Towards the Gulf Arab States", in Niblock T, Hook S (eds) *The United States and the Gulf: Towards a Reassessment of Gulf Commitments and Alignments*, Berlin: Gerlach, 2015.

(22) Demmelhuber Thomas & Kaunert Christian, "The EU and the Gulf monarchies: normative power Europe in search of a strategy for engagement" Cambridge Review of International Affairs, 2014, Routledge, <http://dx.doi.org/10.1080/09557571.2013.855168>.

(23) Smith, Karen E. *European Union foreign policy in a changing world*. John Wiley & Sons, 2013.

(24) Youngs, Richard, "European Approaches to security in the Mediterranean", *The Middle East Journal*, Vol 57. No. 3, Summer 2003.

في عام 2019م سيتم فصل الجزيرة البريطانية عن أكبر سوق حرة في العالم وعن أصلب تحالف سياسي بين القوى الكبرى. التأثير الضمني المترتب على ذلك هو العزلة المتزايدة التي يمكن أن يكون لها تأثيرات تقلل من طموحات المملكة المتحدة كقوة عالمية مؤثرة كما كانت على مدى تاريخها. ولتجنب هذه العزلة، قامت الحكومة البريطانية بعد الاستفتاء مباشرة بتسريع وتكثيف جهودها في التواصل مع أعضاء الكومنولث، فضلاً عن شركائها التقليديين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأولاً وقبل كل شيء مع دول مجلس التعاون.

من جهة، أثارت نتيجة الاستفتاء على الفور المخاوف بين مجتمع رجال الأعمال البريطاني حول مستقبل اقتصاد المملكة المتحدة خارج السوق الأوروبية الموحدة، حيث إن الاتحاد الأوروبي كان الأكبر بين الشركاء التجاريين للمملكة المتحدة وأحد أكبر المصادر الرئيسية للاستثمارات⁽²⁹⁾. إحدى السبل للتغلب على تلك المخاوف بالنسبة للحكومة كانت تعزيز سياسة "بريطانيا العالمية" من خلال تخفيف الحواجز أمام التبادل الاقتصادي مع الشركاء الآخرين في جميع أنحاء العالم⁽³⁰⁾، كانت دول مجلس التعاون، بسبب العلاقات التاريخية الطويلة مع المملكة المتحدة، وقدراتها المالية الفريدة، والفرص السياسية المواتية لتأسيس شراكة، في موقع المحاور الطبيعي الذي تتطلع له بريطانيا. في الواقع، حسب بعض التقديرات، بلغت صادرات المملكة المتحدة إلى دول مجلس التعاون في عام 2016 م حوالي 22 مليار جنيه إسترليني،

الاتفاق في إحباط لدول مجلس التعاون والشعور بالتهميش من قبل المجتمع الدولي، والخشية من العواقب التي ستستتبع تمكين إيران من أرصدها المالية المجمدة. كانت دول مجلس التعاون تسعى إلى مستوى جديد من الالتزام من جانب شركائها الدوليين لردع طموحات إيران في الهيمنة في أعقاب الاتفاق النووي. ومع تردد الولايات المتحدة تجاه الأزمات الإقليمية وربما "صعوبة الوثوق بالقوى الصاعدة مثل روسيا والصين والهند" لحماية أمنها، تحولت دول المجلس إلى شراكاتها القديمة في أوروبا.

على الرغم من الاختلافات السياسية بين أوروبا والخليج، أبدت القوى الأوروبية دائماً التزامها باستقرار الخليج وأقامت علاقات مع دول مجلس التعاون عبر تاريخ من الحوار والمشاركة. وحيث إن الاتحاد الأوروبي لا يملك هيكلياً أو قوة عسكرية مستقلة، اتجهت دول الخليج العربي بشكل خاص إلى أكبر قوة عسكرية في الاتحاد الأوروبي، وهي المملكة المتحدة. وفي هذا السياق، طرأ حدث جيوسياسي كبير آخر وهو خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، المعروف واختصاراً باسم "بريكسيت" وهو الأمر الذي أثار تساؤلات حول المسار المستقبلي للشراكة الأوروبية-الخليجية.

ثالثاً: مستقبل العلاقات بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

عندما قامت أغلبية صغيرة من مواطني المملكة المتحدة بالتصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في استفتاء "بريكسيت" في يونيو 2016م كان ذلك لحظة فاصلة بالنسبة للعلاقات الدولية للمملكة المتحدة. على وجه الخصوص، وعندما تغادر المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي بشكل نهائي

(29) Dominic Webb and Matthew Keep "In brief: UK-EU economic relations", BRIEFING PAPER Number 06091, House of Commons Library, 13 June 2016

(30) "Theresa May's Brexit speech: A Global Britain", The Spectator, 17 January 2017, <https://blogs.spectator.co.uk/2017/01/theresa-mays-brexite-speech-global-britain>, accessed 30 May 2017.

لفترة أطول⁽³⁴⁾ وقد دفع هذا الاتجاه الانحداري لأسعار النفط جميع دول مجلس التعاون بقوة إلى تبني استراتيجيات اقتصادية جديدة تهدف بحزم لتحقيق التنوع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد على النفط والغاز، ومن ثم فقد كانت المملكة المتحدة في وضع مناسب وجيد لتقديم الخبرة الفنية والدعم لحلفائها دول مجلس التعاون التي تحاول السعي لهذا التحول التاريخي. فقد كانت وزارة الخارجية البريطانية تمنع التفكير في العديد من الفرص للشركات البريطانية في المنطقة في مجالات تشمل الدفاع والتعليم والرعاية الصحية والتكنولوجيا والطاقة والخدمات المالية⁽³⁵⁾ وقد عبرت المملكة العربية السعودية، وهي التي تقوم بعملية شاملة للتنوع الاقتصادي، عن اهتمامها باتفاقية التجارة الحرة عبر خطاب لوزير خارجيتها عادل الجبير للبرلمانيين البريطانيين والتصريحات المباشرة لنائب ولي العهد السعودي "أنذاك" الأمير محمد بن سلمان مع رئيسة الوزراء تيريزا ماي على هامش قمة مجموعة العشرين في الصين⁽³⁶⁾.

كما أن العلاقات الاقتصادية والمالية مع مملكة البحرين، والتي هي قوية بالفعل، ستتعزيز بشكل كبير، وفي الوقت ذاته أشارت افتتاحية "تايمز

وهو رقم يزيد عن الصادرات البريطانية إلى الصين والهند، كما فازت الشركات البريطانية بعقود قيمتها 11,2 مليار جنيه إسترليني في جميع أنحاء الخليج⁽³¹⁾، بعد أسابيع قليلة من استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكسيت"، كانت تيريزا ماي أول رئيس وزراء بريطاني على الإطلاق يحضر قمة مجلس التعاون في مملكة البحرين حيث تعهد الطرفان البريطاني والخليجي بالبدء في تشكيل لجان اقتصادية وتجارية مشتركة لإبرام اتفاقية تجارة حرة بين بريطانيا ودول مجلس التعاون⁽³²⁾. لقد كانت ردود الفعل على احتمال توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون إيجابية في المنطقة حيث سادات آراء في كل من بريطانيا ودول الخليج تضمنت الإشارة إلى المصادفة الإيجابية والملائمة التي جعلت المملكة المتحدة تسعى لتكثيف الوصول إلى المنطقة في وقت كانت فيه جميع الدول الإقليمية تسعى إلى وضع خطط واسعة النطاق للتنوع الاقتصادي⁽³³⁾. في الواقع، منذ الذروة التاريخية في يونيو 2014م عندما بلغ سعر خام برنت 115,19 دولاراً للبرميل، انخفض سعر النفط إلى أقل من 30 دولاراً في يناير 2016م وهو أدنى مستوى له خلال 12 عاماً. وعلى الرغم من تعافي سعر النفط جزئياً منذ ذلك الحين، فإن الإجماع العام للتوقعات هو أنه سيبقى "أقل

(34) "Oil prices may have 'bottomed out', says IEA" by Jillian Ambrose, The Telegraph, 11 March 2016, <http://www.telegraph.co.uk/business/2016/03/11/iea-oil-prices-may-have-bottomed-out/> (accessed 20 April 2017); Gawdat Bahgat, "Lower for Longer: Saudi Arabia Adjusts to the New Oil Era", Middle East Policy Council, 9 September 2016, <http://www.mepc.org/lower-longer-saudi-arabia-adjusts-new-oil-era>, accessed 30 May 2017.

(35) "A new chapter for UK-Gulf trade and investment" by Maher Ghanma Daniel Jones, DLA Piper, 22 December 2016, <https://www.dlapiper.com/en/uk/insights/publications/2016/12/a-new-chapter-for-uk-gulf-trade/>, accessed 29 May 2017.

(36) "Britain has a golden opportunity to leapfrog the EU and secure a free trade deal with the Gulf States" by Omar Bahlaiwa, City A.M., 10 October 2016, <http://www.cityam.com/250987/britain-has-golden-opportunity-leapfrog-eu-and-secure-free>, accessed 1 June 2017.

(31) Speech by Dr. Raghavan Seetharaman, CEO of Doha Bank, at the International Banking Summit "IABS 2017", 2 May 2017, London Hilton, London, UK.

(32) Foreign and Commonwealth Office, "Gulf Co-operation Council – United Kingdom, first summit: joint communiqué" 7 December 2016.

(33) "Brexit: An opportunity for the GCC" by Aruba Khalid and Omar Shariff, Gulf News, 15 January 2017 <http://gulfnews.com/opinion/thinkers/brexit-an-opportunity-for-the-gcc-1.1962211>, accessed 30 May 2017.

الكويت لردع أي تهديد للأمن الإقليمي⁽⁴¹⁾.

ومن الواضح أنه سيكون هناك دور أمني أكثر بروزاً للمملكة المتحدة في منطقة الخليج العربي، وسيتم التحرك تدريجياً نحو ذروة هذا الدور. ففي نهاية عام 2012م وقع ديفيد كاميرون شراكة دفاعية طويلة الأمد مع الإمارات العربية المتحدة تشمل زيادة في عدد المناورات العسكرية المشتركة، والالتزام بالاستثمار في الوجود العسكري البريطاني في الإمارات، بما في ذلك نية زيادة تواجد المملكة المتحدة في قاعدة المنهاد الجوية في دبي، حيث يتمركز سرب للسلح الجو الملكي البريطاني⁽⁴²⁾. وخلال السنوات القليلة الماضية، أصبح المسؤولون العسكريون البريطانيون يشاركون بشكل متزايد في جهود التدريب للقوات العسكرية في المملكة العربية السعودية والكويت وعمان، من ناحية أخرى فقد كان استحداث منصب مستشار الدفاع للشرق الأوسط "وهو في الأساس ملحق عسكري يختص بمنطقة الخليج" تطوراً مهماً في تحقيق هذه التغييرات وذلك من خلال توفير نقطة اتصال واحدة رفيعة المستوى للقيادات في الخليج.

إن التزام المملكة المتحدة بأمن الخليج العربي قد تم توثيقها في الوثائق الحكومية الرسمية من خلال "مراجعة استراتيجية الأمن القومي والدفاع والأمن الاستراتيجي" لسنة 2015م حيث تم اعتبار أمن الخليج العربي أساسياً ومركزياً لمصالح الأمن القومي البريطاني⁽⁴³⁾. وبالمثل، في عام 2016م، بدأت الإدارة

أوف عمان" إلى الفوائد المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة مع المملكة المتحدة، أكبر مستثمر أجنبي في السلطنة⁽³⁷⁾ كما أيدت سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في المملكة المتحدة التعليقات بأن اتفاقية بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون "ستسرع مسار التنوع الاقتصادي في الإمارات"⁽³⁸⁾. ومع ذلك، لم يحدث هذا التسارع بشكل منفرد في الناحية الاقتصادية بل على العكس، فالأمن كان مرة أخرى هو حجر الزاوية في تلك العلاقات.

وفي ديسمبر 2016م بعد أشهر قليلة من استفتاء "بريكسيت"، ألقى وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون كلمة في المنامة بعنوان "بريطانيا تعود إلى شرق السويس" مبدياً الندم على قرار الانسحاب من المحميات قبل بضعة عقود⁽³⁹⁾ وفي أعقاب القمة الخليجية المشار إليها في البحرين، تناول بيان مشترك بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون القضيتين السورية واليمنية، وأبدت المملكة المتحدة دعمها القوي للمواقف الثابتة لدول مجلس التعاون، وتضمن وجود نية مشتركة بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون لردع السلوك العدواني لإيران في المنطقة⁽⁴⁰⁾، وخلال عام 2018م أعلنت المملكة المتحدة بأنها ستنشئ قاعدتين عسكريتين دائمتين في كل من مملكة البحرين ودولة

(41) "Bahrain hosts first British permanent military base in Gulf", Al Arabiya, 5 April 2018; "UK looks to build 'permanent' base in Kuwait", Middle East Monitor, 21 February 2018.

(42) Moign Khawaja, 'UK, UAE Enter Defence Partnership, Discuss Other Deals', Arabian Gazette, 6 November 2012.

(43) HM Government, "National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015 First Annual Report 2016", December 2016.

(37) "Oman needs to push for free trade pact with UK in post Brexit era" by Syed Haitham, Times of Oman, 30 April 2017, <http://timesofoman.com/article/108007/Business/Oman-needs-to-push-for-free-trade-pact-with-UK-in-post-Brexit-era>, accessed 1 June 2017.

(38) "UK's post-Brexit GCC deal 'to fast track UAE diversification'", Embassy of the United Arab Emirates in London website, 13 April 2017, <http://www.uae-embassy.ae/Embassies/uk/news/2017/04/13/9710>.

(39) Foreign and Commonwealth Office, Foreign Secretary speech: "Britain is back East of Suez", 9 December 2016.

(40) Foreign and Commonwealth Office, "Gulf Co-operation Council – United Kingdom, first summit: joint communiqué" 7 December 2016.

الخارجية والأمنية بالإضافة إلى آلية "التعاون المنظم الدائم" "بيسكو" في مجال الأمن والدفاع⁽⁴⁴⁾ وفي الواقع، بما أن المملكة المتحدة كانت تقليدياً غير متحمسة لزيادة التنسيق على مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن خروجها من الاتحاد قد يؤدي إلى دور موحد أكثر اتساقاً وتناغماً للاتحاد الأوروبي في العالم. قد لا يؤدي ذلك في حد ذاته بالضرورة إلى توثيق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون، ولكنه قد يجعل من الاتحاد الأوروبي محاوراً أكثر تناسقاً في السياسة الخارجية.

من ناحية، يحرم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من العضو الأكثر براجماتية فيه. لقد عملت بريطانيا عادة على التخفيف من النهج الأكثر صرامة الذي تدعو إليه الدول الأوروبية الأخرى فيما يتعلق بالمعايير والمبادئ المثالية، وهو النهج الذي يسهم في عرقلة التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون ويعيق تعميق الحوار السياسي والتعاون الأمني⁽⁴⁵⁾. على الرغم من حتمية وجود عدم توافق معين بين الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية في أي علاقة، فإن مثل هذه التوترات في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون كانت صعبة على الحل أو التوفيق بينها، لقد كانت عدم المرونة في السياسات الاقتصادية تشكل عقبة أمام الأهداف السياسية، بينما في المقابل إخفاق التفكير القصير المدى في التحديات الاستراتيجية في الدفع قدماً بعجلة التعاون الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي لعام 2017 م تدعو إلى المزيد من

البريطانية العمل على وضع "استراتيجية الخليج"، وهي خارطة طريق لتوسيع العلاقات الدفاعية والأمنية القوية أصلاً إلى مجموعة أرفع وأوسع من الارتباطات وخاصة في أعقاب القرار البريطاني الخروج من الاتحاد الأوروبي، ومع أهمية ذلك فإن هناك تساؤلات تثار بشأن كيفية تنفيذ ذلك؟

رابعاً: مستقبل العلاقة بين دول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي

هناك اعتبارات رئيسية يجب وضعها في الحسبان عند التفكير في مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. كما تمت الإشارة إليه فقد ظل الاتحاد الأوروبي طيلة عقود يحاول ببطء بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة للدول الأعضاء. حتى بعد التوقيع على معاهدة لشبونة ودخولها حيز التنفيذ في عام 2009م وهي التي سمحت للاتحاد الأوروبي بتطوير أدوات وآليات سياسة خارجية وأمن مشتركة، ظلت السياسة الخارجية محصورة في سلطات الدول الأعضاء الفردية بحيث أصبحت هذه الدول تؤثر، في هذا المجال، على بروكسل، مقر الاتحاد الأوروبي، أكثر من تأثرها ببروكسل. وبالإشارة تحديداً إلى منطقة الشرق الأوسط، كانت جهود الاتحاد الأوروبي تجاه اتباع نهج موحد دائماً ما تتعارض مع مصالح الدول الأعضاء الفردية ومع العلاقات القائمة بين هذه الدول والخليج، وخاصة في الحالات التي تكون فيها هذه العلاقات قوية، كما هو الحال مع المملكة المتحدة. مع خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وضعت بروكسل خطوات لعامي 2017م و2018م نحو تطوير سياسة خارجية موحدة، أطلق عليها اسم "استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية للسياسة

(44) "Permanent Structured Cooperation (PESCO) - Factsheet", European Union External Action Service, 5 March 2018.

(45) Youngs Richard, "Impasse in Euro-Gulf Relations", Working Paper, Al Jisr Project, April 2009, p. 9, <http://www.aljisr.ae/?q=node/33>.

الصراعات. وفي الوقت ذاته، فإن هذا النهج نفسه هو الذي يشجع الشركاء الأوروبيين على محاولة الحفاظ على علاقاتهم مع جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في الشرق الأوسط. كما أن هذا تماماً ما يجعل الاتحاد الأوروبي مفيداً وفعالاً في المسائل الدبلوماسية المعقدة التي تشتبك فيها دول المنطقة في خلاف كل مع الأخرى. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي للعراق فإن الاتحاد الأوروبي هو أحد المساهمين الرئيسيين في تقديم المساعدات والتنمية لتلك الدولة، وهو ملتزم بشكل حقيقي باستقرارها. ويجب على دول مجلس التعاون أن تعمل بالتنسيق، بدلاً من التنافس، مع الأوروبيين على وضع استراتيجية كبيرة وشاملة للاستقرار، كذلك يمكن أن يكون جنوب حوض البحر المتوسط الذي يشهد صراعات وحالات من عدم الاستقرار مجالاً آخر للتعاون الفعال من أجل ضمان الاستقرار من خلال التنسيق مع الأطراف المعنية بغرض تجنب ازدواجية برامج المعونة والمبادرات السياسية.

وبشكل عام، ستستمر الدول الأوروبية بصفتها الفردية، كما هو الحال الآن، في تنمية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مع دول الخليج العربية وقد تم في الآونة الأخيرة تحديد أفضل وسيلة لتنمية هذه العلاقات من خلال مضاعفة دور الاتحاد الأوروبي في دعم الإصلاحات الاقتصادية بعيدة المدى التي تنتهجها حكومات دول مجلس التعاون⁽⁴⁷⁾.

إن هذه الإصلاحات، التي تهدف إلى تنويع الاقتصادات التقليدية لدول الخليج العربي

البرجماتية في العلاقات الخارجية وتعزز صورة الاتحاد الأوروبي كمصدر للمساعدة الاقتصادية والفنية، و"القوة الناعمة". في الواقع، يمكن أن نرى في الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا منه، دفعة قوية ضد استخدام القوة العسكرية في المنطقة لصالح تخفيف التصعيد والدبلوماسية وعدم اتخاذ إجراءات تصادية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقوية الأصوات المنتقدة لبعض سياسات دول مجلس التعاون⁽⁴⁶⁾.

ولا يبدو أن الحصول على القوة العسكرية لتنفيذ مآرب خارجية تقع ضمن اهتمامات الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، غالباً ما ينظر إلى آلية "التعاون المنظم الدائم" بيسكو وهي الآلية الدائمة للتنسيق العسكري داخل الاتحاد الأوروبي، على أنها أداة لضمان الأمن الداخلي. ومن المحتمل أن يظل أسلوب الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الأمن الخارجي محصوراً في تقديم نفسه كوسيط دبلوماسي، و"قوة سياسية ناعمة". على الرغم من أن ذلك ليس من المتطلبات الأساسية لدول الخليج التي يتطلع إليها كشریک، فإنه يمكن أن يكون بمثابة دعم مفيد لدول مجلس التعاون، وعليه يمكن لها أن تزيد من تواصلها مع الاتحاد الأوروبي في هذا الاتجاه للتعامل مع بعض التحديات الإقليمية المعقدة. من ناحية أخرى، يجب أن تعي دول مجلس التعاون بأنه من المتوقع أن يكون مطلوباً تعزيز النهج التقليدي للاتحاد الأوروبي في السعي لتحقيق استقرار شامل للجميع بالارتكاز على التزام متزامن من قبل ومع جميع الأطراف الإقليمية ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد اعتُبر هذا في الكثير من الأحيان على أنه موضوع شائك ضمن سياق الأحوال الجيوسياسية المحلية التي تمزقها

(47) Interview with H.E. Ambassador Michele Cervone d'Urso, Head of the European Union Delegation to Saudi Arabia, Bahrain, Kuwait, Oman & Qatar in "Foreign Policy Trends in the GCC States" ed. by Kristian Ulrichsen, Gulf Affairs, Oxford Gulf & Arabian Peninsula Studies Forum, 23 November 2017.

(46) "Yemen conflict: MEPs call for arms embargo on Saudi Arabia", BBC, 25 February 2016.

ومستدامة⁽⁵⁰⁾. ومن التقنية إلى الزراعة، حيث زار وفد مؤلف من 50 عضواً بقيادة المفوض الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية في الشهر التالي المملكة العربية السعودية لمعرفة كيف يمكن لأوروبا أن تساعد دول مجلس التعاون في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي⁽⁵¹⁾ وفي أثناء ذلك، يعمل مفوض الاتحاد الأوروبي للنقل على الاستفادة من التجربة الأوروبية ومعرفة التقنية لصياغة دور للاتحاد الأوروبي في تطوير نظام سكك حديدية مخطط له بمبلغ 250 مليار دولار ويمتد لمسافة 2,117 كم عبر الحدود في دول مجلس التعاون⁽⁵²⁾ وبطريقة ما ونتيجة للترويج لسياسة تميل إلى الحماية في الولايات المتحدة، يبدو الاتحاد الأوروبي مهتماً مرة أخرى بعقد اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون وهي التي طال أمد نقاشها ولكن لم تتحقق.

لقد جرت محادثات واجتماعات جانبية على مدار العام، بينما كررت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تأكيدها من المملكة العربية السعودية على الاهتمام الأوروبي بالاتفاقية⁽⁵³⁾. والهدف من ذلك هو الحفاظ على وزيادة حجم التجارة مع دول الخليج العربي والتي بلغت 138,6 مليار يورو في عام 2016م⁽⁵⁴⁾ ويبدو أن توسعة أفق المشاركة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لم تعد مثيرة للجدل بالنسبة للأطراف المعنية، بل إنها تحمل في طياتها إمكانات كبيرة

التي تعتمد على الوقود الأحفوري "النفط"، تتماشى مع هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في تعزيز التنمية المستدامة وتوفير فرص اقتصادية كبيرة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الأوروبيين. بالإضافة إلى ذلك، يمكنها أن تكون أدوات مهمة لدول الخليج العربي وهي تحاول نقل اقتصاداتها إلى حقبة ما بعد النفط وخلق فرص لأبنائها ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تواجهها⁽⁴⁸⁾ ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون شريكاً فنياً مهماً في التنفيذ الشامل للإصلاحات الاقتصادية في دول مجلس التعاون، وذلك بفضل خبرته الطويلة في مجال ريادة الأعمال وتأسيس المؤسسات والشركات الصغيرة. على سبيل المثال، أحد أبرز الإنجازات التي تحققت مؤخراً في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون كان إقامة الحوار الأوروبي الخليجي لتعزيز التجارة والاستثمار في مايو 2017م الذي وفر منصة لمناقشة التنوع الاقتصادي والتحول الاجتماعي والاقتصادية ذات الصلة⁽⁴⁹⁾.

بدعوة من نظرائه من دول مجلس التعاون، يستعد الاتحاد الأوروبي لمشاركة تجربة التحول الاقتصادي الخاصة به، وبناء شراكات أقوى على مستوى القطاع الخاص، والتعاون في البحث والابتكار في مختلف القطاعات. في أكتوبر 2017م شارك الاتحاد الأوروبي للمرة الأولى كمنظمة في أسبوع جيتكس للتقنية في دبي، حيث عرضت الشركات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية تجاربها وحلولها القائمة على التكنولوجيا لتطوير مدن ذكية

(50) "EU Ambassador to the UAE to inaugurate first ever European Union delegation to GITEX 2017", Emirates News Agency, 8 October 2017.

(51) "EU trade delegation visits Riyadh to boost ties in agri-food products" by Mohammed Rasooldeen, Arab News, 7 November 2017.

(52) "EU, GCC to sign MoU on railway cooperation" by Ghazanfar Ali Khan, Arab News, 12 January 2017.

(53) "Merkel sees EU, Gulf states making progress on free trade deal" by Andreas Rinke, Reuters, 1 May 2017.

(54) Ibid.

(48) Mona AlMunajjed, and Karim Sabbagh. "Youth in GCC countries: meeting the challenge." Booz & Company Inc (2011).

(49) Interview with H.E. Ambassador Michele Cervone d'Urso, 23 November 2017.

الأوروبي أن يصبح شريكاً مهماً في بعض الملفات الدبلوماسية الأكثر إثارة للجدل.

يمكن القول إنه قد حدث اختبار مهم بشأن مستقبل العلاقات الثلاثية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول مجلس التعاون وهو الأزمة القطرية التي بدأت في يونيو 2017م⁽⁵⁶⁾. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي تأييده للخيار الدبلوماسي لحل الأزمة فقدم الدعم للمبادرة الدبلوماسية التي تقودها الكويت في الوقت الذي كان فيه يعارض بشكل جدي أي مزيد من التدويل للأزمة من شأنه أن يضيف المزيد من التعقيد لها. أما المملكة المتحدة فقد عرضت تعاوناً أمنياً جاداً على دول الخليج العربي لمنع إيران من الاستفادة من الأزمة في توسيع نفوذها الجيوسياسي، وانطلاقاً من المتغيرات الإقليمية والدولية المتلاحقة يبدو أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون وكذا العلاقات بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون قد تتطور إلى تكامل بين التعاون السياسي والتعاون الأمني مدفوعاً بالسعي لتحقيق رخاء اقتصادي متبادل.

للاستقرار الاجتماعي والسياسي. ومع ذلك، سيبقى التساؤل عما إذا كان التركيز على الاقتصاد سيكون كافياً للمشاركة مع لاعبين سياسيين بارزين في منطقة ذات جغرافيا سياسية استراتيجية للغاية.

الخلاصة

من المرجح أن يخلق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكسيت" تحديات وفرصاً للعلاقات الخارجية لدول مجلس التعاون. ربما تصبح العلاقات الثنائية مع المملكة المتحدة أقوى، من الناحية الاقتصادية والأمنية، مما سيشجع دولاً أوروبية أخرى على أن تضاعف هي أيضاً جهودها في التواصل مع دول الخليج العربي. وفي الوقت نفسه، ستكون دول مجلس التعاون أقل تحفزاً في التواصل مع الاتحاد الأوروبي، فعملية الحوار معه أكثر تعقيداً منها مع الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإنه من المرجح أن تؤثر المراهنة بشكل كبير ومتزايد على العلاقات الثنائية داخل الاتحاد الأوروبي سلباً على قدرة دول مجلس التعاون على تطوير استراتيجيات طويلة الأجل. ذلك إنه لا يمكن لأي من الدول الأوروبية، التي مازالت تتعافى من أزمة مالية حادة وتواجه صراعات سياسية رئيسية في أوروبا نفسها، أن تستثمر الموارد الاقتصادية أو السياسية الضرورية لكي تصبح شريكاً قوياً. سيتم بشكل متزايد تجميع الموارد وتقاسمها داخل الاتحاد الأوروبي، ويتم تشجيع الدول الأعضاء الأوروبية على التعامل مع مصالحها المتضاربة في بروكسل وتقديم نفسها كجبهة موحدة أمام الشركاء. ومن جانبها تسعى دول مجلس التعاون إلى تعزيز دورها في الشؤون الدولية، مع ما يترتب على ذلك من تحديات سياسية لاحقة⁽⁵⁵⁾. يمكن للاتحاد

(56) Mohammed Ahmad Naheem. "The dramatic rift and crisis between Qatar and the Gulf Cooperation Council (GCC) of June 2017." International Journal of Disclosure and Governance 14.4 (2017): 265-277.

(55) Yoel Guzansky. "Conclusion: The Rising Gulf." In The Arab Gulf States and Reform in the Middle East: Between Iran and the "Arab Spring". Palgrave Pivot, London, 2015. 136-141.

ملف العدد

الخليج العربي والشرق الأوسط في استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى والمنظمات الإقليمية

تقديم الملف

1- الشرق الأوسط في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

أ.د. محمد كمال

2- استراتيجية الأمن القومي الروسي: قراءة تحليلية

أ.د. نورهان الشيخ

3- التحولات الأمنية والدفاعية الأوروبية ودلالاتها على المنطقة العربية ومحيطها الجغرافي

أ.د. سالي خليفة إسحق

4- المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي "الناتو": مكافحة الإرهاب نموذجاً

د. أشرف محمد كشك

الخليج العربي والشرق الأوسط في استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى والتنظيمات الإقليمية

تقديم الملف

القيود مما يجعل مراجعتها أو إعادة النظر فيها أمراً حتمياً.

وتأسيساً على ما سبق فقد خصصت دورية دراسات ملف هذا العدد لتناول موضوع الخليج العربي والشرق الأوسط في استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى والتنظيمات الإقليمية، وبالنظر إلى وجود العديد من الاستراتيجيات ولاعتبارات المساحة المتاحة للملف فقد تم انتقاء أربع من تلك الاستراتيجيات على سبيل المثال لا الحصر الأولى: استراتيجية الأمن القومي الأمريكي مع التركيز على قضايا الشرق الأوسط ضمن تلك الاستراتيجية ويقدمها الأستاذ الدكتور محمد كمال، والثانية: تحليل استراتيجية الأمن القومي الروسي وبيان موقع منطقة الخليج العربي منها وتقدمها الأستاذة الدكتورة نورهان الشيوخ، والثالثة: التحولات الأمنية والدفاعية الأوروبية ودلالاتها على المنطقة العربية ومحيطها الجغرافي وتقدمها الأستاذة الدكتورة سالي خليفة إسحق، والرابعة: المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي "الناتو" : مكافحة الإرهاب نموذجاً ويقدمها الدكتور أشرف محمد كشك.

وتتكمال تلك الاستراتيجيات الأربع معاً لتقدم صورة متكاملة لتفاعلات الأمن العالمي، بل والأمن الإقليمي مع نظيره العالمي، وهو الأمر الذي يستوجب التفكير ليس فقط في مضامين تلك الاستراتيجيات بل مدى ما تتيحه من فرص للمناورة أمام دول منطقة الشرق الأوسط ومناطق جوارها من أجل التعامل مع تلك الاستراتيجيات وتعظيم الفائدة منها وتجنب التصادم معها.

تولي الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والتنظيمات الإقليمية مثل حلف شمال الأطلسي "الناتو" و"الاتحاد الأوروبي" استراتيجيات الأمن القومي أهمية بالغة، وهي عبارة عن موثائق أمنية علنية وليست سرية تحدد أولاً رؤية تلك الدول أو التنظيمات لواقع ومستقبل التهديدات الأمنية التي تواجهها، ثم تحدد ثانياً رؤيتها للتعامل مع تلك التحديات وبالطبع الإشارة إلى التحديات التي تواجه تنفيذ مثل تلك الاستراتيجية، ومن ثم فإنه مما يكسب تلك الاستراتيجيات أهمية بالغة ليس فقط كونها تقدم صورة متكاملة بشأن توجهات السياسات الأمنية والدفاعية لدولة ما بل أنها تتسم بالشمول والمرونة، فهي تشمل كافة المخاطر الحالية والمستقبلية، والأهم أنها ليست جامدة بل تتضمن قدراً كبيراً من المرونة إلى الحد الذي قد يحدو بصانع القرار إلى تغييرها بشكل كامل إذا ما ارتأى أنها لم تعد تواكب التهديدات التي تمثل تحدياً هائلاً للأمن القومي للدولة، أو إصدارها في موعد مبكر عن موعدها كما حدث في استراتيجية الأمن القومي الروسي، ولعل ما يميز تلك الاستراتيجيات هي ملاستها للواقع بشكل كبير حيث يلاحظ أن بعض الدول الكبرى بدأت في تكوين فريق مدني- عسكري لصياغة مثل تلك الاستراتيجيات بما يعني الرغبة في الاستفادة من الخبرات المدنية وخاصة الأكاديمية منها في صياغة تلك الاستراتيجيات.

إن الجانب الأهم في تلك الاستراتيجيات أنها لا تعمل في فراغ بل في بيئة إقليمية وأخرى دولية بقدر ما بها من فرص نحو تنفيذ تلك الاستراتيجيات فإن بها من

1- الشرق الأوسط في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

أ.د. محمد كمال⁽⁵⁷⁾

ملخص:

1- تحدد استراتيجية الأمن القومي للرئيس الأمريكي أولويات رئيسية وأهمها حماية الأمن الداخلي، وزيادة النمو الاقتصادي، ودعم القدرات العسكرية للولايات المتحدة، وقد تضمنت أن هناك ارتباطاً بين هذه الأولويات الثلاث.

2- على الرغم من الأهمية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط ضمن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي من خلال تحديد تحديات يتعين على الإدارة الأمريكية التعامل معها، يلاحظ -وفقاً لتلك الاستراتيجية- أن الشرق الأوسط يمثل عبئاً مالياً على الولايات المتحدة، وقد تراجع الاهتمام الأمريكي بقضية مكافحة الإرهاب بسبب النجاح النسبي في تأمين الداخل الأمريكي.

3- يحتل هدف الحد من النفوذ الإقليمي لإيران أولوية في استراتيجية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه الشرق الأوسط، وخاصة منعها من الوصول إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية، حيث نجد أن الولايات المتحدة طالبت الحلفاء والشركات المساهمة في تنفيذ تلك الاستراتيجية.

تستهدف هذه الورقة تحليل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الثامن عشر من ديسمبر عام 2017م والتي تضمنت عدة أمور وهي أن العالم الراهن ذو طبيعة تنافسية وخاصة من جانب كل من روسيا والصين، فضلاً عن مبدأ المصالح الأمريكية أولاً حيث وجه الرئيس ترامب انتقادات للنخب الأمريكية الحاكمة السابقة التي سعت لبناء الأمم في الخارج وإهمال الداخل، بالإضافة إلى أهمية تقاسم الأعباء مع الحلفاء وخاصة داخل حلف الناتو تأسيساً على تصور مؤداه أن الحلف سيكون أكثر قوة عندما يتحمل أعضاؤه مسؤولية أكبر، وقد حددت الاستراتيجية قضايا سوف تتعامل معها وهي مكافحة الإرهاب ومواجهة إيران، ثم الصراع العربي - الإسرائيلي وعملية السلام، والأزمة السورية وأخيراً تعزيز الشراكات وتقاسم الأعباء، كما حددت الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وهي ألا يكون الشرق الأوسط ملاذاً آمناً أو أرضاً خصبة للإرهابيين الجهاديين، وألا تهيمن عليه أي قوة معادية للولايات المتحدة، وأن تساهم المنطقة في استقرار سوق الطاقة العالمية.

وقد خلصت الورقة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي:

(57) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

مقدمة

الأخيرة، ومنها ما تطلق عليه "الأنظمة المارقة" التي تقوم بتطوير أسلحة نووية وصواريخ لتهديد العالم بأسره، و"الجماعات الإرهابية المتطرفة" التي تسيطر على مساحات شاسعة من الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ظهور قوى تنافس الولايات المتحدة وتسعى جاهدة إلى تقويض المصالح الأمريكية في جميع أنحاء العالم.

وعندما تحدد الاستراتيجية "الدول المنافسة" للولايات المتحدة فإنها تشير بشكل صريح إلى الصين وروسيا، وتحدث عن عودة ظاهرة "التنافس بين القوى الكبرى" Great Power Competition، وأن الصين وروسيا تقوم بإعادة تأكيد نفوذهما إقليمياً وعالمياً، وتشران قدرات عسكرية تهدف إلى حرمان الولايات المتحدة من الوصول إلى مناطق الأزمات، وتتحدى قدرتها على العمل بحرية في المناطق ذات الأهمية التجارية. أي أنهما ينافسان المزايا الجيوسياسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة، ويحاولان تغيير النظام الدولي لصالحهما وفي هذا الإطار تصفهما الوثيقة بأنهما دولتان تسعى إلى مراجعة وإعادة صياغة النظام الدولي الحالي Revisionist Powers من خلال استخدام التكنولوجيا والدعاية والإكراه لتشكيل عالم معارض لمصالح وقيم الولايات المتحدة.

وتذكر الوثيقة أن الصين وروسيا تسعى لتحدي القوة والنفوذ والمصالح الأمريكية، وتحاولان تقويض الأمن والازدهار الأمريكي، من خلال تطوير جيوشهما، والتحكم في المعلومات والبيانات لتوسيع نفوذهما، والسعي لجعل الاقتصادات أقل حرية وأقل عدالة. وأنهما تطوران "أسلحة وقدرات" يمكن أن تهدد البنية التحتية الحيوية وآليات القيادة والسيطرة بالولايات المتحدة.

في الثامن عشر من ديسمبر 2017م أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي، صياغة تلك الاستراتيجية هو التزام قانوني على كل إدارة أمريكية جديدة، استناداً للقانون الذي أصدره الكونجرس عام 1986م "قانون إعادة تنظيم وزارة الدفاع"، والذي صدرت بمقتضاه أول استراتيجية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان عام 1987م. واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي هي وثيقة علنية وليست سرية، الهدف منها وضع إطار عام للسياسة الخارجية الأمريكية وسياسات الأمن القومي، وتحديد الأولويات لتلك السياسات.

وتتضمن هذه الورقة مضامين استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2017م بشأن العالم عموماً، ولمنطقة الشرق الأوسط على نحو خاص⁽⁵⁸⁾.

أولاً: مضمون استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بالنسبة للعالم:

1- عالم ذو طبيعة تنافسية:

تنطلق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي من رؤية تنتهي للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، والتي تنظر للبيئة الدولية على أنها بيئة تنافسية، تتصارع فيها الدول انطلاقاً من مصالحها الوطنية، وتتضمن الاستراتيجية في صفحاتها الأولى أن الولايات المتحدة تواجه عالماً خطيراً للغاية، مليئاً بمجموعة ممتدة من التهديدات التي ازدادت حدة إبان السنوات

(58) "National Security Strategy of the United States of America." The White House. DECEMBER 17, 2017. <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf> (accessed June 12, 2018).

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على نص استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عن البيت الأبيض في 18 ديسمبر 2017م.

وتذكر الاستراتيجية أن الصين وروسيا تستهدفان العالم النامي باستثمارتهما من أجل اكتساب النفوذ والمزايا التنافسية ضد الولايات المتحدة، حيث تستثمر الصين مليارات الدولارات في البنية التحتية في جميع أنحاء العالم، كما أن روسيا تقوم باستعراض نفوذها الاقتصادي، من خلال السيطرة على الطاقة ومشاريع البنية التحتية في أجزاء من أوروبا وآسيا الوسطى.

وتتهم الوثيقة روسيا باستخدام تدابير تخريبية لإضعاف مصداقية التزام الولايات المتحدة تجاه أوروبا، وتقويض الوحدة عبر الأطلنطي، وإضعاف المؤسسات والحكومات الأوروبية، وتشير إلى أنه مع غزو جورجيا وأوكرانيا، فقد أظهرت روسيا استعدادها لانتهاك سيادة دول المنطقة. وتشير الوثيقة إلى أنه من خلال الأشكال الحديثة للتكتيكات التخريبية، تتدخل روسيا في الشؤون السياسية الداخلية للبلدان، وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كجزء من جهودها السيبرانية للتأثير على الرأي العام في جميع أنحاء العالم.

وتتضمن استراتيجية الأمن القومي فقرات مطولة عن الصين، وتبدأها برفض الفكرة التي تبنتها سياسة الولايات المتحدة على مدى عقود وهي أن دعم صعود الصين وإدماجها في النظام الدولي من شأنه أن يجعل الصين أكثر ليبرالية. وتشير الوثيقة إلى أنه خلافا لهذه الآمال، فإن الصين سعت لزيادة قوتها على حساب سيادة الآخرين، وتقوم الآن ببناء أكثر الجيوش قدرة وتمويلاً في العالم، بعد الجيش الأمريكي، وتقوم بتنمية وتنويع ترسانتها النووية. وتذكر الوثيقة أن جزءاً من التحديث العسكري والتوسع الاقتصادي في الصين يعود إلى ما حصلت عليه من نتائج اقتصاد الابتكار في الولايات المتحدة، بما في ذلك الاستفادة

من الجامعات الأمريكية ذات المستوى العالمي، وسرقة حقوق ملكية فكرية أمريكية – على وصف الاستراتيجية - تقدر بمئات المليارات من الدولارات وتؤدي إلى تقويض المزايا التنافسية طويلة الأمد للولايات المتحدة. وتشير الوثيقة إلى جهود الصين لبناء المواقع العسكرية في بحر الصين الجنوبي والتي تعرض التدفق الحر للتجارة للخطر، وتهدد سيادة الدول الأخرى، وتقوض الاستقرار الإقليمي، كما تشير أيضاً إلى تمدد نفوذ الصين في أوروبا من خلال توسيع ممارساتها التجارية غير العادلة والاستثمار في الصناعات الرئيسية، والبنية التحتية. وتوسع وجودها الاقتصادي والعسكري الصيني في أفريقيا، حيث تحولت الصين من مستثمر صغير منذ حوالي عقدين إلى أكبر شريك تجاري لأفريقيا اليوم.

2- المصالح الأمريكية أولاً:

في هذه البيئة التنافسية تشير الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة سوف تقوم بتعزيز مصالحها الخاصة "أمريكا أولاً". وقد وجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انتقادات للقيادات الأمريكية السابقة بسبب ما أسماه "مشاركته في بناء الأمم في الخارج"، في حين أخفقوا في بناء وتجديد البلاد في الداخل، وحولوا أنظارهم عن مستقبل الولايات المتحدة، وفقدوا إيمانهم بالعظمة الأمريكية، وأشار ترامب إلى أن الولايات المتحدة ستعود بقوة، وأنه مع كل قرار وكل عمل سوف تقوم به إدارته، سوف تضع "الولايات المتحدة أولاً".

وتستعرض الاستراتيجية أربع مصالح حيوية للولايات المتحدة. الأولى هي حماية البلاد والشعب الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية، من خلال تأمين الحدود وبناء جدار على الحدود الجنوبية، ووضع ضوابط صارمة على سياسات الهجرة، ودعم

الدول الأوروبية تسهم بآلاف الجنود للمساعدة في محاربة الإرهابيين الجهاديين في أفغانستان، وتحقيق الاستقرار في العراق، ومحاربة المنظمات الإرهابية في إفريقيا والشرق الأوسط.

ولكن الوثيقة تشير إلى أهمية تقاسم الأعباء مع الحلفاء، وأن حلف الناتو سوف يصبح أقوى عندما يتحمل جميع الأعضاء مسؤولية أكبر ويدفعون نصيبهم العادل من أجل حماية المصالح المشتركة. وفي خطابه الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وثيقة الأمن القومي قال "لقد أوضحنا أنه ينبغي على البلدان الغنية أن تسد للولايات المتحدة تكاليف الدفاع عنها. هذا هو ابتعاد كبير عما كان يحصل في الماضي، ولكنه عادل وضروري - ضروري لبلدنا، وضروري لدفع الضرائب الأمريكيين، وضروري لعملية التفكير الخاصة بنا"⁽⁵⁹⁾.

ثانياً: منطقة الشرق الأوسط في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

تتحدث الوثيقة بشكل صريح عن رفضها لمبدأين طبقتهما إدارات أمريكية سابقة في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط. أولهما مبدأ جورج بوش الابن المتعلق بمساندة التحول الديمقراطي وتغيير النظم، والثاني مبدأ أوباما المتعلق بفك الارتباط بالمنطقة. وتدعو الاستراتيجية إلى تبني نظرة واقعية وليست مثالية في التعامل مع المنطقة.

وتستند استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على بعض الأفكار التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد

دوريات الحدود وضباط الهجرة وموظفي الأمن الداخلي. بالإضافة إلى مواجهة الإرهاب وهزيمته ومنع انتشاره في الولايات المتحدة. والمصلحة الثانية تتعلق بتعزيز الرخاء الأمريكي. وتشير الاستراتيجية إلى أن الأمن الاقتصادي يقع في قلب الأمن القومي، وأن النمو والازدهار الاقتصادي يعد أمراً ضرورياً للقوة الأمريكية والنفوذ في الخارج، وأي دولة تتخلى عن ازدهارها الاقتصادي لصالح الأمن ستخسر الاثنين في نهاية المطاف. وفي هذا الإطار تدعو الاستراتيجية إلى خفض الضرائب، وإلى التجارة القائمة على مبادئ الإنصاف والمعاملة بالمثل، وتبني اتخاذ إجراءات صارمة ضد الممارسات التجارية غير العادلة وسرقة الملكية الفكرية، وحماية الأمن الصناعي وقاعدة الابتكار الصناعي كما تقترح الاستراتيجية إعادة بناء كاملة للبنية التحتية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة. والمصلحة الثالثة تتعلق بالحفاظ على السلام من خلال القوة. وفي هذا الإطار تدعو الاستراتيجية إلى تحديث الجيش الأمريكي بالكامل، وتبني خطط لمواجهة التهديدات الحديثة، مثل الهجمات السيبرانية والكهرومغناطيسية. والمصلحة الرابعة تتعلق بتعزيز النفوذ الأمريكي في العالم، ولكن الاستراتيجية تؤكد أن هذا الأمر يبدأ ببناء الثروة والقوة في الداخل.

3- تقاسم الأعباء مع الحلفاء:

تؤكد وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على أن الحلفاء والشركاء يمثلون قوة كبيرة للولايات المتحدة، كما إنهم يمثلون إضافة مباشرة إلى القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية الأمريكية. وأن حلف الناتو هو أحد المزايا الكبيرة تجاه المنافسين، وأن الولايات المتحدة ملتزمة بالمادة الخامسة من معاهدة واشنطن الخاصة بالدفاع المشترك في إطار الحلف، وأن

(59) Remarks by President Trump on the Administration's National Security Strategy." The whitehouse. December 18, 2017. <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-administrations-national-security-strategy/> (accessed June 25, 2018).

ويمكن رصد أهم قضايا الشرق الأوسط التي تتعامل معها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي فيما يلي:

1- مكافحة الإرهاب:

فيما يتعلق بقضية الإرهاب، تبني إدارة الرئيس ترمب مدخلاً فكرياً يختلف عن ذلك الذي تبنته إدارة سلفه أوباما. ويتضح الاختلاف بين ترمب وأوباما في قضية مكافحة الإرهاب من الخطاب الذي وجهه كلٌ منهما للعالم الإسلامي بعد وصوله للبيت الأبيض. فقد وجه أوباما خطابه للعالم الإسلامي في 4 يونيو 2008م من جامعة القاهرة، وجاء خطاب الرئيس ترمب في القمة الإسلامية الأمريكية بالرياض في 12 مايو 2017م. خطاب أوباما -وهو الأكاديمي السابق- كان فلسفياً من الدرجة الأولى، رفض فيه أن يربط الإسلام بالإرهاب، واعتبر أن هذا الربط أمر خاطئ وضار، وقدم ما يشبه الاعتذار عن أخطاء الغرب في التعامل مع المسلمين منذ عهد الاستعمار مروراً بالحرب الباردة وحتى عصر العولمة، وأشار إلى التداخل بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل بينهما، ومساهمة الأمريكيين المسلمين في النهضة الحديثة للولايات المتحدة، وأكد على أن الولايات المتحدة ليست في حرب ضد الإسلام.

حساسية أوباما لمشاعر المسلمين في ذلك الوقت جعلته لا يذكر كلمة "إرهاب" في كل خطابه، ولكن تحدث عن "المتطرفين" وليس "الإرهابيين" حتى عندما أشار إلى أحداث 11 سبتمبر 2001م. وذكر أن المسألة الأولى التي يجب أن نواجهها هي "التطرف العنيف بكل أشكاله". أوباما لم يقدم حلاً أو يطرح في خطابه استراتيجية محددة لمكافحة الإرهاب، ولكن تحدث عن مبادئ عامة لتخفيف التوتر بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي،

في مناسبات عديدة فيما يتعلق بمنطقة الأوسط، ومنها خطابه الذي عرض فيه رؤيته للسياسة الخارجية (27 إبريل 2017م) وذكر فيه أنه لا يمكن نشر الديمقراطية في دول ليس لديها الخبرة أو الاهتمام بأن تصبح ديمقراطيات غربية، وأن الولايات المتحدة ساهمت في هدم مؤسسات بعض من دول المنطقة والتي نتج عنها حروب أهلية و تعصب ديني وفراغ سعت الجماعات الإرهابية مثل داعش ملئته، وأن حالة الفوضى التي ساهمت الولايات المتحدة في خلقها في الشرق الأوسط جعلت المنطقة أقل استقراراً على وصف الوثيقة- وذكر أن الولايات المتحدة في عهده ستخلى عن سياسة "بناء الأمم" وستركز على تحقيق الاستقرار⁽⁶⁰⁾. وتذكر استراتيجية الأمن القومي أن الولايات المتحدة لن "تفرض قيمها على الآخرين".

وتحدد الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية للولايات المتحدة في المنطقة وهي ألا يكون الشرق الأوسط ملاذاً آمناً أو أرضاً خصبة للإرهابيين الجهاديين، وألا تهيمن عليه أي قوة معادية للولايات المتحدة، وأن تسهم المنطقة في استقرار سوق الطاقة العالمية. وتذكر الاستراتيجية أن عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة منذ عدة سنوات يعود إلى مجموعة من العوامل المتداخلة مثل التوسع الإيراني، وانحيار الدولة، والإيديولوجية الجهادية، والركود الاجتماعي الاقتصادي، والتنافس الإقليمي. كما أدى عدم الاستقرار في الشرق الأوسط "وأفريقيا" إلى تحرك ملايين المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا، مما أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار والتوتر بها.

(60) Donald Trump's Foreign Policy Speech. April 27, 2016. <https://www.nytimes.com/2016/04/28/us/politics/transcript-trump-foreign-policy.html> (accessed June 12, 2018).

وتشير الاستراتيجية إلى أن منطقة الشرق الأوسط مازال موطناً لأخطر المنظمات الإرهابية في العالم "داعش" والقاعدة، وأنها تقوم بتصدير الجهاد العنيف للخارج. وتؤكد الاستراتيجية على أن المنظمات الإرهابية الجهادية تشكل أخطر تهديد إرهابي للأمة الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكي. وحتى بعد الهزيمة الإقليمية لداعش والقاعدة في سوريا والعراق، فإن تهديد الإرهابيين الجهاديين سيستمر، ومن المرجح أن يعود العديد من هؤلاء الإرهابيين الجهاديين إلى بلدانهم الأصلية، حيث يمكنهم مواصلة التخطيط لشن هجمات على الولايات المتحدة وحلفائها. وتتبنى الاستراتيجية هدف هزيمة الجماعات الإرهابية من خلال استراتيجية تقوم على العناصر التالية:

- تعطيل خطط الإرهاب: من خلال تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الأجهزة الأمريكية ومع الشركاء الأجانب، وتوفير الأدوات والسلطات والموارد لوقف الأعمال الإرهابية قبل وقوعها.
- اتخاذ إجراءات مباشرة ضد الإرهابيين: من خلال قيام المؤسسة العسكرية الأمريكية والوكالات الأخرى باتخاذ إجراءات مباشرة ضد الشبكات الإرهابية وملاحقة الإرهابيين الذين يهددون الوطن والمواطنين الأمريكيين بغض النظر عن مكان وجودهم.
- القضاء على الملاذات الآمنة للإرهابيين: والتي تتيح لهم المكان والوقت للتخطيط للعمليات الإرهابية، ومن خلال تدمير هذه الملاذات ومنع عودة ظهورها مرة أخرى، والقضاء على الشبكة الرقمية للإرهابيين، والتعاون مع القطاع الخاص لمواجهة تحدي استخدام الإرهابيين لمنصات إلكترونية آمنة للتهرب من التعرف عليهم.

منها تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ومنع الانتشار النووي بالمنطقة، ودعم الديمقراطية، وتمكين المرأة، واحترام الحريات الدينية، وتنمية الفرص الاقتصادية⁽⁶¹⁾.

أما الرئيس ترمب فقد تحدث - في خطابه أمام القمة الإسلامية الأمريكية بالرياض - بشكل مباشر عن خطر "الإرهاب المنظم" ومواجهة "الجماعات الإرهابية"، وأن ما يحدث ليس معركة بين الديانات أو الحضارات المختلفة، ولكن معركة بين المجرمين الذين يسعون إلى طمس حياة الإنسان، والكرماء من جميع الأديان الذين يسعون إلى حمايته. وتحدث ترمب عن طرد الإرهابيين من أماكن العبادة ومن المجتمع وحرمانهم من التمويل وعدم توفير ملاذ آمن لهم وإرسال أيديولوجياتهم إلى غياهب النسيان⁽⁶²⁾.

انطلاقاً من المدخل الفكري السابق، تشير استراتيجية الأمن القومي الأمريكي إلى أن التنظيمات الإرهابية الجهادية تمثل أحد أهم التهديدات العابرة للحدود التي تواجهها الولايات المتحدة، وأن هذه التنظيمات تشكل عدداً من التحديات، أهمها أولاً، إنها تستغل المجتمع الأمريكي المفتوح. ثانياً، غالباً ما يعملون في تنظيمات فضفاضة ويتأقلمون بسرعة. ثالثاً، يعتمدون على الاتصالات المشفرة والشبكة المظلمة للتهرب من الكشف عن تخطيطهم وتوظيفهم وتمويلهم وتنفيذ عملياتهم. رابعاً، إنها تزدهر في ظل ظروف ضعف الدولة وتنشئ ملاذات يمكن من خلالها التخطيط وشن هجمات على الولايات المتحدة وحلفائها. خامساً، بعضها الدول تقوم بحماية ودعم هذه التنظيمات.

(61) Obama's Speech in Cairo. June 4, 2009. <https://www.nytimes.com/2009/06/04/us/politics/04obama.text.html> (accessed June 12, 2018).

(62) Donald Trump's Foreign Policy Speech. April 27. Accessed June 12, 2018. <https://www.nytimes.com/2016/04/28/us/politics/transcript-trump-foreign-policy.html>.

- حرمان الإرهابيين من مصادر القوة: من خلال تعطيل شبكة الإمداد المالي والبشري الخاصة بالمنظمات الإرهابية، عن طريق قطع التمويل، والقضاء على القدرة على جذب وتجديد عناصر جديدة، و محاربة أيديولوجية الجهاديين من خلال كشف أكاذيبهم، وتعزيز الخطابات المضادة و البديلة لفكرهم المتشدد، وتقوية الأصوات المعبرة عنها.

- استهداف الإرهابيين الذين قد يستخدمون أسلحة الدمار الشامل: تشير الاستراتيجية إلى أن تنظيم داعش استخدم الأسلحة الكيميائية في العراق وسوريا، وأن الجماعات الإرهابية مستمرة في السعي للحصول على المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وأن الولايات المتحدة سوف تواجه خطراً شديداً إذا حصل الإرهابيون على مواد نووية أو إشعاعية أو بيولوجية. لذا ستقوم بعمليات ضد الإرهابيين المتخصصين في مجال أسلحة الدمار الشامل، والذين يمولون ويسهلون هذه الأنشطة، والعمل على كشف هذه المؤامرات وتعطيلها.

- المسؤولية المشتركة: تشير الاستراتيجية إلى أهمية استمرار حلفاء وشركاء الولايات المتحدة، الذين هم أيضا أهداف للإرهاب، في تقاسم المسؤولية في محاربة هذه الجماعات. وأن الولايات المتحدة ستقوم بمساعدة هؤلاء الشركاء على تطوير قدراتهم في مواجهة الإرهاب، وفي الوقت نفسه تشجيع الشركاء على العمل بشكل مستقل عن المساعدة الأمريكية.

2- مواجهة إيران:

تبنى استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس ترمب موقفاً من إيران مخالفاً لذلك الذي تبنته إدارة سلفه الرئيس أوباما. فقد تبنت إدارة أوباما سياسة تقوم على الانفتاح على إيران، والتي تم في

إطارها التوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي، ورفع العقوبات الاقتصادية عنها وإعادة دمجها في النظام الدولي في حالة التزامها بالاتفاق الخاص بتطوير برنامج نووي سلمي تحت الإشراف الدولي.

وقد دافع أوباما عن سياسة الارتباط أو الخيار الدبلوماسي مع إيران، وأوضح أن الدبلوماسية مع إيران يمكن أن تخدم المصالح الأمريكية بشكل أفضل من العقوبات، وأن العقوبات نجحت في أن تأتي بإيران إلى طاولة المفاوضات ولكنها لم تنجح في تقليص البرنامج النووي الإيراني بل توسع هذا البرنامج في ظل العقوبات، كما أن استخدام الخيار العسكري في التعامل مع إيران سوف يؤدي إلى نتائج مدمرة في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي فالخيار الدبلوماسي هو الأفضل للتعامل مع إيران⁽⁶³⁾.

على العكس من ذلك، فإن استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترمب تصف إيران بأنها الدولة الرائدة في العالم في رعاية الإرهاب، وأنها استفادت من عدم الاستقرار لتوسيع نفوذها من خلال الشركاء والوكلاء، وتقديم السلاح والتمويل، كما أنها تواصل تطوير صواريخ باليستية أكثر قدرة، وتنمية قدراتها الاستخباراتية، وتنفيذ أنشطة إلكترونية خبيثة، وتعمل على استدامة دائرة العنف في منطقة الشرق الأوسط.

وتتم الإشارة إلى إيران في مواضع كثيرة في إطار استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، فعند الحديث عن التهديدات العالمية التي تواجه الولايات المتحدة يتم الإشارة إلى إيران باعتبارها أحد هذه التهديدات بالإضافة إلى المنافسة مع روسيا والصين والتهديد من كوريا الشمالية والجماعات الإرهابية، وتصف الوثيقة إيران في هذا الجزء بأنها ديكتاتورية عازمة

(63) Goldberg, Jeffrey. The Obama Doctrine, the U.S. president talks through his hardest decisions about America's role in the world. April 2016. <https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/> (accessed June 12, 2018).

تنسيقاً بين المسؤولين في طهران وبغداد ودمشق بشأنه، وأنه يتم تغيير الطبيعة الديموغرافية للمناطق التي يمر بها الطريق في سوريا بطرد السكان السنة ويحل محلهم سكان من الشيعة. وتمكن المخاوف الأمريكية من ذلك المشروع من أن هذا الطريق من شأنه توطيد النفوذ الإيراني بالمنطقة، ويسهم في دعم إيران للقوى المساندة لها، خاصة في سوريا ولبنان، وتسهيل مدها بالسلح من خلال هذا الطريق البري بدلاً من استخدام المطارات، كما أنه سيحقق أحد أهداف الاستراتيجية الكبرى لإيران بالوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، ويهدد بشكل مباشر المصالح الأمريكية في هذه المنطقة.

3- الصراع العربي-الإسرائيلي وعملية السلام:

تشير الوثيقة الى قضية الصراع العربي الإسرائيلي في سطور قصيرة، ويتم الحديث بشكل عام عن استمرار التزام الولايات المتحدة بالمساعدة في تسهيل التوصل إلى اتفاق سلام شامل يقبله الإسرائيليون والفلسطينيون، ولكن لا توجد أي إشارة لحل الدولتين أو لرؤية الإدارة الأمريكية للأسس التي يمكن أن يقوم عليها هذا الاتفاق. ولكن في الوقت نفسه هناك إشارة واضحة بأن "إسرائيل ليست السبب في مشاكل المنطقة، وأن التهديدات من المنظمات الإرهابية الجهادية ومن إيران هو السبب في هذه المشاكل"، وأن دول المنطقة قد وجدت بشكل متزايد مصالح مشتركة مع إسرائيل في مواجهة هذه التهديدات المشتركة -على حد وصف الاستراتيجية في هذا الشأن في هذا الشأن-.

على زعزعة الاستقرار الإقليمي، وتهديد الأمريكيين وحلفاء الولايات المتحدة.

كما تصف الوثيقة إيران بأنها واحدة من مجموعة صغيرة من "الأنظمة المارقة" التي تنتهك جميع مبادئ الدول الحرة والحضارة، وأنها تطور صواريخ باليستية أكثر قدرة ولديها القدرة على استئناف عملها بشأن الأسلحة النووية التي يمكن أن تهدد الولايات المتحدة وشركائها.

وفي إطار الحديث عن تعزيز برنامج الدفاع الصاروخ الأمريكي، تشير الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة تقوم بنشر نظام دفاع صاروخي متعدد الطبقات يركز على إيران "وكوريا الشمالية" للدفاع عن الداخل الأمريكي ضد الهجمات الصاروخية، وسيشمل هذا النظام القدرة على هزيمة التهديدات الصاروخية قبل الإطلاق.

وتشير الوثيقة الى أن الولايات المتحدة تعمل مع الحلفاء والشركاء لردع الجماعات الإرهابية التي تهدد الأمن الأمريكي بما في ذلك الجماعات المدعومة من إيران مثل حزب الله اللبناني، كما أن الولايات المتحدة ستعمل مع شركائها على حرمان النظام الإيراني من جميع السبل لصنع سلاح نووي وتحبيد ما تسميه الوثيقة "التأثير الإيراني الخبيث".

وقد أضاف الرئيس ترمب في أحاديثه بعداً آخر للتهديد الإيراني لم تذكره الاستراتيجية، وهو ما يتعلق بخطط إيران للوصول إلى شواطئ البحر المتوسط، من خلال مشروع يستهدف إنشاء ممر بري يمتد من إيران إلى العراق ثم شمال شرق سوريا، وينتهي بميناء اللاذقية على البحر المتوسط. المصادر الغربية التي تتحدث عن هذا المشروع تؤكد أنه تم بدء العمل فيه بالفعل، وأنه يخضع لحراسة ميليشيات شيعية في البلدان التي يمر بها، وأن هناك

4- الأزمة السورية:

تتضمن الاستراتيجية عبارات فضفاضة بشأن الحل السلمي للأزمة السورية، تشير فيه الوثيقة إلى سعى الولايات المتحدة إلى إيجاد تسوية للحرب الأهلية السورية، يتم في إطارها تحديد الشروط اللازمة لعودة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم مجدداً بشكل آمن.

و يرتبط بهذا الأمر غياب التوافق داخل إدارة ترمب بشأن التعامل مع سوريا، على سبيل المثال ففي يناير 2018م تحدث وزير الخارجية الأمريكي "السابق" ريكس تيلرسون - في خطاب أمام جامعة ستانفورد خصص للأزمة السورية- عن خمسة أهداف أمريكية في سوريا هي هزيمة داعش، و محاصرة إيران، وتبني مفاوضات سلمية تؤدي لعزل الأسد، والتعامل مع قضية اللاجئين، وقضية أسلحة الدمار الشامل. وأشار الى أن القوات الأمريكية ستبقى في سوريا بعد القضاء على داعش لمنع الرئيس بشار الأسد وإيران من السيطرة على الأراضي التي تم تحريرها بمساعدة الولايات المتحدة. وأضاف أن بلاده لا تنوي تكرار الخطأ الذي ارتكبه الرئيس السابق باراك أوباما بسحب القوات الأمريكية من العراق قبل القضاء تماماً على قوى التطرف⁽⁶⁴⁾ بعد ذلك بأسابيع تحدث قائد القوات الأمريكية المركزية في الشرق الأوسط الجنرال جوزيف فوتيل -في شهادة أمام الكونجرس- عن خطط لتواجد أمريكي طويل المدى في سوريا لمواجهة تنظيم داعش، والتعامل مع قضايا الإعمار على المدى الطويل بعد هزيمة داعش، ولكنه لم يتحدث عن أهداف أخرى مثل محاصرة إيران

وإضعاف نفوذها ونفوذ روسيا في سوريا، أو تغيير نظام بشار الأسد⁽⁶⁵⁾. أعقب ذلك تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في إبريل 2018م بأن الولايات المتحدة ستخرج من سوريا، وأنه يريد عودة القوات الأمريكية إلى الوطن.

ولكن يلاحظ وجود قدر كبير من التشابه في مواقف إدارتي ترمب وأوباما من الأزمة السورية، منها الرغبة في التدخل العسكري المباشر، أو تقديم مساعدات عسكرية ضخمة للمعارضة السورية، وعدم مواجهة تنامي النفوذ الروسي والدعم العسكري لنظام بشار الأسد، في سوريا، والتركيز بشكل أساسي على مكافحة الإرهاب ومواجهة تنظيم داعش في سوريا. وكان قيام إدارة ترمب بتوجيه ضربات صاروخية لسوريا في إبريل 2017م وإبريل 2018م، عملاً رمزياً بالأساس، ولم تعني على الإطلاق عودة الولايات المتحدة للاهتمام بالملف السوري، ولم تستهدف إضعاف سوريا وحلفائها من أجل إحياء المسار التفاوضي للأزمة. ولكن الضربات ارتبطت بالأساس بعوامل داخلية أمريكية أهمها رغبة ترمب في التأكيد على أنه يختلف عن سلفه أوباما الذي تحدث عن خط أحمر لو استخدمت سوريا الأسلحة الكيماوية، ولكنه لم يفعل شيئاً عندما تم تجاوز هذا الخط، في حين أن ترمب يروج لنفسه صورة مفادها أنه يقرن الأقوال بالأفعال. يضاف لذلك سعي ترمب لتحويل اهتمام الرأي العام من القضايا المتعلقة بمشاكله الداخلية الى قضية خارجية.

(64) Tillerson Says U.S. Troops to Stay in Syria Beyond Battle With ISIS. January 17, 2018. <https://www.nytimes.com/2018/01/17/world/middleeast/tillerson-troops-syria-islamic-state.html> (accessed June 12, 2018).

(65) STATEMENT OF GENERAL JOSEPH L. VOTEL COMMANDER U.S. CENTRAL COMMAND. March 13, 2018. https://www.armed-services.senate.gov/imo/media/doc/Votel_03-13-18.pdf (accessed June 12, 2018).

5- تعزيز الشراكات وتقاسم الأعباء:

تشير استراتيجية الأمن القومي إلى أهمية تعزيز الشراكات بين الولايات المتحدة وأصدقائها من أجل تحقيق منطقة مستقرة ومزدهرة، وتعزيز الأمن من خلال الاستقرار، وتشجيع الإصلاحات التدريجية. وتشير لجهود التعاون في العديد من المجالات، منها مكافحة الإرهاب ومواجهة الأيديولوجيات العنيفة، وحرمان النظام الإيراني من صنع سلاح نووي وتحييد تأثيره بالمنطقة، ومساعدة الشركاء على شراء دفاع صاروخي وقدرات أخرى للدفاع بشكل أفضل ضد التهديدات الصاروخية النشطة.

وتؤكد الاستراتيجية على تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع مجلس التعاون القوي والمتكامل، وتشجيع الدول في المنطقة، بما في ذلك مصر والمملكة العربية السعودية، على مواصلة تحديث اقتصاداتهما.

أما في مجال تحمل الأعباء، فقد تحدث الرئيس الأمريكي ترمب غير ذي مرة عن أهمية مشاركة دول المنطقة وخاصة الغنية منها في تحمل أعباء التكلفة المالية المتعلقة بقضايا المنطقة، وذكر أن الولايات المتحدة انفقت 7 تريليون دولار في الشرق الأوسط على مدى 18 عاماً، وأنها لا يجب أن تتحمل المسؤولية عن هذه التكلفة الهائلة، وعلى دول المنطقة دفع هذا الثمن، كما طالب هذه الدول أيضاً بوضع جنود على الأرض، وخاصة في سوريا، بهدف استبدال القوات الأمريكية الموجودة هناك وعودة الجنود الأمريكيين لوطنهم، وكذلك منع إيران من الوصول للبحر المتوسط عبر الأراضي السورية، وبحيث تمثل القوات العربية هذا الحاجز أمام تقدم إيران نحو البحر⁽⁶⁶⁾.

ثالثاً: تطورات ما بعد إعلان استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

شهدت السياسة الأمريكية تطورين مهمين بشأن منطقة الشرق الأوسط في أعقاب إعلان استراتيجية الأمن القومي. ارتبط التطور الأول بإعلان الرئيس ترمب الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل وافتتاح السفارة الأمريكية بالقدس في 14 مايو 2018م، وأعقب ذلك تواتر أنباء عن قرب إعلان الولايات المتحدة عن مبادرة للسلام في الشرق الأوسط تتبنى مفهوم جديد بشأن الملف الفلسطيني، يقوم على التعامل مع هذا الملف في إطار تفاهات إقليمية أكبر بين الدول العربية وإسرائيل، وليس فقط قضية الدولة الفلسطينية واعتراف هذه الدولة بإسرائيل وترتيبات الأمن بينهما. ويستند هذا المفهوم الأمريكي على أن الفلسطينيين ليس لديهم شيئاً يقدمونه لإسرائيل في مقابل السلام، وأن فكرة الأمن مقابل السلام لم تعد تعني شيئاً لإسرائيل في ظل تفوقها العسكري الكبير، وبالتالي فإن الثمن يمكن أن يأتي من الدول العربية، وقد تشهد عملية التفاوض خطوات وفقاً لما تطلق عليه الولايات المتحدة "بناء الثقة"، مثل قيام إسرائيل بوقف بناء المستوطنات خارج "الكتل الاستيطانية" في الضفة الغربية مقابل قيام دول عربية ببعض الإجراءات التي تتضمن التواصل مع إسرائيل، أو البدء في تعاون في مجالات محددة. أي أن الولايات المتحدة وإسرائيل تفضلان أن يكون التعامل عربي-إسرائيلي وليس فلسطيني-إسرائيلي فقط.

بينما ارتبط التطور الثاني بإعلان إدارة ترمب انسحابها من الاتفاق النووي مع إيران في 8 مايو 2018م. ثم أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في 21 مايو 2018م عن استراتيجية أمريكية

(66) Remarks by President Trump and President Macron of France in Joint Press Conference. April 28, 2018. <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-president-macron-france-joint-press-conference/> (accessed June 12, 2018).

الإرهابية، والتهديدات الإيرانية لدول المنطقة.

ومما لاشك فيه أن القرار الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران يعود في جانب منه إلى رغبة الرئيس دونالد ترمب في إلغاء أي إنجاز حققه سلفه أوباما سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية، فكما أُلغى إنجازه الخاص بالتأمين الصحي قام أيضاً بإلغاء قراره بشأن الاتفاق مع إيران. إلا أن المسألة الإيرانية لدى ترمب تتعلق بشئ أكبر وهو رفضه لسياسة دمجها في العالم والذي ترتب عليه رفع العقوبات الاقتصادية عنها، ويرى أن الأفضل هو التعامل مع إيران على أنها دولة منبوذة، وتضييق الحصار وفرض المزيد من العقوبات عليها، وأن هذه السياسة الجديدة سوف تحقق المزيد من المصالح الأمريكية، وقد تسهم في النهاية في تغيير النظام الإيراني بأكمله وليس فقط تغيير سياساته.

الخاتمة:

تحدد استراتيجية الأمن القومي للرئيس الأمريكي دونالد ترمب أولويات رئيسية للسياسة الأمريكية وأهمها حماية الأمن الداخلي، وزيادة النمو الاقتصادي، ودعم القدرات العسكرية، وتشير إلى أن هناك ارتباط بين هذه الأولويات الثلاث. وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط حددت الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية للولايات المتحدة وهي ألا يكون الشرق أوسط ملاذاً آمناً أو أرضاً خصبة للإرهابيين الجهاديين، وألا تهيمن عليه أي قوة معادية للولايات المتحدة، وأن تسهم المنطقة في استقرار سوق الطاقة العالمية. ولكن يلاحظ أن ترمب يرى الشرق الأوسط كمنطقة تمثل عبئاً مالياً على بلاده، وانخفض اهتمامه بموضوع مكافحة الإرهاب في

جديدة للتعامل مع إيران، تضمنت قائمة من 12 مطلباً وضعتها الولايات المتحدة كشرط لإبرام اتفاق نووي جديد مع إيران وتطبيع العلاقات معها، وأهم هذه المطالب وقف تخصيب اليورانيوم، ومنح مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول إلى كل المواقع في البلاد، ووقف نشر الصواريخ الباليستية والتطوير للصواريخ القادرة على حمل الأسلحة النووية، والتعامل باحترام مع الحكومة العراقية وعدم عرقلة حل التشكيلات الشيعية المسلحة ونزع سلاحها، وسحب جميع القوات التي تخضع للقيادة الإيرانية من سوريا، ووقف تقديم الدعم لـ"التنظيمات الإرهابية"، الناشطة في الشرق الأوسط، بما في ذلك "حزب الله" اللبناني، و"حركة حماس"، و"حركة الجهاد الإسلامي"، ووقف الدعم العسكري للحوثيين في اليمن، و"حركة طالبان" و"الإرهابيين" الآخرين في أفغانستان، وعدم إيواء مسلحي "القاعدة"، ووقف "دعم الإرهاب" بواسطة قوات "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني، والتخلي عن لغة التهديد في التعامل مع دول مجاورة لها، بما في ذلك الكف عن التهديدات بالقضاء على إسرائيل والهجمات الصاروخية على المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات، والتخلي عن تهديد عمليات النقل البحرية الدولية، ووقف الهجمات السيبرانية. وأعلن بومبيو، إن الولايات المتحدة ستفرض على إيران أشد العقوبات صرامة في التاريخ في حالة عدم الالتزام بهذه المطالب.

ويمثل التطور السابق تحولاً كبيراً في السياسة الأمريكية تجاه إيران، وربط تطور العلاقات بين البلدين ليس فقط بالملف النووي، ولكن أيضاً بالعديد من القضايا الإقليمية وخاصة تلك المتعلقة بالتدخل في عدد من القضايا مثل سوريا واليمن والعراق، ومساندة الأنشطة والجماعات

المنطقة بسبب النجاح النسبي في تأمين الداخل الأمريكي، وكذلك الانتصارات العسكرية التي تمت على داعش في كل من سوريا و العراق و النجاح في طردها من المناطق التي كانت تسيطر عليها، ومن ثم أصبح هدف محاصرة إيران يحتل الأولوية في استراتيجية ترمب تجاه الشرق الأوسط، وخاصة منعها من الوصول إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية، وطالبت الولايات المتحدة أصدقاءها بالمنطقة بإرسال جنود إلى سوريا كي تحل محل القوات الأمريكية المنسحبة من هناك، وتشكل حاجز يمنع إيران من الوصول للبحر المتوسط وكذلك المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو للتعامل مع إيران، كما طالبت الولايات المتحدة حلفائها بتحمل العبء المالي الأكبر في قضايا المنطقة، وليس فقط تكلفة الدفاع عن نفسها، لذا يصبح من المستبعد مشاركة الولايات المتحدة بأي مساهمة مالية في إعادة البناء - بعد التوصل لتسويات سلمية- في مناطق النزاع بالمنطقة. باختصار، فإن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لا تعلن انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، ولكنها تلقى بالكرة في ملعب الحلفاء والأصدقاء للعب الدور الرئيسي في الحفاظ على الأمن والاستقرار بها، وتحمل تكلفة ذلك.

2- استراتيجية الأمن القومي الروسي: قراءة تحليلية

أ.د. نورهان الشيخ⁽⁶⁷⁾

ملخص

تستهدف هذه الورقة تحليل مفهوم وتحديات الأمن القومي الروسي وفقاً لما تضمنته العقيدة العسكرية لروسيا والصادرة عام ٢٠١٤م ثم العقيدة العسكرية البحرية الصادرة عام ٢٠١٥م، حيث تتكامل العقيدتان معاً لإيضاح مفهوم الأمن القومي الروسي وتحدياته وآليات مواجهته خلال السنوات المقبلة، كما تستهدف الورقة إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق تلك الاستراتيجية، وهي الخلاف الروسي-الأمريكي حول عدد من القضايا، وهي الدرع الأمريكي الصاروخي المضاد للصواريخ الذي تم نشره في دول شرق أوروبا، وتمدد حلف الناتو شرقاً، الأزمة الأوكرانية، والملف السوري، والملف النووي الإيراني، وأخيراً تتضمن الورقة إلقاء الضوء على موقع منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي ضمن تلك الاستراتيجية. وقد خلصت الورقة إلى ثلاث نتائج وهي:

- 1- على الرغم من أن هناك توقّيتاً ومدى زمنياً لوثائق الأمن القومي التي تصدرها الدول عموماً فإن ذلك لا يعني جمودها وعدم تطورها إذا ما شهدت تلك الدولة تحديات تتطلب تعديل المضامين أو توقيت الإصدار، وتقدم استراتيجيات الأمن القومي الروسي نموذجاً واضحاً لذلك، حيث رأى صانع القرار الروسي أن ثمة تهديدات تواجهها

روسيا سواء من جانب الولايات المتحدة أو حلف الناتو بما يتطلب تعديل تلك الاستراتيجيات.

2- تبنت استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2015م مفهوماً شاملاً للأمن القومي يتجاوز الأمن بمفهومه العسكري الضيق إلى منظور أوسع يواكب تنامي التهديدات غير التقليدية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة والضاغطة على الاستقرار السياسي والسلام المجتمعي.

3- ربطت استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2015م بين الأمن القومي الروسي ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي من خلال أبعاد ثلاثة وهي الأمني والاستراتيجي والاقتصادي.

مقدمة

كان تصاعد المواجهة بين روسيا والغرب على خلفية الأزمة الأوكرانية، والتوجه الروسي نحو دور أوسع نطاقاً في سوريا والشرق الأوسط، العامل الأساسي في تعديل عدد من الوثائق الاستراتيجية لروسيا الاتحادية وصدورها مبكراً عن الموعد الذي كان مقرراً لها، وأبرزها العقيدة العسكرية الروسية

(67) أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

أولاً: تهديدات الأمن القومي الروسي وسبل مواجهتها وفقاً للاستراتيجية:

تعتبر استراتيجية الأمن القومي الروسي هي الوثيقة الأساسية للتخطيط الاستراتيجي التي تحدد المصالح والأولويات الوطنية، والأهداف والتدابير في مجالي السياسة الداخلية والخارجية، وهي الأساس لصياغة وتنفيذ سياسة الدولة في مجال ضمان الأمن القومي لروسيا الاتحادية وضمان التنمية المستدامة للبلاد على المدى البعيد. وقد انطلقت الاستراتيجية من وجود علاقة ارتباط قوية بين الأمن القومي الروسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، لتتسق بذلك مع المفهوم الشامل للأمن القومي الذي يتسع ليشمل أبعاداً غير عسكرية لا تقل في أهميتها، ولا في درجة تهديدها للمصالح الوطنية عن تلك الأبعاد العسكرية.

ووفقاً للاستراتيجية فإن صون الأمن القومي الروسي يشمل ضمان أمن الفرد والمجتمع والدولة في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وصون حقوق وحريات المواطنين الروس الدستورية، وضمان نوعية ومستوى حياة لائقة لهم، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والحفاظ على السيادة، والاستقلال الوطني، وسلامة أراضي الدولة، والدفاع عن البلاد. واعتبرت الوثيقة أن أي إضرار مباشر أو غير مباشر بالمصالح الوطنية يعتبر تهديداً للأمن القومي الروسي، وأن كل المؤسسات الرسمية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني معنية بمواجهة هذه التهديدات.

في هذا السياق حددت استراتيجية الأمن القومي الروسي 2015م مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، أبرزها: تعزيز دور روسيا في إطار عالم متعدد القوى، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، وتنمية علاقات الشراكة ذات المنفعة

التي صدرت في 26 ديسمبر 2014م⁽⁶⁸⁾، والتي أنهت العمل بعقيدة عام 2010م والتي كان من المقرر لها الاستمرار حتى عام 2020م، والعقيدة العسكرية البحرية التي صدق عليها الرئيس فلاديمير بوتين في 26 يوليو 2015م⁽⁶⁹⁾، واستراتيجية الأمن القومي التي صدرت بمقتضى مرسوم أصدره الرئيس فلاديمير بوتين بتاريخ 31 ديسمبر 2015م⁽⁷⁰⁾، لتنتهي بذلك العمل بالاستراتيجية الصادرة في 12 مايو 2009م، والتي كان من المقرر أن تستمر حتى عام 2020م⁽⁷¹⁾. هذا إلى جانب عقيدة السياسة الخارجية الروسية التي تم تبنيها في 30 نوفمبر 2016م⁽⁷²⁾.

وتتكمال هذه الوثائق مع بعضها البعض لتحديد في مجملها توجهات وأولويات السياسة الخارجية الروسية، والمبادئ والأهداف التي تحكم الحركة الخارجية لروسيا الاتحادية بصفة عامة ومنها تلك الخاصة بالشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، وكذلك التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن القومي الروسي، والرؤية الروسية لمواجهتها والتغلب عليها.

(68) العقيدة العسكرية الروسية.. من يلتسن إلى بوتين. 24 سبتمبر، 2014. <https://aawsat.com/home/article/187571> (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018).

(69) Russian Federation Marine Doctrine. July 26, 2015. <http://en.kremlin.ru/events/president/news/50060> (accessed June 24, 2018).

(70) Russia's National Security Strategy approved. December 31, 2015. <http://en.kremlin.ru/events/president/news/51129> (accessed June 24, 2018).

(71) استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي حتى عام 2020. مايو 13، 2009. <http://kremlin.ru/supplement/424> (accessed يونيو 24، 2018).

(72) عقيدة السياسة الخارجية الروسية. 30 نوفمبر، 2016. http://www.mid.ru/foreign_policy/news/-/asset_publisher/cKNonkJE02Bw/content/id/2542248 (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018).

المبادلة وبناء أكبر عدد ممكن من الشراكات مع مختلف دول العالم، وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين الروس.

وقد تضمنت الوثيقة مجموعة من التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن القومي الروسي، من أهمها:

- أن تعزيز روسيا لدورها العالمي وتبنيها سياسة خارجية وداخلية مستقلة يثير معارضة من الولايات المتحدة وحلفائها، الذين يحاولون الحفاظ على هيمنتهم على الشؤون العالمية من خلال سياسة كبح روسيا والضغط السياسي والاقتصادي والعسكري والإعلامي عليها، خاصة مع ما يصاحب التحول في النظام الدولي من تنافس على الموارد والأسواق.

- عدم التزام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بمبادئ الأمن المتكافئ للجميع والتوسع وزيادة ترسانته العسكرية باتجاه روسيا واقتربا بنيتها العسكرية من الحدود الروسية.

- نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي، الذي ينطلق من مفهوم "الضربة العالمية"، ونشر الأنظمة غير النووية الاستراتيجية والأسلحة الدقيقة، وتسليح الفضاء.

- تعزيز الأيديولوجية القومية اليمينية المتطرفة والتوجهات المعادية لروسيا في أوكرانيا، والدفع نحو حل عسكري للصراعات الداخلية، الأمر الذي يندر بتحول الأزمة الاجتماعية والاقتصادية العميقة في أوكرانيا لمصدر لعدم الاستقرار في أوروبا، وعلى الحدود المباشرة لروسيا.

- خطر الإرهاب وتعزيز نفوذ "داعش" الناجم

عن سياسة الكيل بمكيالين لبعض الدول في مجال مكافحة الإرهاب، ومحاولات الإطاحة بالنظم السياسية الشرعية، وإثارة عدم الاستقرار داخل الدول، وانتشار الصراعات وظهور "نقاط ساخنة" جديدة جنبا إلى جنب مع استمرار بؤر التوتر في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية-على حد وصف الاستراتيجية-.

- خطر انتشار الأسلحة النووية واستعمال الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن عدم اليقين فيما يتعلق بحقيقة تطوير الأسلحة البيولوجية، واتساع شبكة المختبرات البيولوجية العسكرية الأمريكية.

- زعزعة استقرار الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد، ومحاولة تكرار سيناريو "الثورات الملونة" في روسيا، وتدمير القيم الروحية والأخلاقية الروسية التقليدية.

- الأنشطة الاستخباراتية للدول الأجنبية والإضرار بالمصالح الوطنية.

ولمواجهة هذه التحديات انطلقت الاستراتيجية من أهمية تحقيق الاستقرار الاستراتيجي، والشراكة الاستراتيجية مع القوى الدولية والإقليمية، وتبنى روسيا سياسة خارجية نشطة لإنشاء نظام دولي مستقر على أساس القانون الدولي ومبادئ المساواة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون والاعتماد المتبادل، والتسوية السلمية للأزمات الدولية والإقليمية.

وأكدت الوثيقة على التوجه نحو تعزيز التعاون ضمن الأطر القائمة وأهمها بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، و"ريك"

أن سياسات حلف الناتو "غير مقبولة" وأكدت أن روسيا مستعدة لتنمية العلاقات مع الحلف على أساس المساواة وعلى النحو الذي يعزز الأمن العالمي في المنطقة الأوروبية، وأن الأمر رهن باستعداد الحلف لمراعاة المصالح الشرعية لروسيا في تنفيذ التخطيط العسكري والسياسي، واحترام القانون الدولي، وأن روسيا تسعى إلى بناء شراكة استراتيجية متساوية وكاملة مع الولايات المتحدة على أساس المصالح المشتركة والأخذ بعين الاعتبار التأثير الكبير للعلاقات الروسية الأمريكية على الوضع الدولي ككل. كما ركزت الوثيقة على الردع الاستراتيجي، ومبدأ "الكفاية والكفاءة العقلانيين" فيما يتعلق بتطوير القدرات العسكرية.

في هذا السياق كان التركيز الأكبر لاستراتيجية عام 2009م على اتجاه العالم نحو العولمة، والانتقال من المواجهة بين الكتل إلى مبادئ الدبلوماسية، وعلى التحديات العالمية المشتركة مثل خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية وقوعها في أيدي الإرهابيين، والنشاط السيبراني والبيولوجي غير المشروع، والتطرف الديني، وتفاقم المشاكل البيئية، والهجرة غير الشرعية والمخدرات والاتجار بالبشر وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وانتشار الأوبئة الناجمة عن فيروسات جديدة غير معروفة سابقاً، والعجز المتزايد في المياه العذبة، وغيره⁽⁷³⁾.

من ناحية أخرى، بدت الاستراتيجية الحالية أكثر ميلاً للاعتماد على القدرات الذاتية الروسية وتنميتها لمواجهة التهديدات والتحديات، وركزت

RIC (روسيا، الهند، الصين)، ومنظمة شنغهاي للتعاون، و"آسيا الباسيفيك"، و"مجموعة العشرين" وغيرها. وتطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع بلدان رابطة الدول المستقلة وجمهورية أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وركزت الوثيقة بشكل واضح على منظمة معاهدة الأمن الجماعي وضرورة التطوير النوعي لها لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية والاستراتيجية المختلفة. وكذلك على الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يهدف إلى تعزيز التكامل والتنمية المستدامة والتحديث الشامل، ودعم القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأعضاء. هذا فضلاً عن التأكيد على تطوير الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الصين، باعتبارها عاملاً رئيسياً للحفاظ على الاستقرار العالمي والإقليمي، وكذلك الشراكة الاستراتيجية "المتميزة" مع الهند.

وطرحت الاستراتيجية فكرة تشكيل نظام مفتوح للأمن الجماعي في المنطقة الأوروبية الأطلسية وبناء شراكة مع الولايات المتحدة على أساس المصالح المشتركة، بما في ذلك في المجال الاقتصادي، وتوسيع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتسوية النزاعات الإقليمية، والتحرك نحو عالم خال من الأسلحة النووية، والحد من انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

وقد انعكس التوتر المتزايد في العلاقات الروسية الغربية منذ بدء الأزمة الأوكرانية نهاية عام 2013م على التوجهات العامة للاستراتيجية الجديدة مقارنة بالاستراتيجية السابقة لها. فقد انطلقت الاستراتيجية الحالية من أن السياسات الغربية تمثل التهديد الرئيسي للأمن القومي الروسي، على حين اعتبرت استراتيجية 2009م

(73) استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي حتى عام 2020. مايو 13، 2009. <http://kremlin.ru/supplement/424>. (accessed يونيو 24، 2018).

والسيبرية، وهي المحدد الأساسي لنجاح خطط التنمية المستدامة وتحسين مستوى ونوعية الحياة للمواطنين الروس على النحو الذي أكدت عليه الاستراتيجية. والخبرة الروسية نموذج دال على ذلك، فعقب فترة من التداعي الكلي في قدرات الدولة الروسية وتراجع واضح لدورها الدولي والإقليمي خلال حقبة التسعينيات، جاءت الانطلاقة الروسية بناءً على تحسن واضح في الاقتصاد الروسي الذي حقق نسبة نمو بلغت 7% على مدى السنوات الأولى من العقد الماضي وحتى الأزمة المالية لعام 2008م، الأمر الذي أتاح الفرصة لاستعادة روسيا لعافيتها ومكانتها كقوة كبرى وإعادة تطوير القدرات العسكرية والدفع بها لمستويات غير مسبقة، وتطوير توظيف روسيا لأدوات القوة الناعمة الثقافية والإعلامية في سياستها الخارجية.

إلا إن الاقتصاد الروسي تلقى ضربات موجعة على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، وشهد تراجعاً وانكماشاً واضحين: نتيجة التدهور الحاد في أسعار النفط، التي مازالت تلقى بظلال سلبية واضحة على الأوضاع الاقتصادية الروسية في ضوء الاعتماد على صادرات الطاقة التي تمد الموازنة الروسية بأكثر من نصف إيراداتها، وتمثل أكثر من ثلثي الصادرات الروسية للخارج.

وهناك عدد من المؤشرات الإيجابية والتوقعات التي تدعو إلى التفاؤل بشأن أداء الاقتصاد الروسي في أعقاب قرار "أوبك" خفض حجم الإنتاج لتحسين الأسعار، والارتفاع النسبي للأخيرة بالفعل حيث تشير التقديرات الروسية إلى "استقرار" وضع الاقتصاد الروسي خلال العام الماضي 2017م في ضوء سيطرة الدولة على معظم التحديات التي واجهتها، وإلى تمتع الاقتصاد بمرونة وقدرة على التكيف في ظل أسعار النفط

على الشراكة مع الصين والهند، أي العمق الآسيوي لروسيا، ومجالها الحيوي المتمثل في الجمهوريات السوفيتية السابقة. وتراجع الحديث عن الأطر التعاونية الدولية مقارنة باستراتيجية 2009م التي أشارت صراحة إلى دور منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن واعتبارهما عنصراً مركزياً في نظام مستقر للعلاقات الدولية على أساس الاحترام والمساواة والتعاون والمنفعة المتبادلة بين الدول، وإلى الآليات السياسية الحضارية لحل الأزمات العالمية والإقليمية. وغاب الحديث تماماً في استراتيجية 2015م عن مجموعة الثمانية G8 التي أشارت إليها الاستراتيجية السابقة كإطار مهم للتعاون حيث استبعدت منها روسيا وعادت مجموعة السبع مرة أخرى على خلفية الأزمة الأوكرانية⁽⁷⁴⁾.

ثانياً: التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجية الأمن القومي الروسي:

تواجه روسيا في سعيها لتحقيق الأهداف التي تضمنتها الاستراتيجية، مجموعة من التحديات الداخلية والدولية التي تقيد التحقيق الكامل للأهداف الروسية، لعل أهمها تلك المتعلقة بالقدرات الروسية ذاتها في ضوء الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الروسي، إلى جانب التحدي النابع من العلاقات ذات التعقيد المتنامي مع الغرب.

(1) التحديات الاقتصادية:

يعد الاقتصاد هو العمود الفقري وأساس تطوير مختلف القدرات الصلبة منها والناعمة

(74) Russia's National Security Strategy approved. December 31, 2015. <http://en.kremlin.ru/events/president/news/51129> (accessed June 24, 2018).

العمليات والقواعد العسكرية والنفقات المرتبطة بتعزيز القدرات الدفاعية في مواجهة حلف الناتو والتدخل العسكري في سوريا. يدعم هذا التحدي حجم الفساد المستشري في الجهاز الحكومي للدولة الروسية والانتهاكات وإهدار المال العام حيث احتلت روسيا مرتبة متدنية (رقم 131) في تقرير الشفافية الدولية الصادر عام 2016م⁽⁷⁷⁾.

(2) استمرار التوتر في العلاقات الروسية الأمريكية:

التحدي الثاني الذي يواجه روسيا في تحقيق الأهداف التي حددتها استراتيجية الأمن القومي يتعلق بمدى القبول بعودة الدور الروسي من جانب القوى الكبرى الأخرى، فالواضح أن روسيا انتزعت مكانها ونفوذها العالمي رغباً عن القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة، ولم يكن ذلك بناءً على تفاهات أو توافقات لتقاسم النفوذ في مناطق العالم المختلفة، ولعل هذا ما أثار غضب الغرب الذي رأى أن موسكو "قامت بتخديره" وناورت طيلة العقد الماضي حتى استعادت قدراتها الاقتصادية والعسكرية وبدأت في ترجمة ذلك إلى نفوذ إقليمي ودولي واسع النطاق أصطدم بالنفوذ والطموحات الأمريكية في أكثر من موضع، وبدأ وكأن هناك حرباً باردة جديدة بين موسكو وواشنطن لا تحكمها الاعتبارات الأيدولوجية وإنما السعي للهيمنة الاستراتيجية والمكانة العالمية وما يرتبط بذلك من عوائد اقتصادية.

ورغم أن حديث الرئيس الأمريكي دونالد ترمب

المنخفضة، والعقوبات الغربية التي فرضت ضد روسيا في أعقاب الأزمة الأوكرانية. فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي 1,8% عام 2017م، وتراجعت معدلات التضخم إلى 3%، وبلغ عجز الميزانية الروسية 1,9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وقامت وكالة "فيتش"، التي تقدم خدمات للمستثمرين بتحسين التصنيف الائتماني لروسيا، وعدلته في سبتمبر 2017م من "مستقرة" إلى "إيجابية". كما استطاعت روسيا زيادة حجم احتياطات البلاد من النقد الأجنبي والذهب إلى نحو 425 مليار دولار في نوفمبر 2017م، وتمكنت من الحفاظ على احتياطات الصندوقين السياديين، "صندوق الرفاه الوطني" و"الصندوق الاحتياطي"، اللذين بلغت احتياطيهما 103,86 مليار دولار⁽⁷⁵⁾ ونجحت الحكومة في الحيلولة دون تهاوي العملة الوطنية أمام الدولار من أعلى مستوى وصلته يوم 21 يناير 2015م عند 82,44 روبل للدولار الواحد إلى 62 روبل للدولار يوم 13 أبريل 2018م. كما احتلت روسيا المركز الأول في تصدير القمح متقدمة بذلك على كبار المصدرين التقليديين، الولايات المتحدة وكندا، وبلغت صادرات الحبوب 50 مليون طن، منها 40 مليون طن من القمح عام 2017م⁽⁷⁶⁾.

إلا إن الاقتصاد الروسي ما زال يعاني ولم يستطع بعد استعادة عافيته وأداءه القوي، وهو أمر يفرض تحديات جدية على الحكومة الروسية خاصة فيما يتعلق بالقدرة على تلبية متطلبات

(75) روسيا ترفع احتياطياتها بـ 24 مليار دولار خلال 5 أشهر. 20 يونيو، 2018. <https://arabic.rt.com/business/951709> / (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018).

(76) روسيا تصدر 50 مليون طن من الحبوب خلال عام 2017. 10 يناير، 2018. <https://arabic.sputniknews.com/russia/201801101029085290> / (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018).

(77) CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2016. JANUARY 1, 2017. https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016?gclid=EALalQobChMlw9-mn-Ds2wIVCSQrCh3YDA1GEAAAYASABEgLIWPD_BwE (accessed June 24, 2018).

بثوابت التحالف الغربي. ولعل التغيرات التي شهدتها الإدارة الأمريكية بتعيين مايك بومبيو، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، وزيراً للخارجية، وجون بولتون، أحد صقور الحزب الجمهوري، مستشاراً للرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي، تؤكد هذا التوجه في السياسة الأمريكية.

وتتضمن التناقضات بين البلدين مدى واسع من القضايا لعل أولها، قضية الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ الذي قامت واشنطن بنشره في دول شرق أوروبا، وكانت روسيا تأمل في أن يعيد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب النظري الدرع الصاروخي، إلا إن الأخير أكد عزمه على إعادة بناء القوات المسلحة الأمريكية التي وصفها بأنها "منهكة"، و"إنشاء نظام الدرع الصاروخي على أساس أحدث التقنيات"⁽⁸⁰⁾ في إحياء لبرنامج "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" أو ما عُرف بـ "حرب النجوم" الذي دشنه الرئيس رونالد ريغان عام 1983م وتم تجميده في منتصف التسعينيات، بهدف استخدام النظم الفضائية لحماية الولايات المتحدة من الهجوم المفترض بالصواريخ الباليستية النووية الاستراتيجية، الأمر الذي يشير إلى استمرار قضية الدرع الصاروخي كأحد أبرز نقاط الخلاف الروسي الأمريكي.

ثانها، قضية تمدد حلف شمال الأطلسي "الناتو" شرقاً، تعد أحد أبرز أسباب التوترين البلدين حيث تعتبر روسيا ذلك تهديداً مباشراً لأمنها القومي، وقد عبرت موسكو عن موقفها هذا صراحة في أعقاب ضم جمهورية الجبل الأسود للحلف في يونيو من عام 2017م، والحديث عن أن انضمام جورجيا

خلال حملته الانتخابية حول العلاقة مع روسيا أنطوى على لغة خطاب مختلفة تماماً عن تلك التي تبنتها إدارة أوباما، وصلت إلى حد "إعجابه" بالرئيس بوتين، باعتباره "القائد القوي" الذي يجب "التفاهم" معه⁽⁷⁸⁾، واختياره لريكس تيلرسون لحقيبة الخارجية، المعروف بعلاقته الوثيقة مع روسيا، والذي قلده بوتين وسام الصداقة الروسي عام 2013م. واختياره أيضاً الجنرال المتقاعد، مايكل فلين، للعمل مستشاراً للأمن القومي، الذي زار موسكو للمشاركة في الاحتفال بذكرى تدشين قناة "أر تي" وجلس بالقرب من الرئيس بوتين⁽⁷⁹⁾، الأمر الذي أثار التفاؤل بإمكانية خروج العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة من حالة التآزم التي تمر بها منذ سنوات، وحدث انفراجة في العلاقة بين البلدين ستلقى بظلال واضحة على العديد من الملفات والقضايا الإقليمية التي تعقدت على خلفية التناقض وتراجع التفاهم بين واشنطن وموسكو.

إلا إن التطورات اللاحقة حملت تصعيداً غير مسبق في العلاقات الأمريكية الروسية، وأكدت استمرار هيمنه التنافس وتناقض المصالح على العلاقة بين البلدين، خاصة وأن الرئيس الأمريكي لا يملك سلطات مطلقة وهناك مؤسسات أخرى تشاركه البت في قرارات السياسة الخارجية أهمها الكونجرس والبنجاب والمخابرات المركزية التي تناصب روسيا العداء علناً، فضلاً عما يبديه الحلفاء في أوروبا من تحفظات على أي مساس

(78) Trump says Putin 'a leader far more than our president'. September 8, 2016. <https://www.bbc.com/news/election-us-2016-37303057> (accessed June 24, 2018).

(79) COOPER, OWEN MATTHEWS AND MATTHEW. Spy or Diplomat? Meet Russian Ambassador Sergey Kislyak, the Most Radioactive Man in Washington. June 22, 2017. <http://www.newsweek.com/2017/06/30/spy-diplomat-sergey-kislyak-russia-ambassador-russia-probe-washington-627982.html> (accessed June 24, 2018).

(80) Zengerle, Patricia. Trump wants \$4 billion more for missile defense, citing North Korea. NOVEMBER 7, 2017. <https://www.reuters.com/article/us-usa-pentagon-budget/trump-wants-4-billion-more-for-missile-defense-citing-north-korea-idUSKBN1D62WA> (accessed June 24, 2018).

الأمر الذي أعاد العلاقات الروسية الأمريكية إلى المربع صفر من جديد، وذلك بعد تفاؤل حذر أعقب الدفء الذي أحاط لقاء بوتين-ترمب على هامش قمة العشرين في يوليو 2017م. واعتبرت حزمة العقوبات هذه الأوسع نطاقاً منذ فرضها لأول مرة عام 2014م، وتستهدف قطاع الطاقة الروسي والشركات المتعاونة مع روسيا في هذا المجال، وتحول دون حصول روسيا على التكنولوجيا المتقدمة في مجالات مهمة، كما إنها تحرم روسيا من إمكانية الاستقراض، إلى جانب تكليف أجهزة الاستخبارات بجمع معلومات دقيقة وكثيرة عن أصول عدد من رجال الأعمال الروس في الولايات المتحدة، منهم عدد من المقربين من الرئيس بوتين. وقد وصف الرئيس بوتين العقوبات بأنها "وقاحة إزاء روسيا"، وفي رد فعل، قامت روسيا بتخفيض عدد الدبلوماسيين الأمريكيين على أراضيها من 1200 إلى 455 ليمثل نظيره الروسي في الولايات المتحدة، الأمر الذي يعني رحيل 755 دبلوماسياً وموظفاً من كل البعثات الأمريكية العاملة في روسيا، وهو عدد غير مسبوق لم تشهده الأحداث المماثلة حتى زمن الحرب الباردة⁽⁸²⁾.

وعلى خلفية أزمة سكريبال التي اندلعت على خلفية تعرض ضابط جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية السابق والجاسوس البريطاني، سيرجي سكريبال، وابنته لهجوم بمادة سامة في مدينة ساليزيري البريطانية، والتي خرجت من كونها أزمة بريطانية روسية لتصبح غربية روسية، ازداد التوتر بين روسيا والغرب تأزماً وتضمن إجراءات هيكليّة من الجانبين يصعب تجاوزها أو العدول عنها في

وأوكرانيا مازال محل بحث من جانب الحلف. ورغم أن ترمب وصف الناتو، في مقابلة له مع صحفي "بيلد" الألمانية و"تايمز" البريطانية منتصف يناير 2017م، بأنه منظمة "عفا عليها الزمن"، وانتقد الناتو، ورأى أنه لم يعمل على إيجاد آليات فعالة لمواجهة الإرهاب، حيث سبق وأن وعد خلال حملته الانتخابية، بإعادة النظر في التزامات الولايات المتحدة في إطار الحلف، إذا لم تزد الدول الأعضاء الأخرى في الناتو نفقاتها الدفاعية إلى 2% من ناتجها القومي⁽⁸¹⁾ ومع ذلك فإن انتقادات ترمب لحلف الناتو، الذي عاد واعتبره منظمة "هامة"، هي غالباً لتجديد دماء الحلف وإكسابه دوراً وفعالية أكبر في مواجهة التحديات وتوجيهه للتركيز أكثر على محاربة الإرهاب، مع تخفيف العبء المادي الذي يمثله الحلف على الكاهل الأمريكي، فضلاً عن إنه ليس من المتصور أن يسمح البنتاجون لترمب بالمساس بالحلف الذي يعتبر العمود الفقري للاستراتيجية العسكرية الأمريكية.

ثالثها، الأزمة الأوكرانية والتي لا تقل تعقيداً عن القضايا السابقة، وكانت هي الأزمة التي كانت سبباً في تفجر التوتر بين البلدين والتصعيد المرتبط بفرض العقوبات الغربية على روسيا. ورغم أن ترمب أشار خلال حملته الانتخابية في كلمة ألقاها يوم 1 أغسطس 2016م، أمام أنصاره في مدينة كولومبس بولاية أوهايو الأمريكية، إلى أنه سيدرس إمكانية الاعتراف بالقرم جزءاً من الأراضي الروسية، في حال انتخابه رئيساً، إلا إنه عقب توليه السلطة، تراجع عن ذلك ووافق على فرض عقوبات جديدة ضد روسيا في أغسطس من العام 2017م،

(82) Putin: US must cut diplomatic staff in Russia by 755. July 31, 2017. <https://www.theguardian.com/world/2017/jul/30/russia-us-sanctions-retaliation-sergei-ryabkov> (accessed June 24, 2018).

(81) Rowne, Ryan. NATO members to increase defense spending. June 29, 2017. <https://edition.cnn.com/2017/06/29/politics/nato-members-increase-defense-spending/index.html> (accessed June 24, 2018).

خامسها، قضية الملف النووي الإيراني التي طفت على السطح مجدداً مع الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران. وقد تم إبرام الاتفاق النووي، المعنون رسمياً بـ"خطة العمل الشاملة المشتركة"، في 14 يوليو 2015م، بين إيران من جهة، ومجموعة "5 + 1"، التي تضم جميع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، أي روسيا والولايات المتحدة والصين وبريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى ألمانيا، من جهة أخرى، وذلك في إطار الجهود الدولية لتسوية قضية ملف طهران النووي التي استمرت سنوات طويلة. وأعلنت الدول، التي وقعت على الوثيقة، في 16 يناير 2016م، إطلاق تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة، التي تقضي برفع العقوبات المفروضة على إيران بسبب أنشطتها النووية السابقة، مقابل قيام طهران بالحد من نطاق برنامجها النووي ووضعه تحت المراقبة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الثامن من مايو 2018م أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، انسحاب الولايات المتحدة رسمياً من الاتفاق النووي مع إيران، ووقع مرسوماً يقضي بإعادة فرض العقوبات التي رفعت عن إيران بموجب الاتفاق، معللاً ذلك بأن هذه الصفقة "تسمح للنظام الإيراني بمواصلة تخصيب اليورانيوم". وأشار ترامب إلى أن الولايات المتحدة تتوفر لديها "أدلة مؤكدة تثبت أن النظام الإيراني ينتهك الاتفاق النووي"، مشيراً إلى الوثائق التي نشرت في إسرائيل في هذا الخصوص. واعتبر الرئيس الأمريكي بأن "الشرق الأوسط سيمر بسباق للتسلح النووي" حال تمديد الاتفاق مع إيران. وتعهد ترامب بأن بلاده ستفرض عقوبات اقتصادية قاسية ضد "النظام الإيراني". وأن واشنطن ستفرض "عقوبات على أعلى مستوى، وكل دولة

المدى المنظور، واعتبر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن هذا الوضع يهدد السلم والأمن في العالم. فقد تبادلت 29 دولة غربية وروسيا طرد عشرات الدبلوماسيين بعد أن أعلنت هذه الدول تضامنها مع بريطانيا، كما قام حلف شمال الأطلسي "الناتو" بطرد عشرة روس من بعثته في بروكسيل. ورغم أن الأزمة هي بين لندن وموسكو فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تشدداً وتصعيداً في مواجهة روسيا، وقامت بطرد 60 دبلوماسياً روسياً وإغلاق القنصلية الروسية في سياتل، أعقب ذلك قرار وزارة الخزانة الأمريكية بإضافة 24 شخصاً و14 مؤسسة إلى قائمة العقوبات المفروضة على روسيا من قبل واشنطن، من بينهم وزير الداخلية فلاديمير كولوكولتسييف، وسكرتير مجلس الأمن نيكولاي باتروشييف، ومساعد الرئيس الروسي يفجيني شكولوف⁽⁸³⁾.

رابعها، الملف السوري الذي لا يخلو من الشد والجذب أيضاً بين الجانبين، والذي بلغ ذروته مع توجيه ضربات أمريكية لسوريا في أبريل 2017م على خلفية حادثة خان شيخون، ثم الضربات الثلاثية، الأمريكية البريطانية الفرنسية، في 14 أبريل 2018م عقب مواجهة عاصفة بين روسيا والغرب في مجلس الأمن حول الهجوم الكيماوي الذي شهدته منطقة دوما في الغوطة الشرقية، وفشل المجلس يوم 10 أبريل 2018م في تمرير مشروع قرارين روسيين وثالث أمريكي في إطار استقطاب حاد بين موسكو تدعمها الصين من جهة، وواشنطن وحلفاؤها الغربيون من جهة أخرى.

(83) Treasury Sanctions Additional Individuals and Entities in Connection with the Conflict in Ukraine and Russia's Occupation of Crimea. January 26, 2018. <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0266> (accessed June 24, 2018).

وعزز من الموقف الروسي تمسك باقي الأطراف بالاتفاق ليصبح "1+4". فقد أعلنت رئيسة وزراء بريطانيا، تيريزا ماي، والمستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، والرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في بيان مشترك صدر يوم 8 مايو 2018م، اتفاقهم على مواصلة تطبيق التزامات دولهم بموجب الصفقة النووية مع إيران. وذلك رداً على إعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، خروج واشنطن من الاتفاق النووي. وجاء في البيان أن "فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة تعرب عن قلقها وأسفها من قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل المشتركة الشاملة الخاصة بتسوية البرنامج النووي الإيراني". وأكدوا في البيان "إننا نشدد بشكل مشترك على التزامنا بخطة العمل الشاملة المشتركة، إن هذا الاتفاق لا يزال مهماً بالنسبة لأمننا الجماعي". واعتبر زعماء بريطانيا وألمانيا وفرنسا أن "العالم أصبح آمناً بشكل أكبر بفضل خطة العمل المشتركة"، ودعوا الولايات المتحدة إلى تجنب خطوات قد تمنع الأطراف الأخرى للاتفاق من تطبيق هذه الصفقة. كما دعا ماي وميركل وماكرون السلطات الإيرانية إلى "إبداء ضبط النفس" والالتزام بتعهداتها في إطار الاتفاق النووي⁽⁸⁵⁾.

وترى موسكو أن نقض الاتفاق النووي مع إيران يضر بالأمن القومي الروسي بمعناه الواسع حيث تعتبر روسيا أن الاتفاق ضماناً أساسية لإبقاء البرنامج النووي الإيراني سلمياً، وتحت الرقابة الدولية، وأن إلغاء الاتفاق سيؤدي إلى أن تكون أنشطة إيران النووية سرية وغير خاضعة للإشراف الدولي، ويتكرر سيناريو كوريا الشمالية التي فاجأت

ستساعد إيران في مساعيها للحصول على الأسلحة النووية قد تصبح أيضاً عرضة لعقوبات قوية من قبل الولايات المتحدة، وأن أمريكا لن تكون أبداً رهيبة للابتزاز النووي". وهدد "النظام الإيراني" بأنه "سيواجه مشاكل أكبر مما شهدها في أي وقت مضى حال مواصلته مساعيه النووية"⁽⁸⁴⁾.

وكان ترمب قد أشار إلى أن تمديد تجميد العقوبات على إيران في 12 يناير 2018م لمدة أربعة أشهر تالية في إطار الاتفاق النووي معها، سيكون الأخير ما لم يتم تعديل الصفقة. واعتبر ترمب أن الاتفاق النووي مع إيران يتضمن "عيوباً هائلة"، وأن تمديده لتجميد العقوبات آنذاك يمثل "آخر فرصة" لتعديل الصفقة، التي انتقدها مراراً وتكراراً خلال حملته الانتخابية وبعد توليه رئاسة الولايات المتحدة، خاصة بسبب عدم فرضها قيوداً على البرنامج الصاروخي الإيراني.

وفي المقابل حذرت روسيا من التداعيات الخطيرة للانسحاب الأمريكي من الاتفاق، وشدد الرئيس بوتين في أكثر من مناسبة على التزام موسكو بالاتفاق النووي الإيراني. واعتبر وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، أن انسحاب واشنطن من اتفاق إيران النووي يتناقض مع قرارات مجلس الأمن الدولي، داعياً إلى ضرورة دراسة عواقب هذه الخطوة. وقال لافروف "نشعر بقلق بالغ إزاء قرار واشنطن الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، وبذلك تكون واشنطن قد انتهكت قرار مجلس الأمن 2231"، الذي أقر الاتفاق، وأن كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة أكدت مراراً أن الحكومة الإيرانية تلتزم بالصفقة.

(85) Joint statement from Prime Minister May, Chancellor Merkel and President Macron following President Trump's statement on Iran. May 8, 2018. <https://www.gov.uk/government/news/joint-statement-from-prime-minister-may-chancellor-merkel-and-president-macron-following-president-trumps-statement-on-iran> (accessed June 24, 2018).

(84) Morrongiello, Joel Gehrke & Gabby. Trump withdraws from Iran deal, reimposes 'highest level' of sanctions. May 8, 2018. <https://www.washingtonexaminer.com/policy/defense-national-security/trump-withdraws-from-iran-deal-reimposes-sanctions> (accessed June 24, 2018).

المخططات الإرهابية التي تنطلق من الأراضي السورية باتجاه روسيا مستغلة الإرهابيين من أبناء القوقاز الروسي وآسيا الوسطى الذين استقطبتهم التنظيمات الإرهابية، خاصة "داعش"، وتحاول توظيفهم لتنفيذ هجمات إرهابية نوعية في الداخل الروسي. وكان الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تضم في عضويتها روسيا وعدداً من دول آسيا الوسطى قد أشار إلى أن حوالي 10 آلاف من المسلحين من الدول الأعضاء في المنظمة يحاربون في سوريا ضمن صفوف الجماعات الإرهابية⁽⁸⁶⁾ ولا تنقطع جهود هيئة الأمن الفيدرالي الروسي للكشف عن الخلايا المرتبطة بداعش، ولذا تضع روسيا استئصال الإرهاب من جذوره والقضاء عليه في المناطق الحاضنة له في منطقة الشرق الأوسط على قمة أولوياتها.

ثانيها، البعد الاستراتيجي، الذي تم النص عليه بشكل أكثر وضوحاً في العقيدة العسكرية البحرية 2015م، والتي نصت على ضرورة العمل على تعزيز المواقع الاستراتيجية لروسيا في البحر الأسود في أعقاب ضم شبه جزيرة القرم لروسيا حيث أكبر وأهم الأساطيل الروسية في سيفاستوبول، وذلك رداً على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي "الناتو" في البحر الأسود على خلفية الأزمة الأوكرانية، والاحتفاظ بوجود عسكري بحري "دائم" لروسيا في البحر المتوسط الذي يعد المنفذ الرئيسي للبحر الأسود وحاضنة القاعدة الروسية البحرية في طرطوس بسوريا.

كما أكدت العقيدة البحرية على أهمية تعزيز دور

العالم بامتلاكها السلاح النووي، وفي هذا تقويض لاستقرار منطقة الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، فإن فرض عقوبات مجدداً على إيران سيعرقل التعاون الاستراتيجي بين روسيا وإيران في المجالات الاقتصادية والتقنية والاستراتيجية ذات العوائد المهمة بالنسبة لروسيا.

ثالثاً: منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي في استراتيجية الأمن القومي الروسي:

ربطت الاستراتيجية بين الأمن القومي الروسي ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي من عدة أبعاد. أولها البعد الأمني حيث أشارت الاستراتيجية إلى أن أحد التهديدات الأساسية للأمن القومي الروسي يتمثل في خطر الإرهاب وتمدد نفوذ "داعش" نتيجة سياسات بعض الدول في مجال مكافحة الإرهاب، وما أدت إليه محاولات الإطاحة بالنظم السياسية الشرعية، من شيوع الفوضى وإثارة عدم الاستقرار داخل الدول وفي المنطقة، وظهور "نقاط ساخنة" جديدة إضافة إلى بؤر التوتر التي كانت قائمة في الشرق الأوسط -على حد وصف الاستراتيجية-.

ويحتل القضاء على الإرهاب أولوية واضحة في الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة حيث تعتبر روسيا أن تمديد تنظيم داعش تهديد مباشر لأمنها القومي في ضوء إلحاح التهديد الذي يمثله تصاعد الإرهاب في المنطقة التي تعتبر الحزام الجنوبي لروسيا وفضائها السوفييتي السابق، ومنها يأتي الدعم للإرهاب في الداخل الروسي. وتتزايد

(86) آلاف من دول معاهدة الأمن الجماعي يقاتلون في سوريا ضمن صفوف المسلحين. 15 ديسمبر، 2016. <https://arabic.rt.com/news/854477> (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018).

هي ثاني أكبر مصدر للنفط وأكبر منتج ومصدر للغاز في العالم، وتشكل عائدات قطاع الطاقة العمود الفقري للاقتصاد الروسي، والمورد الحيوي والأساسي للخبز الروسية، ولذا فإن المصلحة الأساسية لروسيا تتمثل في العمل على الخروج من أزمة انخفاض أسعار النفط حتى يتسنى لها توفير الموارد اللازمة لضمان أمنها ودعم حركتها التي تزداد تأثراً في المنطقة، وتغطية نفقاتها على العملية العسكرية في سوريا، ولا شك أن مفتاح ذلك يكمن في التنسيق مع كبار منتجي النفط وأهمهم المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي.

يرتبط بذلك توسيع حجم التعاون الاقتصادي والتقني بين روسيا ودول الخليج العربي وجذب الاستثمارات الخليجية لروسيا، وتنشيط مبيعات السلاح الروسي لدول المنطقة من منظور اقتصادي وباعتبار عوائدها أحد مصادر الدخل القومي. وقد شهد التعاون الاقتصادي والتقني بين روسيا ودول الخليج العربي قفزات واضحة، وحظيت روسيا في السنوات الأخيرة بإقبال من جانب المستثمرين العرب، وفي مقدمتهم المستثمرون الإماراتيون، وفي هذا الإطار أشار وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة الإماراتي، عبدالله بن أحمد آل صالح، في كلمته خلال قمة قازان الاقتصادية بين روسيا الاتحادية وبلدان منظمة التعاون الإسلامي، في 21 مايو 2016م إلى أن "رصيد الاستثمارات الإماراتية في روسيا بلغ نحو 66.2 مليار درهم، أي ما يعادل 18 مليار دولار"⁽⁸⁷⁾.

روسيا كقوة بحرية متقدمة، وتوظيف الأنشطة البحرية لتطوير وتعزيز القدرة الاقتصادية للأمن في البلاد. وحددت ست مناطق إقليمية للأنشطة البحرية الروسية منها المحيط الهندي وامتداداته في الخليج العربي، جنباً إلى جنب مع المحيط الأطلسي، والقطب الشمالي، والمحيط الهادئ، وبحر قزوين، والقارة القطبية الجنوبية.

ويبرز في هذا السياق، البعد الثالث والمتعلق بارتباط الأمن القومي الروسي بأبعاده الاقتصادية على نحو وثيق بالمنطقة نظراً لحيوية دور دول الخليج العربي، خاصة المملكة العربية السعودية، في إطار منظمة أوبك في تحديد أسعار النفط. ومن المعروف أن أكثر من 55% من إيرادات الموازنة الروسية تأتي من عوائد صادرات النفط والغاز، وتأثر الاقتصاد الروسي كثيراً بالانخفاض الحاد في أسعار النفط على النحو السابق بيانه. وقد أشار الرئيس بوتين صراحة في خطابه السنوي أمام البرلمان الروسي بمجلسيه يوم 3 ديسمبر 2015م إلى أن "تراجع أسعار النفط أدى إلى مصاعب اقتصادية انعكست على حياة المواطن العادي". وقد ضاعف هذا من أهمية المنطقة لدي موسكو انطلاقاً من ضرورة التنسيق فيما يتعلق بأسعار النفط، نظراً لدور قطاع الطاقة في تعزيز قدراتها المتنامية وضمان استقرارها الاقتصادي ومن ثم السياسي، وتوفير الموارد اللازمة لدور فاعل دولياً وإقليمياً، وهو الأمر الذي هيمن على التوجه العام لاستراتيجية الأمن القومي الروسي والجزء الأكبر منها والذي انصرف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى ونوعية الحياة للمواطن الروسي ودفع النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي.

ويعد تحسين أسعار النفط مطلباً رئيسياً لضمان الأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، فروسيا

(87) موسكو تجذب المستثمرين العرب. 24 مايو، 2016. <https://arabic.rt.com/news/824505> / (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018).

كما كان الحصاد الاقتصادي هو الأبرز والأكثر زخماً لزيارة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز لروسيا في أكتوبر 2017م، حيث تم الاتفاق على إنشاء صندوقين الأول بقيمة 10 مليارات دولار، والثاني تسهم فيه المملكة العربية السعودية بقيمة مليار دولار مخصص للاستثمار في مجال النفط. ووقعت روسيا والمملكة خلال الزيارة حزمة من الاتفاقات من شأنها أن تحقق نقلة نوعية في التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والنقل والاتصالات وتقنية المعلومات والزراعة وغيرها. إلى جانب عشرات الصفقات التي تمت على هامش المنتدى الروسي السعودي للاستثمار الذي شارك فيه أكثر من 200 من رجال الأعمال والمستثمرين⁽⁸⁸⁾.

على صعيد آخر، تعد روسيا قوة عسكرية كبرى، وتقوم بتصدير أنظمة التسليح المتنوعة الخفيفة والثقيلة والطائرات والمقاتلات والغواصات وأنظمة الصواريخ لأكثر من 65 دولة في أنحاء العالم، وتحتل المرتبة الثانية عالمياً، بعد الولايات المتحدة، في مجال تصدير الأسلحة والعتاد العسكري، وذلك وفقاً لتقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي في فبراير 2017م، حيث استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على 33% من إجمالي مبيعات السلاح العالمي خلال الفترة (2012م-2016م)، تلتها روسيا في المركز الثاني بحوالي 23% في الفترة ذاتها. وتضم قائمة المشتريين الرئيسيين للأسلحة الروسية شركاء استراتيجيين لموسكو في منطقة

الشرق الأوسط أبرزهم الجزائر ومصر والعراق⁽⁸⁹⁾، كذلك، تجاوزت قيمة واردات الأسلحة الروسية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات العشر الماضية مليار دولار، وخلال زيارة الملك سلمان إلى روسيا تم الاتفاق بين الجانبين على نقل التقنية الروسية في المجال العسكري وتوطين صناعة واستدامة المنظومات العسكرية في المملكة، وتم توقيع مذكرة تفاهم وعقد الشروط العامة بين الشركة السعودية للصناعات العسكرية وشركة روس أبورن إكسبورت الروسية لبيع المملكة عدد من منظومات الدفاع الجوي⁽⁹⁰⁾.

لقد تبنت استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2015م مفهوماً شاملاً للأمن القومي يتجاوز الأمن بمفهومه العسكري الضيق إلى منظور أوسع يواكب تنامي التهديدات غير التقليدية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة والضاغطة على الاستقرار السياسي والسلام المجتمعي، وتعزز هذه الرؤية من أهمية منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة في أولويات السياسة الروسية، وتجعل منها أحد المحاور الأساسية للحركة الروسية في مختلف المجالات.

(89) Kate Blanchfield, Pieter D. Wezeman and Siemon T. Wezeman. The state of major arms transfers in 8 graphics. February 22, 2017. <https://www.sipri.org/commentary/blog/2017/state-major-arms-transfers-8-graphics> (accessed June 24, 2018).

(90) مساعد بوتين يكشف عن أوجه التعاون العسكري التقني الروسي مع دول العالم. 21 ديسمبر، 2017. <https://arabic.rt.com/russia/917052> (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018)

(88) "منتدى الاستثمار السعودي الروسي": شراكة اقتصادية وطاقة سلمية وتكنولوجيا متبادلة. 15 أكتوبر، 2017. <http://www.okaz.com.sa/article/1578032> (تاريخ الوصول 24 يونيو، 2018).

3- التحولات الأمنية والدفاعية الأوروبية ودلالاتها على المنطقة العربية ومحيطها الجغرافي

أ.د. سالي خليفة إسحق⁽⁹¹⁾

ملخص

3- أن فرص نجاح واستدامة توجه الاتحاد الأوروبي نحو إيجاد إطار للدفاع الذاتي تركز على متانة التحالف الألماني الفرنسي وكيف يمكن لهذا التحالف أن يمارس دوراً تنظيمياً وتعبوياً في خطط أوروبا الدفاعية في المستقبل، والموازنة بين هذه الخطط من ناحية والتزامات أوروبا في إطار حلف شمال الأطلسي "الناتو" من ناحية أخرى.

تستهدف هذه الورقة تحليل تطور مضمون استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط عموماً ودول الخليج العربي خاصة، حيث لوحظ أن تلك الاستراتيجية كانت ذات هوية أمنية للمرة الأولى عند إطلاقها عام 2003م إلا أنه مع تطور البيئة الأمنية في جنوب المتوسط قام الاتحاد الأوروبي بإعادة صياغة تلك الاستراتيجية أكثر من مرة كان آخرها في يونيو 2016م عندما أصدر الاتحاد الأوروبي "الاستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي".

مقدمة

أصدر الاتحاد الأوروبي أولى استراتيجياته الأمنية عام 2003م ليرز فيها أن أغلب همومه الأمنية تأتي من خارجه، خاصةً من جنوب المتوسط، وتتمثل في الإرهاب، والتطرف، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعدد الصراعات القريبة كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والدول الفاشلة، والجريمة المنظمة⁽⁹²⁾. وبناءً على هذا المنظور الأمني، طرح الاتحاد الأوروبي عام 2004م إعادة صياغة شاملة لكافة أشكال التعاون في إطار الشراكة مع دول شرق أوروبا وجنوب المتوسط، وهي "سياسة الجوار الأوروبي" التي ركزت على التعاون في الأمن والتنمية تحديداً بهدف إحاطة الاتحاد الأوروبي بـ "دائرة

وقد خلصت الورقة إلى ثلاث نتائج وهي:

- 1- كان لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بشأن تقليص الانخراط الأمريكي في الشؤون الأمنية لأوروبا تأثير على الاستراتيجية الأمنية لأوروبا.
- 2- تواجه استراتيجية الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات منها ضعف التضامن البيئي الأوروبي في المجالات الدفاعية نتيجة لعدم التقاء وجهات النظر بشأن ترتيب أولويات الأمن بين الدول الأعضاء كافة، وكذلك تأثير التيارات الشعبوية واليمينية المتطرفة على هذا التضامن المنشود.

(92) European Union "European Security Strategy - A Secure Europe in a Better World", (Brussels, 2003), <https://europa.eu/globalstrategy/en/european-security-strategy-secure-europe-better-world>, (accessed: 27 February 2018).

(91) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة والجامعة البريطانية بمصر.

الأولى في مايو 2011م⁽⁹⁴⁾ تضمنت دعم الاتحاد الأوروبي لسياسات تدعم التحول لديمقراطية "عميقة"-على حد وصف الاستراتيجية الصادرة عن الاتحاد في هذا الشأن-وتعهد بربط تقديم عدد من المحفزات الاقتصادية والاجتماعية بتقديم دول جنوب المتوسط على طريق الديمقراطية. إلا أن الاتحاد الأوروبي ما لبث أن أصدرمراجعة أخرى في نوفمبر 2015م⁽⁹⁵⁾ عكست نظرة أكثر برجماتية في فهم طبيعة التحولات في جنوب المتوسط، وركزت على إعادة ترتيب أولويات الاتحاد من التركيز على التحول الديمقراطي إلى دعم الأمن والاستقرار. والأهم، أن التحولات الأمنية والسياسية الواسعة التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011م كانت أهم ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى صياغة ما أسماه بال "الاستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي" EUGS في يونيو 2016م⁽⁹⁶⁾.

لهذا، تركز هذه الورقة على تحليل التحولات الأمنية الأوروبية في ضوء الاستراتيجية الأوروبية الشاملة، وما تلاها من تحولات دفاعية أوروبية للمرة الأولى على المستوى المؤسسي الجماعي منذ تأسيس السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، وتحليل آفاق النجاح والتحديات في هذا الشأن. بعد ذلك، تعرض الورقة لدلالات التحولات الدفاعية

من الأصدقاء"، ومن ثم ضمان قدر من الاستقرار والأمن والتنمية على حدوده.

إلا أنه بعد مرور أكثر من عقد على هذه الاستراتيجية الأمنية، التي ركز فيها الاتحاد الأوروبي على توظيف الأدوات الاقتصادية تحديداً، يظهر جلياً تفاقم التعقد في بيئة الأمن، خاصة في جنوب المتوسط. وازدياد درجة الاعتماد الأمني المتبادل بين أوروبا الحصينة سياسياً واقتصادياً وجنوب وشرق المتوسط المكبل بهموم الأمن والتنمية ومواجهة الإرهاب والتطرف. ولعل نقطة التحول الأساسية التي دفعت الاتحاد الأوروبي نحو مراجعة استراتيجيته في التعامل مع دول جنوب المتوسط كانت التحولات التي شهدتها المنطقة العربية ابتداءً من عام 2011م مفرزة في طياتها تهديدات أمنية واسعة لأوروبا. أهم هذه التهديدات: تدفق موجات الهجرة واللجوء، ووقوع الهجمات الإرهابية داخل المدن الأوروبية بوتيرة متزايدة، وتصاعد تهديد التطرف مع تدفق المحاربين الأجانب للالتحاق بصفوف داعش بسوريا، وتصاعد الجريمة المنظمة في البحر المتوسط والتوسع في عمليات الاتجار في البشر والسلاح، إلى جانب التذبذب في تدفقات الطاقة من مصادرها التقليدية خارج الاتحاد. فتحولت في الأعين الأوروبية "دائرة الأصدقاء" المنشودة إلى "دائرة من نار" بحسب تعبير رئيس الوزراء السويدي كارل بيلدت في 2015م⁽⁹³⁾.

وقد قام الاتحاد الأوروبي بإجراء مراجعتين لسياسته في التعامل مع التحولات الأمنية والسياسية والاقتصادية في جنوب المتوسط. صدرت المراجعة

(94) European Commission "A New Response to a Changing Neighbourhood: A Review of European Neighbourhood Policy, (Brussels, 25 May 2011), <http://library.euneighbours.eu/content/new-response-changing-neighbourhood-review-european-neighbourhood-policy>, (27 February 2018).

(95) European Commission, "Review of the European Neighbourhood Policy", (Brussels, 18 November 2015, JOIN(2015) 50 final), http://eeas.europa.eu/archives/docs/enp/documents/2015/151118_joint-communication_review-of-the-enp_en.pdf, (accessed: 27 February 2018).

(96) European Union, "Shared Vision, Common Action, A Stronger Europe: A Global Strategy for the European Union's Foreign and Security Policy", (Brussels, June 2016), https://eeas.europa.eu/archives/docs/top_stories/pdf/eugs_review_web.pdf (accessed: 22 February 2018).

(93) Reuters, "EU 'ring of friends' turns into ring of fire", 27 September 2015, <https://www.reuters.com/article/us-europe-migrants-neighbourhood-analysis/eu-ring-of-friends-turns-into-ring-of-fire-idUSKCN0RR09020150927> (accessed: 28 March 2018).

على بناء أطر تعاون ليس فقط في الجوار الأوروبي شرقاً وجنوباً، ولكن أيضاً في مناطق جوار الجوار التي تؤثر على بيئة الأمن والتنمية في دول الجوار نفسها ومن ثم تنعكس على بيئة الأمن الخاصة بالاتحاد ذاته. وتتناول الاستراتيجية الشاملة أيضاً سياسة الاتحاد من الصراعات المسلحة الملحة في جواره الجنوبي، مخصصاً بالذكر الصراعين السوري والليبي، حيث تؤكد الاستراتيجية على أهمية تعزيز الانخراط الأوروبي في هذه الصراعات على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية بما يضمن بناء سلام مستدام يتعامل مع مسببات الصراع من جذورها المحلية، سواء كانت خلفيتها اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية⁽⁹⁷⁾ ولتحقيق كل هذه الأهداف، يتجه الاتحاد في هذه الاستراتيجية الشاملة للتأكيد بصورة صريحة -ربما للمرة الأولى- على ضرورة الاستثمار في الأمن والدفاع الأوروبي لتمكين الاتحاد من الاستجابة المرنة للآزمات المحيطة به، ولدعم قدرة الاتحاد في بناء قدرات الدول الشريكة، ولضمان أمن أوروبا. في هذا الإطار، تؤكد الاستراتيجية الشاملة أنه على الرغم من سيادة الدول الأعضاء في أمور الدفاع فإن التعاون الدفاعي الأوروبي ينبغي أن يصبح أولوية وأن ذلك يستدعي صناعة دفاعية أوروبية رصينة لتعزيز استقلال القرار والفعل الأوروبي.

1- واقع وتحديات وحدوية التعاون الدفاعي الأوروبي:

يشير واقع التعاون الأوروبي إلى غلبة سيادة الدول الأعضاء في أمور الأمن والدفاع ومن ثم تميز السياسات الأمنية والدفاعية في إطار مؤسسات الاتحاد الأوروبي بالطابع عبر الحكومي Inter-governmental عن الطابع فوق القومي

الأوروبية على المنطقة العربية وأزماتها واعتباراتها الأمنية في جوارها الجغرافي، وهو الجوار الذي بدء الاتحاد الأوروبي في التركيز عليه وانعكس في صياغته للاستراتيجية الشاملة وعمل المؤسسات الدفاعية الجديدة.

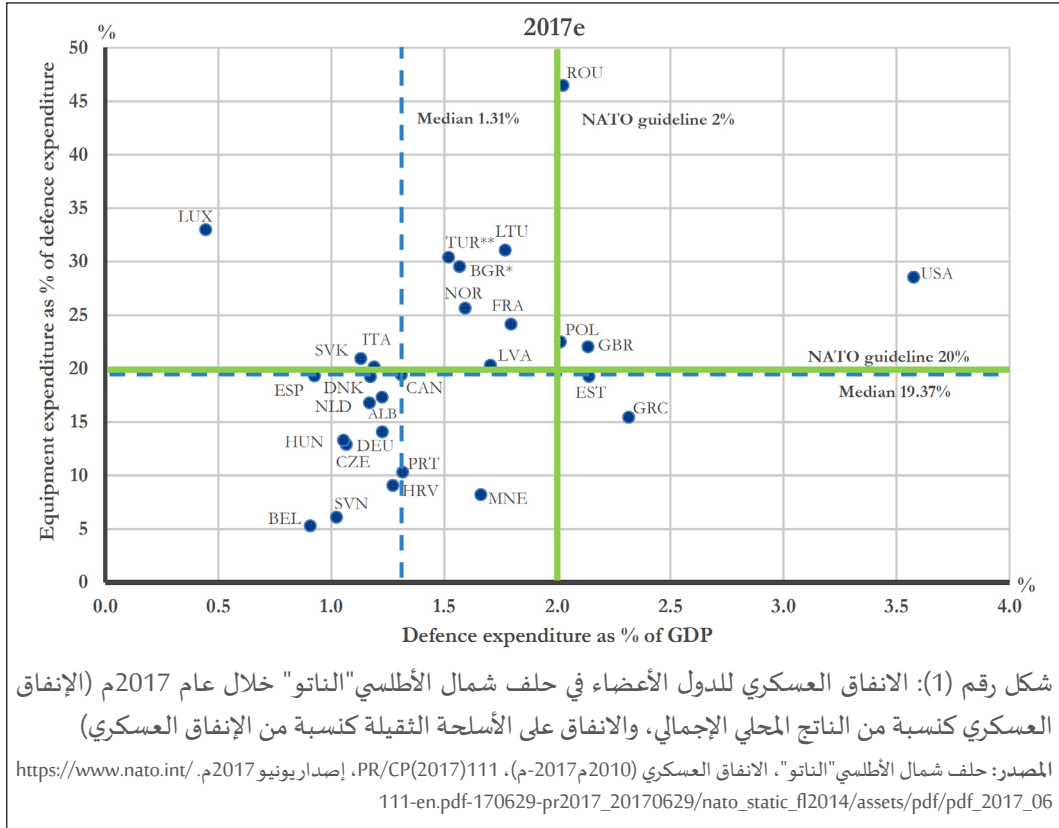
أولاً: التحولات الأمنية الأوروبية: الاستراتيجية الأوروبية الشاملة وتحديات دور أوروبا الوحدوي:

تشير الاستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي بصورة صريحة لتغير بيئة الأمن المحيطة بالاتحاد شرقاً وجنوباً، ولتعاطم تهديدات الإرهاب والحروب الهجينة والتقلبات الاقتصادية وانعدام أمن الطاقة، وهو ما يستدعي تعزيز جهود الاتحاد في مجالات الدفاع ومكافحة الإرهاب وضمان أمن الطاقة وتطوير العلاقات الاستراتيجية مع الشركاء. إلى جانب ذلك، تؤكد الاستراتيجية الشاملة على أهمية مساهمة دول الاتحاد في جهود الأمن الجماعي الأوروبي سواء في إطار خطة أوروبية مشتركة للدفاع أو من خلال العمل مع الشركاء من خارج الاتحاد وفي مقدمتهم حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وفيما يتعلق بدعم استقرار دول الشراكة الأوروبية في الشرق والجنوب، تشير الاستراتيجية الشاملة إلى أهمية توجيه جهود الاتحاد نحو تعزيز قدرة ومرونة الدول والمجتمعات المحيطة به، مستهدفةً الدول الأكثر هشاشة في النواحي السياسية والتنمية والمجتمعية وداعمةً بذلك لقدرة الاتحاد على التحكم في تدفقات الهجرة من هذه المناطق: شرقاً بداية من دول شرق أوروبا المستهدفة بعملية التوسع الأوروبي وصولاً لآسيا الوسطى، وجنوباً بدءاً من دول الشراكة المتوسطية وصولاً لوسط أفريقيا. ولعل هذا يعكس توجه الاتحاد الأوروبي للعمل

(97) Ibid, pp. 9-10.

الرغم من مثالية عملية التكامل الأوروبي في إطار مؤسسات الاتحاد، فإنه لا يمكن الحديث حتى الآن عن أوروبا الموحدة باعتبارها كتلة واحدة أو قطب دولي متماسك سياسياً وعسكرياً. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية خصوصاً، فإن خبرة السياسة الأمنية الأوروبية خلال العقود السابقة تشير إلى حقيقة اتجاه الدول الأوروبية الأساسية "خاصةً بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا" لتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية في تعاملاتها السياسية والأمنية بعيداً عن مظلة العمل المشترك لمؤسسات الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، لا يمكن إغفال الاتساع في التحرك الفرنسي المنفرد في French Individualism في عدة أزمات عربية بعد

Supra-national الذي هو السمة الغالبة في قطاعات التعاون الاقتصادي المختلفة. فالملاحظ أنه منذ بداية التأسيس لسياسة دفاعية وأمنية مشتركة يتصاعد تدريجياً الجدل حول التماسك الأوروبي وحقيقة وجود أوروبا موحدة دفاعياً. ظهر ذلك جلياً في أعقاب التحولات التي شهدتها العالم العربي عام 2011م، خاصةً مع إخفاق عملية التوافق داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي حول كيفية التعامل مع الأزمة الليبية. وخلال عام 2015م، مثلت قضية اللاجئين والهجرة غير الشرعية وتهريب الأفراد واحدة من أهم القضايا التي زادت من فجوات العمل المشترك الأوروبي وأظهرت التباين في المصالح والأولويات. فعلى



من الباحثين الأوروبيين لعدم الاهتمام الأوروبي الكافي بالنواحي العسكرية والدفاعية⁽¹⁰⁰⁾، خاصة في أعقاب الهجمات الإرهابية على باريس في نوفمبر 2015م وعدم تجلي قدرة أوروبا المنفردة على الحسم في التهديدات الأمنية التي تمس أمنها بصورة مباشرة، مما يؤدي إلى اتساع فجوة القدرات العسكرية والدفاعية داخل أوروبا نفسها ويعوق كفاءة مؤسسات أوروبا الدفاعية.

2- التحولات الدفاعية الأوروبية: من الاستراتيجية الشاملة إلى تأسيس الهيكل الدائم للتعاون الدفاعي (البسكو)⁽¹⁰¹⁾

(100) أنظر علي سبيل المثال: Jan Techau, "The Politics of 2 Percent: NATO and the Security Vacuum in Europe", (Brussels, Carnegie Europe Center, 2 September 2015), <http://carnegieeurope.eu/2015/08/31/politics-of-2-percent-nato-and-security-vacuum-in-europe/1fig> (last accessed: November 19, 2015). See also: Jan Techau, "Europe's Foreign Policy Reaction to the Paris Attacks? Noise", (Brussels, Carnegie Europe Center, 17 November 2015), <http://carnegieeurope.eu/strategieurope/?fa=62001> (accessed: November 19, 2015).

(101) البسكو الاسم المختصر للهيكل الدائم للتعاون الدفاعي بين 23 دولة عضو (زادت إلى 25)، وهي الدول الموقعة على اتفاق البسكو في 13 ديسمبر 2017م ويظل هذا الاتفاق مفتوحاً للدول الأعضاء غير الموقعة. ويعتبر تأسيس هذه الآلية تحولاً في المؤسسة الدفاعية الجماعية للاتحاد الأوروبي، حيث وافق الموقعون على اتفاق البسكو للمرة الأولى على عدد من الإجراءات التنسيقية الملزمة في مجالات الأمن والدفاع، بما في ذلك التعهد بزيادة الانفاق العسكري التدريجي وتنمية برامج دفاعية متنوعة تصب في استراتيجية موحدة للدفاع الذكي. وتشارك الدول الأعضاء الـ 25 في البسكو مجتمعة في عملية صناعة واتخاذ قرارات التنسيق الدفاعي على مستوى المجلس الأوروبي وهذا هو المستوى الجماعي للتنسيق. ثم تشارك في عملية تنفيذ القرار نفسه الدول التي تقرر المشاركة في كل مشروع على حدة. وهذا هو مستوى المشروع. أخيراً، تتابع سكرتارية البسكو، وهي تابعة لآلية العمل الأوروبي الخارجي EEAS، عملية تنفيذ المشروعات المتفق عليها وتقديم الدعم الفني المطلوب. وعلى الرغم من حادثة تأسيس البسكو، فإنه تم تبني 17 مشروع في 6 مارس 2018م موزعة على ثلاثة قطاعات: أولاً التدريب العام، وثانياً القطاعات العملياتية البرية والجوية والبحرية والسيبرانية، وثالثاً القدرات المشتركة التمكينية اللازمة لسد الفجوات العملياتية.

2011م⁽⁹⁸⁾، أو خصوصية السياسة الإيطالية في الأزمة الليبية.

إلى جانب ذلك، فإن الانفاق العسكري الأوروبي، حتى وإن بدأ في الزيادة كما سيللي الذكر، إلا أنه لا يزال منخفضاً بصورة كبيرة خاصة إذا ما قُيم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبية. فلازالت أغلب الدول الأوروبية لا تلتزم بتخصيص نسبة الـ 2% على الأقل من إجمالي ناتجها المحلي للإنفاق الدفاعي، ولا بنسبة الـ 20% من مخصصات الدفاع للإنفاق على المعدات العسكرية الثقيلة كما هو متفق عليه في إطار حلف شمال الأطلسي "الناتو"، فكما يتضح من الشكل رقم 1، فإن ثلاث دول أوروبية فقط "بريطانيا وبولندا ورومانيا" قد التزمت بنسبة الـ 2% خلال عام 2017م وتوسع دول أوروبية فقط التزمت بنسبة الـ 20% خلال العام نفسه.

وقد سبق وأن انتقد الأمين العام للحلف خفض الميزانيات الدفاعية للدول الأوروبية (خاصة في أعقاب ما منيت به قوات الدول الأوروبية من إخراج عسكري خلال "قيادتها" لعملية Unified Protector في ليبيا عام 2011م تحت مظلة الحلف)⁽⁹⁹⁾ منوهاً أن هذا قد يؤدي إلى تزايد الصعوبة في التواصل العملياتي Interoperability بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، نتيجة لاتساع فجوة القدرات والتكنولوجيا العسكرية، مما يؤثر بالسلب على التماسك العسكري لحلف الناتو. إلى جانب هذا، فقد تصاعدت الانتقادات

(98) Barah Mikail, "France and the Arab Spring: An Opportunistic Quest for Influence", Working Paper n.110, (Madrid: FRIDE, October 2011). Pilar Buzzetti, "Defining a New Italian Role in Libya", (Mediterranean Affairs, 27 April 2017), <http://mediterraneanaffairs.com/defining-new-italian-role-libya/>, (accessed: 2 March 2018).

(99) Sally Khalifa Isaac, "NATO's intervention in Libya: Assessment and Implications", (Barcelona: IEMed Yearbook 2012), p. 123.

الأوروبية وزيادة الترسانة العسكرية الأوروبية من المعدات الثقيلة والهليكوبتر المقاتلة والطائرات بدون طيار. وتنسيق الزيادة الجماعية هنا ينطلق من فكرة الدفاع الذكي Smart Defense التي تهدف إلى "تكامل التسليح" بين الدول الأعضاء من خلال التنسيق الجماعي. ومن الجدير بالذكر أنه في تغطية هذه الأخبار، ركزت الصحافة الأوروبية على صعود الأحزاب الشعبوية في أوروبا وكيف يدفع هذا الصعود قادة الحكومات الأوروبية الحالية في دعم صلاحيات بروكسل من خلال تنسيق دفاعي أوسع، حيث سبق وأن وعد جميع المرشحين اليمينيين خلال عامي 2016م و2017م الناخبين الأوروبيين بزيادة مخصصات الدفاع حال وصولهم للحكم. ومن أهم دلالات ذلك، كما يرى عدد كبير من الخبراء العسكريين الأوروبيين والأمريكيين، أن زيادة التسليح الأوروبي تخدم المصالح الأطلسية عموماً، وقدرات حلف شمال الأطلسي "الناتو" أيضاً وليس فقط الدول الأوروبية منفردة. مؤكداً أن تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بشأن الأمن الأوروبي لا تعني أن الولايات المتحدة سوف تحجم عن وضع ثقلها العسكري لخدمة أمن أوروبا إذا اقتضى الأمر ذلك.

تأكدت هذه التحولات الأمنية والدفاعية الأوروبية مع إعلان خريطة الطريق التي تبناها اجتماع براتسلافا Bratislava للمجلس الأوروبي الذي انعقد في سبتمبر 2016م⁽¹⁰³⁾ وما تبعه من إجراءات تنسيقية دفاعية خلال عام 2017م وانتهت بالاتفاق حول:

- تأسيس آلية تنسيقية لمراجعة الدفاع الأوروبي سنوياً Coordinated Annual Review on Defense (CARD).

بسبب التحديات السابق ذكرها، ولزيادة التعقد في بيئة الأمن الأوروبية خاصة مع تصاعد التهديدات الأمنية من الجنوب والشرق، يلاحظ أن هناك ملامح تغيير جدي في السياسات الأمنية والدفاعية الأوروبية، وأن هناك انعكاس لمضمون الاستراتيجية الأوروبية الشاملة الصادرة في يونيو 2016م على أرض الواقع. فقد كان للاستراتيجية الشاملة الفضل في إحياء الجدل حول طبيعة دور الاتحاد الأوروبي عالمياً، خاصة وأن الاستراتيجية تخرج الاتحاد من بوتقة الدور المعيارى إلى الدور البراجماتي، ومن الواضح أن هذا التوجه الجديد لم يظهر فقط كرد فعل لاهتمامات أوروبا الأمنية وإنما أيضاً نتيجة لإجراءات خروج بريطانيا من الاتحاد وكذلك نتيجة لخطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب حول تقليص الانخراط الأمريكي في شؤون أوروبا الأمنية⁽¹⁰²⁾.

هذا التنسيق الدفاعي على المستوى الجماعي الأوروبي بدء بالفعل بدعم ألماني-فرنسي-إيطالي مع نهاية عام 2016م، حيث تم الاتفاق في إطار المؤسسات الأوروبية في نوفمبر 2016م على الاضطلاع بمسؤولية أوسع في الدفاع والتحديث العسكري، خاصة في ضوء ما أبداه ترمب من تراجع تدريجي عن الالتزام الواسع بأمن أوروبا، وأيضاً في ضوء زيادة التوافق الأوروبي حول التخطيط العسكري الجماعي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد. هذا لأن بريطانيا عادةً ما كانت تعارض تأسيس مقر عسكري للاتحاد الأوروبي وتعزيز العلاقات العسكرية في إطار الاتحاد، مفضلة أن يتم ذلك بالتشاور مع الولايات المتحدة في إطار حلف الناتو. وبناءً عليه اقترح الاتحاد الأوروبي زيادة جماعية في الإنفاق العسكري لأعضائه تقدر بـ 5,8 مليار دولار في السنة لتحديث التكنولوجيا العسكرية

(103) European Commission, "The Bratislava Declaration and Roadmap", (Brussels, 16 September 2016), <http://www.consilium.europa.eu/media/21250/160916-bratislava-declaration-and-roadmapen16.pdf>, (accessed: 24 March 2018).

(102) Sonia Lucarelli, "The European Union and the World: Power Beyond Figures", in: P. Magri and A. Colombo, Big Powers are Back, What About Europe, (Milan: ISPI, 2018), pp. 153-154.

على مستوى المجلس الأوروبي وهذا هو المستوى الجماعي للتنسيق. ثم تشارك في عملية تنفيذ القرار نفسه الدول التي تقرر المشاركة في كل مشروع على حدة، وهذا هو مستوى المشروع. أخيراً، تتابع سكرتارية البسكو، وهي تابعة لآلية العمل الأوروبي الخارجي EEAS، عملية تنفيذ المشروعات المتفق عليها وتقدم الدعم الفني المطلوب. وعلى الرغم من حداثة تأسيس البسكو، فإنه تم تبني 17 مشروع في 6 مارس 2018م موزعة على ثلاثة قطاعات: أولاً التدريب العام، وثانياً القطاعات العملية البرية والجوية والبحرية والسيبرانية، وثالثاً القدرات المشتركة التمكينية اللازمة لسد الفجوات العملية⁽¹⁰⁷⁾.

إلا أن بعض المحللين الأوروبيين يشيرون إلى أن التحديات الكبرى في طريق نجاح هذا التحول تكمن في:

- ضعف قدرة الاتحاد الأوروبي المؤسسية على متابعة وتنفيذ قراراته في مجالات الأمن والدفاع، وهو النقد الذي يستقي مصداقيته من الخبرة السابقة في حث الدول الأوروبية على زيادة مخصصاتها الدفاعية وعلى التحديث العسكري بحسب معايير حلف شمال الأطلسي "الناتو".

- أيضاً، يشير البعض لضعف التضامن البيني الأوروبي في المجالات الدفاعية نتيجة لعدم التقاء وجهات نظر الدول الأوروبية في ترتيب أولويات الأمن، وكذلك تأثير التيارات الشعبوية واليمينية المتطرفة على هذا التضامن المنشود، حيث تعلي هذه التيارات من قيم السيادة الوطنية والأمن

- إنشاء آلية للتخطيط والعمل العسكري Military Planning and Conduct Capability (MPCC).

- صندوق للدفاع الأوروبي (الذي). European Defense Fund (EDF)

- والأهم من هذا كله، تأسيس هيكل دائم للتعاون "البسكو" في ديسمبر 2017م Permanent Structured Cooperation (PeSCo)، وذلك لتقوية التعاون الدفاعي الطوعي بين الراغبين من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي⁽¹⁰⁴⁾.

ومع تأسيس البسكو، بدأ التعاون الفعلي بين 23 دولة عضو (زادت إلى 25)⁽¹⁰⁵⁾، وهي الدول الموقعة على اتفاق البسكو في 13 ديسمبر 2017م ويظل هذا الاتفاق مفتوحاً للدول الأعضاء غير الموقعة. ويعتبر تأسيس هذه الآلية تحولاً في المؤسسية الدفاعية الجماعية للاتحاد الأوروبي، حيث يوافق الموقعون على اتفاق البسكو للمرة الأولى على عدد من الإجراءات التنسيقية الملزمة في مجالات الأمن والدفاع، بما في ذلك التعهد بزيادة الانفاق العسكري التدريجي وتنمية برامج دفاعية متنوعة تصب في استراتيجية موحدة للدفاع الذي⁽¹⁰⁶⁾.

وتشارك الدول الأعضاء الـ 25 في البسكو مجتمعة في عملية صناعة واتخاذ قرارات التنسيق الدفاعي

(104) Daniel Fiott, Antonio Missiroli and Thierry Tardy, "Permanent Structured Cooperation: What's in a name?", Chaillot Paper N° 142, (Paris: EU Institute for Security Studies, November 2017), pp. 7-8.

(105) هي جميع الدول الأعضاء باستثناء المملكة المتحدة والدنمارك ومالطا.

(106) European Council, "Defence Cooperation: 23 Member States Sign Joint Notification on the Permanent Structured Cooperation (PESCO)", (Brussels, 13 November 2017), <http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2017/11/13/defence-cooperation-23-member-states-sign-joint-notification-on-pesco/> (accessed: 24 March 2018).

(107) EEAS, PESCO Factsheet, (Brussels, March 2018), https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/34226/permanent-structured-cooperation-pesco-factsheet_en (accessed: 24 March 2018).

القومي بعيداً عن تكثيف العمل الأوروبي التكاملي⁽¹⁰⁸⁾.

- إلى جانب هذا، يرى بعض المحللين أنه على الرغم من المحفزات التي من المتوقع أن يقدمها الاتحاد للدول الأعضاء، فإنه من الصعب التوافق حول خطة للدفاع الذي الأوروبي نظراً لتفاوت الخيارات الأوروبية في مجال التصنيع العسكري، خاصة وأن هذه الجهود التنسيقية لخطة الدفاع الذي غالباً ما لاقت في السابق مقاومة بريطانية وأمريكية تحسباً من تأثيراتها المحتملة على قوة تحالف الناتو لما لها من تبعات على تشتيت المجهود الأوروبي بعيداً عن الحلف ونحو المزيد من الاستقلالية الدفاعية الأوروبية⁽¹⁰⁹⁾.

لهذه الأسباب أيضاً، يوجد اتفاق عام على أن فرص نجاح واستدامة هذا التحول تركز على متانة التحالف الألماني الفرنسي خصوصاً "حالياً بين حكومتي أنجيلا ميركل وإيمانويل ماكرون، وفي المستقبل بين الأحزاب الوسطية في الدولتين" وكيف يمكن لهذا التحالف أن يمارس دوراً تنظيمياً وتعبوياً في خطط أوروبا الدفاعية في المستقبل، والموازنة بين هذه الخطط من ناحية والتزامات أوروبا في إطار حلف شمال الأطلسي "الناتو" من ناحية أخرى. فمن قبل أن يتبنى الاتحاد هذه المبادرات في مارس 2017م كانت هناك مبادرة تأسيسية ألمانية-فرنسية لزيادة التركيز الأوروبي على الأمور الدفاعية، وهي المبادرة التي وجهت المفوضية الأوروبية لإصدار خطة عمل دفاعية أوروبية لتمويل بحوث الدفاع المشترك في نطاق الاتحاد

بمبلغ 25 مليون يورو سنوياً، مع توقع زيادة هذا التمويل إلى 90 مليون يورو مع عام 2020م وبحسب تصريحات وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير لاين في يونيو 2017م، فإن "ألمانيا وفرنسا تطمحان في العمل كمحرك أساسي لخطط الاتحاد الأوروبي الدفاعية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ صندوق دفاعي أوروبي يعمل بطريقة ذكية، (...) وأن خروج بريطانيا والانتخابات الأمريكية التي جاءت بدونالد ترمب قد فتحت أعين الأوروبيين لاتخاذ اللازم نحو تحمل مسؤولية أوروبا الأمنية والدفاعية"⁽¹¹⁰⁾.

ويلاحظ أن الإنفاق الدفاعي الأوروبي قد بدأ بالفعل في الارتفاع تدريجياً، حيث زاد عام 2017م بمقدار 3,6% عن عام 2016م، ومن المتوقع استمرار الزيادة حتى عام 2021م كما أعلنت الدول الثلاث الأوروبية الكبرى "فرنسا وألمانيا وبريطانيا"، فيتوقع لميزانية الدفاع الألمانية أن تصل إلى 49,7 مليار دولار، ونظيرتها الفرنسية أن تزيد بمقدار 40% عن ميزانية 2018م "أي 42 مليار دولار" حتى عام 2025م⁽¹¹¹⁾ أما بريطانيا فتعهدت بزيادة سنوية قدرها مليار جنيه استرليني حتى عام 2021م، وكذلك أيضاً الكثير من الدول الأوروبية بما فيها الدول الاسكندنافية ودول بحر البلطيق ودول شرق أوروبا "وعلى رأسها بولندا" تزيد جميعها من ميزانياتها الدفاعية، حيث أصبح بالفعل هدف زيادة الإنفاق الدفاعي مقبولاً كأولوية دفاعية

(110) Reuters, "Germany, France Drafting Details of Defense Fund: German Minister", 10 June 2017, <https://www.reuters.com/article/us-eu-defence-germany-france/germany-france-drafting-details-of-defense-fund-german-minister-idUSKBN1910H4> (accessed: 24 March 2018).

(111) France-24, "France to Hike Defence Spending by Over 40 Percent", 2 February 2018, retrieved from: <http://www.france24.com/en/20180208-france-hike-defence-military-spending-over-40-percent-nato>, (accessed 22 February 2018).

(108) Sonia Lucarelli, op.cit., p. 156.

(109) Deutsche Welle, "EU Military Headquarters is First Step in Defense Plan", 7 March 2017, <http://www.dw.com/en/eu-military-headquarters-is-first-step-in-defense-plan/a-37844411> (accessed: 24 March 2018).

تعاون الحلف مع وكالة مراقبة وتأمين الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي "فرونتكس" سواء حول تدفق اللاجئين والمهاجرين من الشرق أو من حيث تقديم الدعم للاتحاد الأوروبي عملياً في وسط المتوسط بناء على طلبه⁽¹¹⁴⁾.

ثانياً: دلالات التحولات الدفاعية الأوروبية على المنطقة العربية واعتباراتها الأمنية

رغم تمحور التحولات الدفاعية الأوروبية حول هموم أوروبا الأمنية واستقلال أوروبا الدفاعي في بيئة أمنية معقدة وسريعة التغير، ورغم ارتباط التحولات الدفاعية الأوروبية في جزء كبير منها بالتحول في التوجه الأمريكي لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب وتأثر أوروبا بخروج بريطانيا والتطور في الدور الروسي خاصة في شرق أوروبا، فإن هذه التحولات تلقي بظلالها على تطورات الأدوار الأوروبية في المنطقة العربية والمناطق المحيطة بها.

فالواقع أن الاستراتيجية الأوروبية الشاملة تعكس اهتمام التكتل الأوروبي بمناطق "جوار الجوار" شرقاً وجنوباً. فالاهتمام الأمني بالجوار الشرقي يتسع الآن ليشمل كل المنطقة الجغرافية الواصلة إلى القوقاز وآسيا الوسطى، والاهتمام الأمني بالجوار الجنوبي التقليدي المتمثل في شمال أفريقيا وشرق المتوسط يتسع الآن ليشمل كل المنطقة الجغرافية الواصلة حتى وسط أفريقيا والقرن الأفريقي والبحر الأحمر. ويلاحظ أن هذه المناطق الجغرافية لها أبعاد استراتيجية وأمنية وثيقة الصلة بأمن عدد كبير من دول المنطقة العربية سواء الواقعة في شمال أفريقيا أو تلك في الخليج العربي. ومن أهم علامات توسع الانخراط

وسياسية في كافة أنحاء أوروبا⁽¹¹²⁾. يُذكر أيضاً أنه في مايو 2016 م كانت وزيرة الدفاع الألمانية قد أشارت إلى التوسعات الملحوظة في الجيش الألماني لأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة، ليزيد بمقدار 14,300 جندي وليضم 7000 قوة جديدة و4400 موظف مدني خلال السنوات السبع التالية. وفي ضوء هذا الالتزام، اعتمدت حكومة أنجيلا ميركل الميزانية الفدرالية لعام 2017 م لترفع ميزانية الدفاع بها بمقدار 1,6 مليار يورو مقارنة بعام 2016م، ودلالات هذه الصحوحة الألمانية في مجال الدفاع قد عكست رغبة الحكومة الألمانية في زيادة شعبيتها داخلياً قبيل انتخابات سبتمبر 2017م، وذلك من خلال إظهار إمكانياتها في مجالات الدفاع والأمن "وليس الاقتصاد فقط"، خاصة مع التصعيد الروسي في شرق أوروبا ودعم روسيا غير المعلن للأحزاب اليمينية المتطرفة والشعبوية في ألمانيا وفرنسا وعدد كبير من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. والحقيقة أن التصعيد الروسي في شرق أوروبا⁽¹¹³⁾ قد مثل الحافز الأول لبولندا وعدد من دول شرق أوروبا لزيادة مخصصات الدفاع، وهو ما يعكس توتر العلاقات الأوروبية الروسية ويدفع أكثر ليس فقط في اتجاه العمل الجماعي الأوروبي وإنما أيضاً في اتجاه دعم التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي "الناتو". لهذا، جاءت قمة الناتو في وارسو عام 2016م، لتدعو لتعزيز قوة ردعه التقليدية والنووية في بولندا ولتعلن زيادة

(112) Lucie Béraud-Sudreau, "European Defence Spending: the New Consensus", (Paris: IISS, 15 February 2018), retrieved from: <https://www.iiss.org/en/militarybalanceblog/blogsections/2018-f256/february-1c17/europe-defence-spending-0695>, accessed: 22 February 2018.

(113) سواء من حيث تطورات الأزمة الأوكرانية، أو من حيث نشر روسيا لصواريخ نووية (صواريخ أرض-جو S400 ونظم إسكندر الباليستية) في كالينينجراد الروسية الواقعة بين ليتوانيا وبولندا، أو من حيث تنظيم تدريبات عسكرية دون الإفصاح الكامل عن تفاصيلها وهو ما يعد خرقاً لإجراءات بناء الثقة المستقر العمل عليها في أوروبا.

(114) NATO, "Warsaw Summit Communiqué", (Brussels, 9 July 2016), https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_133169.htm (accessed: 24 March 2018).

الأوروبي في هذه المناطق الجغرافية:

- التوسع في تعيين مسؤولين أوروبيين في وظيفة "ممثل خاص للاتحاد الأوروبي".
- التوسع في العمليات العسكرية والمدنية الأوروبية في كل من المتوسط ومناطق جوار الجوار.
- التوسع في استعمال الأدوات الاقتصادية في كامل المنطقة العربية وجوارها، خاصةً من جهة توجيه المنح والقروض الأوروبية لمشروعات تنمية وبالتالي بناء شراكات سياسية أساسها اقتصادي، أو من جهة التخطيط لانخراط اقتصادي واسع في عمليات إعادة البناء في مناطق الأزمات ومن ثمّ تعزيز الدور السياسي الأوروبي في هذه الأزمات. وفيما يلي تفصيل لهذه النقاط الثلاث.

1- التوسع في تعيين مسؤولين أوروبيين في وظيفة "ممثل خاص للاتحاد الأوروبي" في مناطق جوار الجوار

يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي قد توسع خلال السنوات الخمسة الماضية في تعيين مسؤولين أوروبيين في وظيفة "ممثل خاص للاتحاد الأوروبي" EU Special Representative. فجنوباً: عين الاتحاد الأوروبي ممثلين خاصين له في منطقة القرن الأفريقي منذ يناير 2012م، ومنطقة الساحل الأفريقي منذ نوفمبر 2015م، إلى جانب الممثل الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط منذ أبريل 2015م، كما عين الاتحاد ممثل خاص لحقوق الإنسان منذ يوليو 2012م، وعينت عدة دول أوروبية مبعوثين خاصين بها في أقاليم محددة، كمثال تعيين ألمانيا مبعوثاً خاصاً لها في

السودان ومنطقة حوض النيل خصوصاً⁽¹¹⁵⁾.

ويعكس هذا الاهتمام بتمثيل الاتحاد الأوروبي التوجه لزيادة الانخراط السياسي والأمني والاقتصادي في هذه المناطق، وهو ما يتقاطع مع توجهات وسياسات الدول العربية فيها. فعلى سبيل المثال، ينشط ممثل الاتحاد الأوروبي في منطقة القرن الأفريقي، ألكسندر روندوس، في الأمور السياسية والأمنية الخاصة بمنطقة القرن وأيضاً البحر الأحمر، عاكساً رؤية الاتحاد الأوروبي لأهمية هذه المنطقة من جهة: (أ) محوريها الاقتصادية في ضوء تزايد التجارة الأوروبية من وإلى الصين، (ب) ارتباط هذه المنطقة بتعقيدات الهجرة واللجوء إلى الاتحاد الأوروبي خاصةً من إريتريا وأثيوبيا ثم إلى السودان ومنها لشمال أفريقيا، و (ج) تنامي التهديدات الأمنية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ليس فقط كنتيجة لعمليات القرصنة المواجهة للساحل الصومالي وإنما أيضاً لانتشار عناصر القاعدة في جنوب اليمن ثم اندلاع الأزمة اليمنية نفسها التي يتوجس الأوروبيون من أن تتحول إلى صومال ثانية على الناحية الشرقية لخليج عدن⁽¹¹⁶⁾ وأيضاً، هناك مخاوف أوروبية من اتجاه عدد من الدول الخليجية إلى تأمين تواجدها العسكري والسياسي على ساحل القرن الأفريقي في أعقاب بدء الحرب باليمن، ويرى الأوروبيون في هذه التطورات تهديداً للاستقرار والسلام الهش بين دول القرن الأفريقي ذاتها خاصةً بين أثيوبيا وإريتريا، ومن ثمّ احتمالات تزايد مسببات عدم الأمن في هذه المنطقة الحيوية للتجارة الأوروبية وأيضاً تحديات هجرة مستقبلية إليه⁽¹¹⁷⁾.

(115) EEAS, "EU Special Representatives", https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_en/3606/EU%20Special%20Representatives (accessed: 24 March 2018).

(116) Alexandra Lewis, "Transnational Insecurity in the Gulf of Aden", Commentary, (Milan: ISPI), 20 March 2018.

(117) Alex De Waal, "Europe's Challenge in the Horn of Africa", Open Democracy, 24 May 2016, <https://www.opendemocracy.net/alex-de-waal/europe-s-challenge-in-horn-of-africa> (accessed: 24 March 2018).

معيارية، فإن الاتحاد الأوروبي قد أسس بالفعل خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة الكثير من العمليات المدنية والعسكرية، يوجد حالياً منها 6 عمليات عسكرية و10 عمليات مدنية جارية، وتضم هذه العمليات أكثر من 5000 فرد مشارك⁽¹²⁰⁾، (هذا بخلاف القوات الأوروبية التابعة لدول منفردة، كمثال القوات الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي). وللتحولات الدفاعية الأوروبية على المستوى الجماعي المؤسسي أو على مستوى زيادة الانفاق الدفاعي للدول الأعضاء أثر على التوسع في هذه العمليات سواء من حيث العدد أو من حيث المهام والأمد الزمني لاستمرارها.

ومن أهم العمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي تلك الكائنة في البحر المتوسط وليبيا المناطق المحيطة بالمنطقة العربية:

أولاً، عملية الاتحاد الأوروبي أتلانتا، القائمة منذ 2008م والتي لاتزال جارية في مقابل الساحل الصومالي لمحاربة القرصنة، والتي تعد من أنجح عمليات الاتحاد الأوروبي العسكرية والتي توسع فيها الاتحاد الأوروبي تدريجياً، ومن المتوقع مد أمد عملها بعد انتهاءه في نهاية 2018م نتيجة للأهمية الاقتصادية والاستراتيجية المتزايدة لمنطقة القرن الأفريقي والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر. ومع نجاح عملية أتلانتا في الحد من عمليات القرصنة⁽¹²¹⁾، توسع الاتحاد الأوروبي تدريجياً في عمليات تهدف

وهناك علاقة وثيقة بين انخراط أوروبا (ألمانيا تحديداً) في أفريقيا عموماً ومنطقتي القرن الأفريقي وحوض النيل خصوصاً وبين الهموم الأمنية الأوروبية، خاصة المتعلقة بأمن طرق التجارة الدولية وتهديدات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة. يدل على ذلك الشراكات التي اهتم الاتحاد الأوروبي وألمانيا بعقدتها خلال عام 2016م مع السودان والنيجر بخصوص الهجرة وتأمين الحدود. فقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 215 مليون يورو للسودان (من إجمالي 2 مليار يورو خصصها الاتحاد لصندوق Emergency Trust for Africa) وذلك لمساعدتها في التحكم في تدفقات المهاجرين وكذلك إنشاء مركزين لاستقبال المهاجرين القاصدين أوروبا، وقامت ألمانيا بتوفير التدريب والمعدات للبوليس السوداني. هذا إلى جانب اتفاق ميركل مع حكومة البشير على إقامة معسكرين للاجئين بالسودان⁽¹¹⁸⁾، كما خصصت في أكتوبر 2016م مبلغ 27 مليون يورو للنيجر كمساعدات تهدف لمكافحة الهجرة⁽¹¹⁹⁾. ولا شك أن هذه الشراكات من شأنها دعم علاقات الارتباط والشراكة الأوروبية الأفريقية، وتعزز من النفوذ الأوروبي في هذه المناطق.

2- التوسع في العمليات العسكرية والمدنية الأوروبية في المتوسط ومناطق جوار الجوار

على الرغم من متانة الطرح المتداول أكاديمياً وسياسياً منذ عقود حول صعود أوروبا كقوة

(120) EEAS, "EU Missions and Operations", (Brussels, 5 March 2018), https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/35509/eu-missions-and-operations-part-eu%E2%80%99s-common-security-and-defence-policy-factsheet_en (accessed: 25 March 2018).

(121) حيث تشير احصائيات الاتحاد الأوروبي لأبريل 2017 إلى أنه نتيجة لجهود عملية أتلانتا لا توجد أي حالات لرهائن أو توقيف لسفن تجارية في خليج عدن (مقارنة بـ 736 رهينة وتوقيف 32 سفينة من جانب القراصنة في يناير 2011: EEAS, "Operation EU Naval-Force Atalanta: Key Facts and Figures", <http://eunavfor.eu/key-facts-and-figures/> (accessed: 25 March 2018).

(118) Jürgen Dahlkamp and Maximilian Popp, "EU to Work with African Despot to Keep Refugees Out", Der Spiegel, <http://www.spiegel.de/international/world/eu-to-work-with-despot-in-sudan-to-keep-refugees-out-a-1092328.html> (accessed: 24 March 2018). Vivek Shah, "EU Funds for Sudan May Worsen Fate of Refugees", (EU Observer, 10 April 2017), <https://euobserver.com/migration/137489> (accessed: 24 March 2018).

(119) Euractiv, "Merkel Announces Niger Aid Package to Stem Migrant Flow during Africa Trip", 11 October 2016, <https://www.euractiv.com/section/development-policy/news/merkel-announces-niger-aid-package-to-stem-migrant-flow-during-africa-trip/> (accessed: 24 March 2018).

هنا بشكل خاص النفوذ الإيطالي) بما يمكنها من مكافحة الهجرة غير الشرعية وأعمال التهريب للبشر أو للنفط الليبي، وتعزيز إمكانيات التشارك المعلوماتي عن أنشطة الاتجار بالبشر مع باقي الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي من خلال وكالات فرونتكس والبوليس الأوروبي (اليوروبول). وثانياً، تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحظر بيع السلاح لليبيا وذلك اتساقاً مع قرارات مجلس الأمن 2292 لسنة 2016م و2357 لسنة 2017م⁽¹²⁴⁾، ويلاحظ أن الأمم المتحدة يمكن أن تخول المنظمات الإقليمية الدولية مهمة تنفيذ قراراتها، لذلك فإن استناد الاتحاد الأوروبي في توسيع مهام العملية صوفيا لنصوص قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالقضية الليبية لا يمكن الدفع بعدم مشروعيتها. ومع تركيز عملية الاتحاد الأوروبي في المتوسط على المنطقة المركزية المتوسطة في جنوب المتوسط (ليبيا)، لا يمكن إغفال العملية الأخرى الخاصة بحلف الناتو "حارس البحر" Sea Guardian، والتي أسس لها الحلف في قمة وارسو (يوليو 2016م) لتستبدل العملية القديمة Endeavour مع التوسع في مهامها في كامل البحر المتوسط ومع تأكيد تعاونها مع الاتحاد الأوروبي، وتشمل مهامها: مكافحة الإرهاب، وتهريب/نقل أسلحة الدمار الشامل، وتأمين البنية التحتية في المتوسط، والمساهمة في بناء القدرات البحرية، وتبادل المعلومات بين دول البحر المتوسط⁽¹²⁵⁾.

ومع توسع الدور الأوروبي والإيطالي خصوصاً في المتوسط وليبيا تظهر الحاجة لنشاط عربي سياسي ودبلوماسي وربما عسكري في الأزمة

للتدريب وبناء القدرات في الصومال ذاتها، وأيضاً في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM. إلى جانب هذا أسس الاتحاد الأوروبي مركز للأمن البحري لمنطقة القرن الأفريقي (MSCHOA) لتوفير مراقبة 24 ساعة للسفن العابرة لخليج عدن، كما يحافظ الاتحاد الأوروبي على دوره كأكبر مانح مالي لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة القرصنة Counter Piracy⁽¹²²⁾ UNODC Program. ويعد الوجود الأوروبي متعدد المظاهر في منطقة القرن الأفريقي من أهم الركائز التي يتوقع أن يتوسع الاتحاد فيها في أعقاب تحولاته الدفاعية نظراً لزيادة عوامل التعقيد الأمني في المنطقة، خاصة في ضوء تطورات الأزمة اليمنية.

ثانياً، عملية الاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط (صوفيا) والتي تم إطلاقها في يونيو 2015م ثم مدها حتى 31 ديسمبر 2018م، مع التوسع في نطاق عملها الجغرافي ومهامها. والواقع أن هذه العملية (التي تشارك فيها قوات بحرية وجوية أوروبية بدأت من 25 دولة واتسعت لتشمل 27 دولة، وبقوة إجمالية تقدر بـ 1771 فرد و 7 سفن و 4 هيلوكوبتر و 3 طائرات دعم)⁽¹²³⁾ تعد امتداداً لما اتخذته الاتحاد الأوروبي من إجراءات عديدة تهدف لتأمين البحر المتوسط ضد عمليات الاتجار بالبشر والإرهاب والجريمة المنظمة وتأمين منشآت وخطوط نقل الطاقة منذ عام 2011م، والهدف الأول للعملية هو وقف أنشطة تهريب البشر من شمال أفريقيا وليبيا خصوصاً إلى الأراضي الأوروبية، إلا أن لها مهمتين مساندتين هما: أولاً، تدريب خفر السواحل والبحرية الليبية (ويظهر

(124) European Council, "EUNAVFOR MED Operation Sophia: mandate extended until 31 December 2018", Brussels, 25 July 2017, <http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2017/07/25/eunavformed-sophia-mandate-extended/> (accessed: 25 March 2018).

(125) NATO, "Operation Sea Guardian", Brussels, 27 October 2016, https://www.nato.int/cps/ua/natohq/topics_136233.htm (accessed: 24 March 2018).

(122) EEAS, "Fight Against Piracy", 3 May 2016, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/428/fight-against-piracy_en (accessed: 25 March 2018).

(123) European Commission, "EU Operations in the Mediterranean Sea, Fact Sheet", (Brussels, 14 September 2016), https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/5_euoperationsinmed_2pg.pdf (accessed: 25 March 2018).

التي تلوح في الأفق مع اكتشافات غاز شرق المتوسط والمشروعات المستقبلية متوسطة وطويلة المدى لنقله لأوروبا) يمكن أن تُستثمر من الجانب العربي في تقوية مركزها السياسي في الأزمة الليبية وما يليها من عمليات إعادة البناء والاعمار.

إلى جانب هاتين العمليتين، يوضح الجدول رقم (1) توسع الاتحاد الأوروبي في عمليات أخرى مدنية وعسكرية خاصة في منطقة الجوار الأفريقي.

ويمكن القول إن التوسع التدريجي في الانفاق

الليبية، ويدعم هذا الدور آلية دول الجوار الليبي، والدول العربية والخليجية الداعمة لموقف مصري في ليبيا، وآلية الجامعة العربية لإضفاء شرعية على التحرك العربي الجماعي ومن ثم تعزيز فعاليته. ومما لا شك فيه أن عدداً كبيراً من الدول العربية (كمصر والجزائر والسعودية والإمارات) تتمتع بأطر شراكة مهمة مع الاتحاد الأوروبي سواء في النواحي الاقتصادية أو في أمن الطاقة أو في مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتأمين المتوسط. وزيادة عوامل الارتباط هذه (إلى جانب إمكانات تكثيفها

جدول رقم (1): العمليات العسكرية والمدنية الجارية للاتحاد الأوروبي في المتوسط والجوار الأفريقي

الزمن	نوعها	اسم العملية	
منذ 2015م	عسكري	عملية الاتحاد الأوروبي في المتوسط (صوفيا) EU NAV-FOR Med Sofia	1
منذ 2013م	مدني وعسكري	عملية الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي EUTM Mali	2
منذ 2014م	مدني وعسكري	عملية الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الساحل-مالي EUCAP Sahel-Mali	3
منذ 2012م	مدني	عملية الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الساحل-النيجر EUCAP Sahel-Niger	4
منذ 2013م	مدني	عملية الاتحاد الأوروبي لمراقبة الحدود في ليبيا EU-BAM Libya	5
منذ 2016م	عسكري	عملية الاتحاد الأوروبي للتدريب في جمهورية أفريقيا الوسطى EUTM RCA	6
منذ 2012م	مدني وعسكري	عملية الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال EUCAP Somalia	7
منذ 2010م	مدني وعسكري	عملية الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال EUTM Somalia	8
منذ 2008م	عسكري	عملية الاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة - أتلانتا EU NAV-FOR Atalanta	9
منذ 2017م	مدني	عملية الاتحاد الأوروبي الاستشارية بالعراق EUAM Iraq	10
منذ 2006م	مدني	عملية الاتحاد الأوروبي لتدريب البوليس في الأراضي الفلسطينية EU Pol Copps	11

Source: EEAS, "EU Missions and Operations", (Brussels, 5 March 2018)

ظل قليل نسبياً إلا أن أوروبا أضحت تمثل المانح الاقتصادي الأكبر لهذه الدول مقارنة بغيرها من القوى الدولية الأخرى⁽¹²⁷⁾. أيضاً، أغدقت أوروبا المساعدات الإنسانية والتنمية، إلى جانب الشراكات الأمنية في مجالات مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والقرصنة، وأصبحت مداخل ناجحة لبناء علاقات شراكة قوية بين أوروبا ودول جوار عربي وأفريقي مهمة. وعلى الرغم من حق هذه الدول في التنمية وحقوق أوروبا في الأمن وحماية مصالحها الاقتصادية، فإن هذه الشراكات يمكن أن تمثل قضايا للضغط على المصالح العربية في قضايا أمنية مستقبلاً سواء في القرن الأفريقي والبحر الأحمر أو في منطقة حوض النيل.

أيضاً، يظهر استثمار أوروبا في ثقلها الاقتصادي داخل المنطقة العربية من خلال الانخراط الاقتصادي الكبير في عمليات إعادة البناء والإعمار. ففي حالة العراق، وقعت ألمانيا فقط اتفاق مع العراق في فبراير 2017م لتقديم تسهيل ائتماني قيمته 500 مليون يورو لتمويل الاستثمارات الهادفة لإعادة بناء البنية التحتية العراقية المتضررة من الحرب على مسلحي داعش⁽¹²⁸⁾. أيضاً، منذ بداية الأزمة الليبية عام 2011م تسعى الحكومات والشركات الأوروبية للاستحواذ على دور واسع في عمليات إعادة البناء في ليبيا⁽¹²⁹⁾، ثم أصبحت ليبيا عضواً في البنك الأوروبي لإعادة

العسكري الأوروبي منذ عام 2015م كان له أثره في استحداث عمليات جديدة أو في التوسع العسكري والمدني في عمليات قائمة. إلى جانب هذا، قرر الاتحاد الأوروبي أن تبدأ خطط التعاون الدفاعي المشتركة السابق الإشارة إليها في إطار آلية "التخطيط والعمل العسكري MPCC" وآلية "البسكو PESCO" بتبني برامج في أفريقيا، خاصة تلك المتعلقة بالتدريب المدني والعسكري في المنطقة الممتدة حتى وسط أفريقيا، ويتضح مما سبق أن خيار البدء بأفريقيا جاء بدفع من الحكومة الألمانية، حيث صرحت وزيرة الدفاع الألمانية في مارس 2017م بأن هذا من شأنه الحد من عمليات الاتجار في السلاح والبشر ومحاربة الجماعات الإرهابية قبل وصولها لأوروبا⁽¹²⁶⁾.

3- التوسع في استعمال الأدوات الاقتصادية في مناطق جوار الجوار

قدم الاتحاد الأوروبي نفسه تدريجياً كالشريك التنموي الأول ليس فقط لدول شمال أفريقيا العربية وإنما أيضاً للعديد من الدول الأفريقية (خاصة دول القرن الأفريقي ودول وسط وغرب أفريقيا) واليمن، وذلك من خلال توفير حزم مساعدات تنموية وبرامج اقتصادية سواء على المستوى الأوروبي الجماعي تحت مظلة مؤسسات الاتحاد الأوروبي أو على المستوى الثنائي. فعلى سبيل المثال، وبحسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام 2017م، قدمت كل من مؤسسات ودول الاتحاد الأوروبي مجتمعة ما يقرب من 4,2 مليار دولار كمساعدات تنموية لأثيوبيا وما يقرب من 2 مليار دولار للصومال و 2 مليار دولار لأوغندا و 3,4 مليار دولار لكينيا، و 1,5 مليار دولار لليمن في الأربع سنوات الممتدة من 2012م-2015م هذا إلى جانب ما تقدمه أوروبا لكل من إريتريا وجيبوتي، والذي وإن

(127) OECD, "Query Wizard for International Development Statistics", <https://stats.oecd.org/qwids/> (accessed: 28 March 2018)

(128) Reuters, "Germany, Iraq Finalise 500 million Euro Credit to Aid Stabilisation", 13 February 2017, <https://uk.reuters.com/article/uk-mideast-crisis-iraq-germany-idUKKBN15S1T0>, (accessed: 28 March 2018).

(129) Der Spiegel, "European Firms Hoping for big Business in Libya", 25 August 2011, <http://www.spiegel.de/international/world/reconstruction-after-gadhafi-european-firms-hoping-for-big-business-in-libya-a-782359.html> (accessed: 28 March 2018).

(126) Deutsche Welle, "EU Approves Joint Military Headquarters", 6 March 2017. See also: Reuters, op.cit.

النووي، وهنا يسعى الاتحاد إلى تحصين مصالحه الاقتصادية خاصةً مع اتخاذ الولايات المتحدة قراراً منفرداً بالانسحاب من الاتفاق وتجديد المواجهة معها. وقد سبق وأن أصدرت الدول الأوروبية الثلاث الكبرى بياناً مشتركاً في أكتوبر 2017م بينت فيه أن الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران يحمي مصالحها القومية⁽¹³¹⁾. لهذا أعلن الاتحاد الأوروبي في مارس 2018م أنه يأخذ في الاعتبار مد خطوط إئتمانية طارئة للشركات الأوروبية متعددة الجنسيات التي استأنفت أعمالها التجارية والاستثمارية مع إيران تجنباً لأي أثار اقتصادية سلبية قد تنتج عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي⁽¹³²⁾.

البناء والتعمير EBRD في اجتماع البنك في مايو 2014م وذلك في محاولة لتأهيلها كدولة مستقبلية للاستثمارات الأوروبية، ومؤخراً تسعى إيطاليا تحديداً للاستحواذ على أغلب عمليات إعادة البناء في ليبيا⁽¹³⁰⁾، حيث يرجح أن يكون هذا هو المدخل لاسترجاع أطر الشراكة السياسية والأمنية والاقتصادية التي طالما تمتعت بها إيطاليا في علاقتها مع الدولة الليبية. بالمثل، تهدف العديد من الشركات الأوروبية للعمل في عمليات إعادة البناء في سوريا، وذلك في كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة البناء، خاصةً فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية المتعلقة بإعادة تأهيل وإدماج عودة اللاجئين السوريين الذين توجه الآلاف منهم لأوروبا. في هذا السياق، يظهر الدور الأوروبي الذي عادة ما يكون ذو ثقل عند العمل على هامش الأزمات العربية في نواحي سياسية واقتصادية واجتماعية ولكن بالرغم من هذا العمل على الهامش فإن الأثر الأوروبي يكمن في ثبات الانخراط عبر مدة زمنية طويلة نسبياً وفي كثافة الانخراط في أمور اقتصادية تمهد لروابط سياسية ممتدة.

أخيراً، تُذكر أيضاً الشراكة الاقتصادية متعددة المستويات بين أوروبا وإيران، خاصة على مستوى التعاملات الاقتصادية من جانب الدول الأعضاء والشركات الأوروبية متعددة الجنسيات. وقد أثرت المنافع الاقتصادية المتوقعة على توجه الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث الكبرى في إطاره (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) من المفاوضات التي قادت إلى توقيع الاتفاق النووي الإيراني. هذه المصالح الاقتصادية الأوروبية مع إيران ربما تفسر رغبة الدول الأوروبية في الحفاظ على الاتفاق

(131) BBC, "Europe Backs Iran Deal, Saudis Hail Trump's Move", 13 October 2017, <http://www.bbc.com/news/world-us-canada-41604513> (accessed: 25 March 2018).

(132) Patrick Wintour, "EU May Offer Credit to Firms Trading with Iran if Trump Pulls Out of Nuclear Deal", The Guardian, 23 March 2018, accessible online at: <https://www.theguardian.com/world/2018/mar/23/eu-may-offer-credit-to-firms-trading-with-iran-if-trump-pulls-out-of-nuclear-deal> (last accessed: 25 March 2018).

(130) The Libya Observer, "Italy signs Contracts for 140 Development Projects to Assist Migrants in Libya", (21 February 2018), <https://www.libyaobserver.ly/news/italy-signs-contracts-140-development-projects-assist-migrants-libya> (accessed: 28 March 2018).

4- المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي "الناتو" مكافحة الإرهاب نموذجاً

د. أشرف محمد كشك⁽¹³³⁾

ملخص

تستهدف هذه الورقة تحليل تطور استراتيجية حلف الناتو تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً من خلال التركيز على دور الحلف تجاه مكافحة الإرهاب سواءً استناداً إلى ما تضمنه المفهوم الاستراتيجي للحلف أو إلى عمل الحلف مع الشركاء ضمن مبادراته المختلفة في هذا الشأن، وصولاً لإمكانية استخلاص بعض الدروس التي يمكن لدول الخليج العربي الاستفادة منها، حيث يلاحظ أن قضية مكافحة الإرهاب قد حظيت باهتمام لدى الحلف إذ كانت أحد أبرز التحديات التي واجهت الحلف وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وقد خلصت الورقة إلى ثلاث نتائج هي:

1- أن قضية مكافحة الإرهاب كانت حاضرة وبقوة على أجندة عمل الحلف وهوما يعكس صورة جديدة للحلف ليس بوصفه منظمة دفاعية فحسب بل منظمة تقدم الأمن من خلال مجالات مختلفة أهمها التدريب والاستشارات.

2- يمكن لدول الخليج العربي الاستفادة من تجربة حلف الناتو ضمن مكافحة الإرهاب بتعزيز التعاون الاستخباراتي والتفكير في تكوين جيش إلكتروني خليجي موحد لمواجهة خطر الإرهاب الإلكتروني، فضلاً

عن ضرورة تطوير الجهود الخليجية المشتركة لمواجهة الإرهاب البحري.

3- دراسة تجارب الدول الأخرى التي استعانت بالحلف من أجل تطوير قدراتها الأمنية لتحديد القيمة المضافة التي قدمها الحلف لتلك الدول ومدى إمكانية استفادة دول الخليج العربي منها.

مقدمة

على الرغم من أن حلف شمال الأطلسي "الناتو" الذي أسس عام 1949م يعد منظمة دفاعية بالأساس فإن التحولات التي شهدتها العالم وخاصة منذ انتهاء الحرب الباردة عام 1990م قد أوجدت تهديدات أمنية جديدة وفي مقدمتها الإرهاب الذي عبرت عنه أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م تلك الأحداث التي كانت تحدياً هائلاً أمام حلف الناتو لاستهدافها الولايات المتحدة الأمريكية أكبر أعضاء الحلف، إلا أن الحلف يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع البيئة الأمنية المتغيرة وهو ما يعكسه إصدار المفهوم الاستراتيجي الجديد وهو ميثاق أممي رفيع المستوى يصدره الحلف كل عشر سنوات يتضمن تحديد واقع التهديدات الأمنية التي يراها أعضاء الحلف وتحديد آليات مواجهتها.

(133) مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".

ومع أهمية الميثاق المنشئ للحلف والذي يحدد مجالات ونطاق عمل الحلف إلا أنه ما يميز عمل الحلف هو قدرته على التكيف مع المستجدات الأمنية التي تواجه أعضائه وذلك من خلال إصدار ما يسمى " المفهوم الاستراتيجي " وهو ميثاق أمني رفيع المستوى يصدره حلف الناتو كل عشر سنوات يتضمن رؤية الحلف للتهديدات الأمنية وتحديد آليات مواجهتها وهو يتكامل مع الميثاق المنشئ للحلف ولا يتناقض معه.

وقد تضمن المفهوم الأخير الصادر عام 2010م المبادئ التي يركز عليها عمل الحلف خلال السنوات العشر المقبلة وتتمثل في خمسة مبادئ الأول: تأكيد الترابط بين أعضاء الحلف، والثاني: تجنب الأزمات وإدارة الصراعات، والثالث: إتاحة الفرصة للشركاء للانخراط بشكل أكبر في جهود الحلف لمواجهة التحديات الأمنية، والرابع: العمل على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية مع التأكيد على أن الحلف سوف يبقى تحالفاً نووياً طالما تواجدت الأسلحة النووية في العالم، والخامس: تحقيق الفاعلية والمرونة في عمل الحلف.

وضمن اهتمام الحلف بالتفاعل مع تهديدات ما بعد انتهاء الحرب الباردة وأهمها تحدي الإرهاب فقد تضمن المفهوم الاستراتيجي توصيفاً لطبيعة ذلك التهديد وكيفية مواجهته حيث نص على أن " يشكل الإرهاب تهديداً مباشراً لأمن مواطني الدول الأعضاء في شمال الأطلسي وللاستقرار والرخاء العالمي من منظور أوسع، تواصل الجماعات المتطرفة الانتشار وفي مناطق ذات أهمية استراتيجية لدى الحلف، في حين تسهم التقنيات الحديثة في تنامي التهديد والتداعيات المحتملة للهجمات الإرهابية، وعلى وجه الخصوص في حال اكتسب الإرهابيون قدرات نووية وكيميائية وبيولوجية وإشعاعية ومن ثم فإن مواجهة تلك

ومع التسليم بما تضمنه المفهوم الاستراتيجي الأخير الصادر عن الحلف عام 2010 م والذي أشار إلى تهديدات عديدة تواجه أعضاء الحلف فإن جل تركيز تلك الورقة هو تحليل دور حلف الناتو تجاه مكافحة الإرهاب سواء استناداً إلى ما تضمنه المفهوم الاستراتيجي للحلف أو إلى عمل الحلف مع الشركاء ضمن مبادراته المختلفة في هذا الشأن، وصولاً لإمكانية استخلاص بعض الدروس التي يمكن لدول الخليج العربي الاستفادة منها.

أولاً: تطور دور حلف الناتو منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن

يعد حلف الناتو الذي أنشئ عام 1949م بموجب معاهدة واشنطن بين عدة دول من أهم الأحلاف الدفاعية في العصر الحديث، ويعتبر حلف الناتو أحد أدوات الدول الغربية في التعامل مع مناخ الحرب الباردة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث حال الحلف دون ولوج الاتحاد السوفيتي السابق إلى دول غرب أوروبا والشرق الأوسط وشرق وجنوب آسيا، إلا أنه مع انتهاء حقبة تلك الحرب أثرت الكثير من التساؤلات حول دور الحلف، والجدير بالذكر أن نشأة حلف الناتو لم تكن مرتبطة بشكل أساسي بنشأة حلف وارسو الذي كان يضم دول المعسكر الاشتراكي سابقاً بل نشأ الناتو قبله بست سنوات في 4 أبريل عام 1949م وفقاً لمعاهدة شمال الأطلسي التي تتضمن العديد من المواد أهمها المادة الخامسة وتمثل جوهر عمل الحلف ومضمونها أن أي هجوم على أي من الدول أعضاء الحلف يعد هجوماً على أعضائه كافة بما يعني حق تلك الدولة سواء منفردة أو بمساعدة الدول الأخرى أعضاء الحلف في صد ذلك الاعتداء بما في ذلك استخدام القوة المسلحة⁽¹³⁴⁾.

(134) أشرف محمد كشك مستقبل حلف الناتو بين الأزمة الأوروبية وسياسات ترامب. 6 أبريل 2017. <http://www.siyassa.org.eg/News/12095.aspx> تاريخ الوصول 6 مايو، 2018.

تحدياً له، القوس الشرقية وتضم دولاً مثل باكستان وأفغانستان وإيران ودول آسيا الوسطى والقوس الجنوبية وتضم دول شمال إفريقيا والدول العربية التي تقع على البحر الأبيض المتوسط.

أما السبب الثاني فهو أن روسيا التي ترى أن الحلف بدأ في التوسع في ضم دول تمثل مجالاً جيواستراتيجياً لها بدأت هي الأخرى ببناء شراكات في المناطق ذاتها التي يحظى فيها الحلف بشراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يحظى فيها الحلف بشراكاتين مهمتين وهما مبادرة الحوار المتوسطي 1994م ومبادرة استانبول عام 2004م وهي المبادرة التي تضم الحلف وأربع من دول مجلس التعاون والتي يرى الحلف أنها إطار لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة لكل من الحلف ودول الخليج العربي أعضاء المبادرة، ولاشك أن تلك المبادرة تكتسب أهمية في ظل تنامي التهديدات الأمنية التي تواجه دول الخليج العربي وهي الجماعات الإرهابية المسلحة دون الدول والتي استهدفت هدم الدولة الوطنية الموحدة، والتهديدات الإيرانية التي لا تختزل في البرامج النووية الإيرانية بل في سعي إيران لتطوير قدرات صاروخية متقدمة تمثل تهديداً لدول الخليج العربي ودول الجوار، فضلاً عن التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي ودعم وتمويل وتدريب الجماعات الراديكالية، تلك التهديدات بالإضافة إلى التهديدات الإقليمية التي تعد إيران محركاً أساسياً لها قد حدت بالحلف لتعزيز تعاونه مع دول الخليج العربي ومما عزز من ذلك التعاون عدم قدرة الأطراف الدولية حل تلك الأزمات، وخبرات الحلف تجاه الأزمات السابقة وخاصة الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات التي شهدت تدخلاً للدول الرئيسية الأعضاء في الحلف إذ لم يتدخل الحلف كمنظمة، بالإضافة إلى حرب تحرير دولة الكويت عام 1991م

التهديدات تتمثل في تعزيز قدرات الكشف والدفاع ضد الإرهاب العالمي ودرء مخاطره بما في ذلك الارتقاء بمستوى تحليل التهديد، التشاور بصورة أكبر مع الشركاء، تطوير قدرات عسكرية ملائمة، بما في ذلك المساعدة في تدريب القوات المحلية للتصدي للإرهاب بنفسها ومواصلة تطوير قدراتنا على درء وكشف والتصدي لهجمات الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك توظيف عمليات تخطيط حلف شمال الأطلسي لتعزيز وتنسيق القدرات الوطنية ضد الهجمات الإلكترونية، ووضع كل هيئات حلف شمال الأطلسي تحت نظام حماية مركزي ضد الهجمات عبر الفضاء الإلكتروني، والارتقاء بمستويات الاندماج بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالوعي والإنذار والرد"⁽¹³⁵⁾.

وواقع الأمر أنه بالرغم من أن صدور ذلك المفهوم كان عام 2010م أي قبيل التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية عام 2011م فإن ذلك المفهوم كان بمثابة خارطة طريق لعمل الحلف ضمن مواجهة مستجدات البيئة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عموماً والعالم العربي على نحو خاص منذ عام 2011م وحتى عام 2018م، فعلى الرغم من أنها لم تكن تهديداً لأمن دول الحلف بالمعنى المباشر وفقاً للمادة الخامسة من الميثاق المنشئ للحلف فإنها مثلت تحدياً لمصالح الحلف الاستراتيجية لسببين أساسيين:

السبب الأول: أن الأزمة السورية تقع على خط التماس المباشر مع حدود دولة عضو في الحلف وهي تركيا، تلك الأزمة قد ترتب عليها تدخلات إقليمية ودولية منها التدخل الروسي عام 2014م قد اعتبرت تحدياً هائلاً للحلف حيث أن ذلك التدخل قد أدى إلى توحيد قوسي الأزمات التي يرى الحلف أنها تمثل

(135) "موقع منظمة حلف الناتو." انخراط نشط ونظام دفاعي حديث. نوفمبر 10، 2010. https://www.nato.int/cps/fr/natohq/official_texts_68580.htm?selectedLocale=ar (accessed يونيو 25، 2018).

والتي اضطلعت فيها الدول الرئيسية في الحلف بدور رئيسي، بل أن حلف الناتو ودول أعضاء مبادرة استانبول ربما أرادت مؤسسة علاقتهما من خلال افتتاح الحلف مركز إقليمي للحلف ومبادرة استانبول في الكويت في يناير 2017م والذي سوف يضطلع بمهمة تقديم برامج تدريبية في مجالات إدارة الأزمات وأمن الطاقة ومكافحة الإرهاب الإلكتروني والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية⁽¹³⁶⁾.

ومع أهمية ما سبق فإن تساؤلات عديدة أثرت حول دور الحلف في مكافحة التهديدات الإرهابية حيث أن الصورة الذهنية السائدة عن الحلف في العالم كافة أنه منظمة دفاعية، صحيح أن هناك ميثاق منشئ للحلف يحدد مهامه إلا أن مكافحة الإرهاب قد حظيت باهتمام بالغ كما سيتم تناوله لاحقاً.

ثانياً: قدرات الحلف في مجال مواجهة الإرهاب:

كان هناك إدراك مبكر للغاية من جانب رؤساء دول حلف الناتو لمخاطر الإرهاب ففي نوفمبر 2006م أجمع قادة الناتو على أن " الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل هما الخطران الرئيسيان المرجح أن يواجههما الحلف خلال العشر أو الخمسة عشر عاماً القادمة"⁽¹³⁷⁾، وواقع الأمر أنه لدى حلف الناتو خمسة مقومات للتصدي للإرهاب وهي:

الأولى:

تمثل المادة الخامسة حجر الأساس الذي تركز عليه جهود الحلف في مكافحة الإرهاب حيث تنص هذه المادة على أن أي هجوم مسلح على دولة أو أكثر من دول الحلف يعتبر هجوماً على الدول الأعضاء كافة.

والثانية:

يمثل الحلف منتدى دائم لإجراء مشاورات سياسية لا تقتصر على الدول الأعضاء فحسب بل تشمل الدول الشريكة والمنظمات الدولية الأخرى، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إيجاد جبهة موحدة لمكافحة الإرهاب الدولي وذلك من خلال تبادل المعلومات والبيانات وترسيخ أواصر التعاون إذا لزم الأمر.

والثالثة:

يتمتع الحلف بالقدرة على شن سلسلة متكاملة من العمليات العسكرية بمشاركة العديد من الدول والتي تشمل القدرة على التخطيط العملياتي وإمكانية استخدام سلسلة واسعة من الإمكانيات العسكرية في أوروبا وأمريكا الشمالية وذلك لما يحظى به من بنية عسكرية متكاملة وقد اكتسب خبرة مستمدة من العمليات التي شنها في أفغانستان والعراق وليبيا.

والرابعة:

قدرة الحلف على مواصلة تطوير قدراته العسكرية من أجل مواكبة الأخطار والتهديدات الجديدة، ويعتبر إنشاء قوة الاستجابة التابعة للناتو وتحديث هيكل القيادة مثالين واضحين على ذلك. والجدير بالذكر أن الحلف يواصل تطوير إمكانياته وقدراته عبر تبني آليات التخطيط العسكري وتطوير تقنياته الحديثة. وعلى سبيل المثال، تهدف

(136) أشرف محمد كشك. الناتو وأمن الخليج العربي:

التوازن الإقليمي ومتطلبات التنافس الدولي.

1 مارس، 2018. [http://araa.sa/index.php?view=article&id=4400:2018-03-12-09-53-](http://araa.sa/index.php?view=article&id=4400:2018-03-12-09-53-55&Itemid=172&option=com_content)

55&Itemid=172&option=com_content (تاريخ الوصول 25 يونيو، 2018).

(137) سيداً جوركن. ألم يحن الوقت لبحث مقارنة استراتيجية

لمكافحة الإرهاب. 1 مايو 2018. https://www.nato.int/docu/review/2008/04/AP_CTRT/AR/index.htm

(تاريخ الوصول 15 مارس، 2018).

ضمن أولوياته وهو ما عكسته الآليات المؤسسية التي تم تأسيسها ضمن هيكل الحلف لهذا الغرض وتمثل فيما يلي:

1- التعاون الاستخباراتي:

يتمثل دور الحلف في مكافحة الإرهاب في زيادة درجة الوعي المشترك بالتهديد من خلال دعم السلطات الوطنية أعضاء الحلف وذلك بالمشاورات وتبادل المعلومات الاستخباراتية، حيث تعمل وحدة المعلومات الاستخباراتية في مقر الحلف بزيادة تبادل المعلومات الاستخباراتية وإعداد التقارير التحليلية التي ترتبط بالإرهاب، ويتم تبادل تلك المعلومات بين حلف الناتو ووكالات البلدان الشريكة، بالإضافة إلى دعوة خبراء من تلك الدول للاطلاع على مجالات محددة في مكافحة الإرهاب⁽¹⁴⁰⁾ وتعد هذه من أهم الآليات حيث أنها تبقي كافة أعضاء الحلف على دراية بمسار المخاطر وتعزز من إمكانية إحباط بعض العمليات الإرهابية قبل وقوعها.

2- مواجهة الإرهاب الإلكتروني:

لم يقتصر دور حلف الناتو على مكافحة الإرهاب التقليدي بل عزز من قدراته لمواجهة الإرهاب الإلكتروني وذلك بناءً على خبرات سابقة للحلف، فعندما تعرضت إستونيا لهجوم إلكتروني في عام 2007م طالت آثاره تعطيل شبكات البريد الإلكتروني ووقف المؤسسات المالية تعاملاتها، فقد بادر حلف الناتو والاتحاد الأوروبي بإرسال خبراء في تكنولوجيا المعلومات للمراقبة وتقديم المساعدات اللازمة لها، ومع أهمية الدور الذي اضطلع به الحلف خلال مواجهة ذلك الهجوم فإنه كان بمثابة جرس إنذار

مشروعات "العلم من أجل مشروع السلام" التي يتبناها الحلف إلى ابتكار سبل جديدة للكشف عن الكميات الصغيرة للغاية من الجمرة الخبيثة والمواد المشعة التي يمكن استخدامها في صناعة "القنابل القذرة"

والخامسة: حرص الدول الأعضاء والدول الشريكة على إبرام تعاون وثيق في إدارة المواقف عقب التعرض لهجمات إرهابية باستخدام أسلحة الدمار الشامل وذلك من أجل حماية المدنيين والبنى التحتية وقوات الناتو من آثار الهجمات الإرهابية التي يمكن أن تكون كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية⁽¹³⁸⁾.

وتأسيساً على ما سبق ووفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب والصادر عام 2017م فإن القيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها حلف الناتو بشأن مكافحة الإرهاب تتمثل في الأجزاء الثلاثة لاستراتيجيته الحالية وهي زيادة الوعي بشأن التهديدات، وتطوير قدرات مكافحة الإرهاب، وتعزيز انخراط الشركاء⁽¹³⁹⁾.

ثالثاً: آليات الناتو عمل الناتو لمكافحة الإرهاب ضمن هيكل الحلف

يلاحظ أن حلف الناتو قد وضع مكافحة الإرهاب

(138) سيداً جوركن. ألم يحن الوقت لبحث مقارنة استراتيجية لمكافحة الإرهاب. 1 مايو، 2018. https://www.nato.int/docu/review/2008/04/AP_CTRT/AR/index.htm (تاريخ الوصول 15 مارس، 2018).

(139) ماثيوليفيت. دور حلف "الناتو" في محاربة تنظيم "داعش" ما بعد الخلافة يبدو كبيراً. 2 أغسطس، 2017. <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/natos-role-in-fighting-post-caliphate-isis-looms-large> (تاريخ الوصول 25 يونيو، 2018).

(140) مي سمي. ملاحظات على هامش زيارة مصرية لمقر الناتو "شرطي العالم". 10 مارس، 2017. <http://www.elfagr.com/2497390> (تاريخ الوصول 6 يناير، 2017).

3- مكافحة الإرهاب النووي:

لم تكن مكافحة الإرهاب النووي من خلال أسلحة الدمار الشامل أو مواد كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية أو نووية ببعيدة عن اهتمام الحلف، حيث أن لديه فرقة عمل مشتركة معنية بالدفاع ضد هذا النوع من التهديدات تم تكوينها من الحلفاء المتطوعين لتكون تحت تصرف الحلف في حال حدوث مثل هذا النوع من الهجوم، ويعتبر التدريب المشترك جاهزيتها التشغيلية وتساعد مشاركة المعلومات ورفع تقارير إلى الحلفاء في تحديد التهديدات المحتملة، كما يقدم مركز التميز المشترك للدفاع ضد حروب من خلال الأسلحة غير التقليدية المشار إليها وهو مركز تم تأسيسه في جمهورية التشيك تدريباً وخبرة للعسكريين من الدول الحليفة والشريكة ويتضمن "منشأة دعم اتصال" تعمل على مدار أربع وعشرين ساعة خلال سبعة أيام للاستجابة وتقديم نصائح علمية وتشغيلية في حال وقوع هجوم، من ناحية أخرى يقدم مركز التميز للدفاع ضد الإرهاب في تركيا النصح ويضطلع بإجراء بحوث حول مخاطر الإرهاب بما في ذلك المقاتلين الأجانب⁽¹⁴²⁾ ويعد ذلك المركز آلية مهمة في ظل ما يتردد عن سعي بعض الجماعات الإرهابية للحصول على أسلحة نووية.

4- قوة المسعى النشط لمكافحة الإرهاب البحري:

حظيت قضية مكافحة الإرهاب البحري باهتمام كبير لدى الحلف، ففي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م عقد حلف الناتو جلسة طارئة وأصدر بياناً جاء فيه "أن أي هجوم

للحلف حيث رأى أن ذلك الهجوم، فضلاً عن هجوم جورجيا عام 2008م تحديين غير مسبوقين الأمر الذي حدا بالحلف إلى تكوين وحدة للدفاع الإلكتروني في مدينة تالين (عاصمة إستونيا)، بل أن المفهوم الاستراتيجي للحلف والذي صدر عام 2010م جاء فيه "أن الهجمات الإلكترونية أضحت أكثر تنظيماً وتكلفة فيما يتعلق بالأضرار التي تلحقها بالإدارات الحكومية وبالأعمال والاقتصاد، إضافة إلى الأضرار المحتملة بالنسبة لشبكات المواصلات والإمدادات وغيرها من البنى التحتية الحساسة، ومن شأن تلك الهجمات بلوغ عتبة تهديد رخاء وأمن واستقرار الدول الأفراد والمنطقة الأوروبية وأطلسية بأسرها، والتي يمكن أن تكون مصادرها قوات مسلحة وأجهزة استخبارات أجنبية والجريمة المنظمة وعن طريق جماعات متشددة كانت أو إرهابية"، ولم يقتصر المفهوم الاستراتيجي للحلف على توصيف تهديد الإرهاب الإلكتروني فحسب بل حدد آليات مواجهته حيث جاء فيه "أن مواجهة ذلك الخطر ستكون من خلال مواصلة تطوير قدراتنا على درء وكشف والتصدي لهجمات الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك توظيف عمليات تخطيط حلف شمال الأطلسي لتعزيز وتنسيق القدرات الوطنية ضد الهجمات الإلكترونية، وضع كل هيئات حلف شمال الأطلسي تحت نظام حماية مركزي ضد الهجمات عبر الفضاء الإلكتروني، والارتقاء بمستويات الاندماج بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالوعي والاندثار والرد"⁽¹⁴¹⁾.

(142) فولفجانج روديشهاوز. هل يمكن أن تصبح الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) دولة نووية؟ 1 مارس، 2015. <https://www.nato.int/docu/review/2015/ISIL/ISIL-Nuclear-Chemical-Threat-Iraq-Syria/AR/index.htm> (تاريخ الوصول 6 يناير، 2018).

(141) "موقع منظمة حلف الناتو. انخراط نشط ونظام دفاعي حديث. نوفمبر 10، 2010. https://www.nato.int/cps/fr/natohq/official_texts_68580.htm?selectedLocale=ar (accessed يونيو 25، 2018).

تهديداتها، بل أن ثمة مخاوف في توجه تلك الجماعات للعمل في البحار وخاصة ممرات النقل الحيوية التي تمثل أهمية بالغة لكل من دول الخليج العربي وحلف الناتو على حد سواء، الأمر الذي حدا بالحلف لإعلان إنشاء مركز قيادة استراتيجي للحلف في مدينة نابولي الإيطالية في سبتمبر 2017م، وتتمثل مهمة ذلك المركز في الإشراف على عمليات الحلف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والساحل وإفريقيا جنوب الصحراء وذلك من خلال فهم وتنسيق الاستجابة للتحديات الاستراتيجية التي يواجهها الحلف على الجبهة الجنوبية ومنها الإرهاب والهجرة والتطرف، والجدير بالذكر أن إنشاء ذلك المركز قد جاء بطلب من إيطاليا، وعلى الرغم من أنه لن يقوم بعمليات عسكرية فإنه سوف يناط به بلورة فهم أفضل للتطورات في منطقة الشرق الأوسط وبعد تطوراً مهماً بشأن تحسين الوعي بالحالة الراهنة في الجانب الجنوبي للحلف وتوفير تحليل "مسح أفقي" طويل المدى، فضلاً عن دعم ذلك المركز لكل من مركز الحلف الرئيسي والقيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا ومجلس شمال الأطلسي⁽¹⁴⁵⁾، من ناحية ثانية فقد أقر وزراء دفاع الحلف خلال اجتماعهم في بروكسل في نوفمبر 2017 م، تعديل هيكل قيادة الحلف للمرة الأولى منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة وتستهدف تلك التعديلات إتاحة تحرك القوات عبر المحيط الأطلسي وداخل أوروبا بوتيرة أسرع ومن بين تلك التعديلات إنشاء إحدى القيادات التي تختص بحماية الخطوط البحرية عبر المحيط الأطلسي⁽¹⁴⁶⁾ ومما لا شك فيه أن تلك الآليات من شأنها تعزيز دور الحلف في مواجهة التهديدات الأمنية عموماً والإرهاب على نحو خاص.

ضد أحد الأعضاء يعتبر هجوماً ضد الجميع" بما يعني وضع المادة الخامسة موضع التنفيذ للمرة الأولى في تاريخ الحلف، بالإضافة إلى إصدار بيان تفصيلي من أعضاء الحلف يوضح المساهمات العسكرية لأعضائه لدعم الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب⁽¹⁴³⁾ ومن تلك الإجراءات تأسيس قوات المسعى النشط وهي قوات بحرية تدار من جانب قوات الحلف البحرية التابعة لقيادة جنوب أوروبا وتتكون من قطع بحرية وطائرات هليكوبتر تابعة لبعض دول الحلف وهي إسبانيا والبرتغال وألمانيا والدنمارك وتهدف إلى مراقبة السفن في تلك المناطق للتأكد من أنها لا تحمل أفراداً متهمين بالإرهاب أو أسلحة أو مواد حساسة تستخدم في أنشطة إرهابية أو في تطوير أسلحة دمار شامل، وقد بدأت تلك القوات عملها في شرق البحر المتوسط ثم توسع نطاق ذلك العمل إلى غرب البحر المتوسط، ويلاحظ أن تلك القوات قامت بإرشاد السفن وحراستها خلال عبورها مضيق جبل طارق والمساهمة في إنقاذ عمال من إحدى المنصات البحرية التي تداعت بسبب سوء الأحوال الجوية⁽¹⁴⁴⁾.

وواقع الأمر أن اهتمام الحلف بأمن الممرات المائية لم يأت من فراغ وإنما جاء نتيجة تطور عمل الجماعات الإرهابية والتي لم تعد غير محددة المكان كما كان عليه الحال في الماضي أو تعمل خارج النطاق الجغرافي لمنطقة الخليج "أفغانستان - باكستان" وإنما أضحت لها تواجد جغرافي محدد، ومع أن تلك الجماعات المسلحة خارج أراضي دول الخليج فإن هذه الدول لم تكن بمنأى عن

(145) محمد محمود فايد. رسمياً الناتو يفتتح أول مركز لدعم دول جوار المتوسط في مواجهة الإرهاب. 7 سبتمبر، 2017. <https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2531852/1> (تاريخ الوصول 7 مايو، 2018).

(146) تعديل مهام حلف الناتو وتعديل هيكل القيادة لمواجهة التهديدات المحتملة. 9 نوفمبر، 2017. <https://www.europarabct.com> (تاريخ الوصول 7 مايو، 2018).

(143) الناتو والشرق الأوسط الكبير. 9 سبتمبر 2010. <http://arb.majalla.com/2010/09/article55131438> (تاريخ الوصول 7 مايو، 2018).

(144) بشرى الزين. الأطلسي العملاق العسكري مظلة الحلفاء وحامي الشركاء. 2 ديسمبر، 2009. <http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/79461/02-12-2009> (تاريخ الوصول 25 يونيو، 2018).

رابعاً: مضمون عمل الناتو لمكافحة الإرهاب ضمن شراكات الحلف وخارج أراضيه:

1- ضمن شراكات الحلف:

يلاحظ أن التصدي للإرهاب كان بنداً أساسياً ضمن الشراكات التي أطلقها حلف الناتو عموماً وتجاه الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي على نحو خاص انطلاقاً من أن أمن منطقة الشرق الأوسط يرتبط على نحو وثيق بأمن حلف الناتو حيث أن تلك المنطقة تضم دولاً ترتبط بشراكات مع الناتو، ويتمثل دور الناتو تجاه مكافحة الإرهاب من خلال تلك الشراكات فيما يلي:

أ- كانت قضية التصدي للإرهاب أحد القضايا الرئيسية ضمن مبادرة الحوار المتوسطي التي أطلقها الحلف عام 1994م وتضم 7 دول متوسطة وهي " مصر والأردن وموريتانيا والجزائر وتونس والمغرب وإسرائيل" وعلى الرغم من كون ذلك الحوار استهدف التشاور مع الشركاء الإقليميين للحلف من أجل المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي فإنه تضمن إمكانية رفع مستوى الحوار من خلال العمل بين الحلف وهؤلاء الشركاء في أربعة مجالات أساسية وهي تعزيز الحوار السياسي القائم وتحقيق تنظيم التبادل العملياتي وتطوير الإصلاحات الدفاعية المساهمة في الحرب على الإرهاب⁽¹⁴⁷⁾.

ب- كان التصدي للإرهاب بنداً أساسياً ضمن بنود مبادرة استانبول للتعاون مع دول

الخليج وشمال إفريقيا والتي أطلقها الحلف عام 2004م والتي تضمنت ستة بنود أساسية من بينها الإرهاب فقد نصت على "مكافحة الإرهاب وخاصة عبر تبادل فعال للمعلومات ومن خلال التعاون البحري، ودعوة الدول المعنية وفقاً للإجراءات المحددة من قبل المجلس وفق صيغة مساهمة، من دول غير أعضاء في الحلف، إلى المشاركة في عملية "المسعى النشط" من أجل تعزيز القدرة على مساعدة وإحباط أي عمل إرهابي والدفاع عن النفس والحماية عبر المشاركة بعمليات بحرية في منطقة عمليات "المسعى النشط" و"استكشاف صيغ أخرى للتعاون ضد الإرهاب وخاصة عبر تبادل معطيات وتقديرات حسب الحاجة"⁽¹⁴⁸⁾، وقد تطور التعاون بين حلف الناتو ودول الخليج العربي أعضاء مبادرة استانبول التي أطلقها الحلف عام 2004م بتأسيس الحلف المركز الإقليمي لحلف الناتو ومبادرة استانبول في الكويت في يناير 2017م والذي يتضمن تعزيز التعاون بين الحلف وشركائه من دول الخليج العربي أعضاء المبادرة في مجالات المبادرة بما فيها الإرهاب وهو ما أشار إليه الأمين العام للحلف بالقول "إن ذلك المشروع يعد مركزاً حيوياً في التعاون بين الحلف وشركائنا في الخليج لاسيما في الحرب ضد الإرهاب" مؤكداً على أن "الإرهاب وانتشار الأسلحة والهجمات الإلكترونية" تعد تهديدات أمنية مشتركة لكل من الحلف ودول الخليج،

(148) مبادرة استانبول للتعاون. 28 يونيو، 2004.

https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_21017.htm?selectedLocale=ar (تاريخ الوصول 5 يناير، 2017).

(147) إطار أرحب وأكثر طموحاً للحوار المتوسطي. 28 يونيو،

https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_59357.htm?selectedLocale=ar (تاريخ الوصول 5 يناير، 2018).

تجدد اهتمام الحلف بدعم قدرات قوات الأمن العراقية قد أثار تساؤلات ثلاثة أولها: ما هي أسس ذلك القرار؟ وثانيها: ما هو تأثير ذلك القرار سواء بالنسبة للعراق أو ضمن الحرب على الإرهاب عموماً؟ وثالثها: هل سيحل الحلف محل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في العراق؟ وبداية نجد أن الحلف قد ارتكز الحلف في ذلك القرار على طبيعة دوره بعد انتهاء الحرب الباردة في محاولة لانتهاج سياسات استباقية دونما انتظار وصول المخاطر لأراضي دوله وهو ما أشار إليه المفهوم الاستراتيجي الصادر عام 2010م والذي تضمن أن "حالات عدم الاستقرار وصراعات ما وراء الحدود الجغرافية لشمال الأطلسي يمكن أن تشكل تهديداً مباشراً لأمن الحلف، بما في ذلك التطرف والارهاب والأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود كالاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر" كما تضمن ذلك المفهوم "أن النزاعات والأزمات خارج حدود حلف شمال الأطلسي يمكن أن تشكل تهديداً مباشراً لأراض الحلف وشعبه، ومن ثم فإن الناتو سيعمل حيثما أمكن وعند الضرورة على درء وإدارة الأزمات وعلى استقرار أوضاع مناطق ما بعد الصراعات ودعم عمليات إعادة بناءها"، ولعل ذلك يفسر دور الحلف تجاه بناء قوات الأمن في دول أوروبا الشرقية وفي أفغانستان ففي نهاية عام 2014م كان لدى أفغانستان حوالي 352,000 جندياً وشرطياً ذو مستوى عال من التدريب ضمن برنامج قام الحلف بتنفيذه، من ناحية ثانية توجد ركيزة قانونية دولية لدور الحلف تجاه إعادة بناء قطاع الأمن في الدول التي تشهد صراعات وتمثل في قرار مجلس الأمن رقم 2151 الصادر في 29 إبريل عام 2014م بشأن ضرورة إصلاح القطاع الأمني في مناطق ما بعد الصراعات كأساس للأمن والاستقرار الإقليمي، ومع أن القرار قد أشار إلى أن ذلك الأمر منوط

وقال أن "حلف الناتو قام بتطوير برامج خاصة للتعاون مع جميع الشركاء في منطقة الخليج نظراً لأن مؤسسات الأمن الحديثة والقوات الوطنية المدربة جيداً تمثل أفضل أنواع أسلحتنا في الحرب ضد التطرف والعنف"⁽¹⁴⁹⁾.

ج- حرص الحلف على دعم قدرات الأطراف الإقليمية لمواجهة الإرهاب، ومن ذلك إعلان الحلف في فبراير 2017م عن برنامج لتدريب قوات الأمن العراقية على التعامل مع العبوات الناسفة يدوية الصنع، وفي هذا السياق قال ينس ستولتنبرج الأمين العام لحلف الناتو "إن التدريب يهدف إلى تعزيز قدرة العراق على ضمان الأمن ومكافحة داعش"، وأضاف أن "الحلف سيوفر المعدات الوقائية اللازمة لقوات الأمن العراقية، وأن مختصين بدأوا منذ يناير 2018م في الإشراف على أنشطة التدريب والعمل مع السلطات العراقية لإصلاح المؤسسات الأمنية، وذلك عملاً بتوصيات قمة الحلف بالعاصمة البولندية وارسو في يوليو 2017م والتي أوصت بتوسيع عمليات التدريب في العراق"⁽¹⁵⁰⁾.

وواقع الأمر أن بدء الحلف برنامج تدريبي لقوات الأمن العراقية لم يكن هو الأول من نوعه فقد كان للحلف دور تجاه تدريب القوات المسلحة العراقية خلال الفترة من 2004م وحتى 2011م، إلا أن

(149) ميزرا الخويلدي. الناتو يطلق شراكة مع دول الخليج في التصدي للإرهاب. 25 يناير، 2017. <https://aawsat.com/home/article/838611> (تاريخ الوصول 5 يناير، 2017).

(150) حلف شمال الأطلسي يبدأ تدريب القوات العراقية على مواجهة العبوات الناسفة. 6 فبراير، 2017. <http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/06022017> (تاريخ الوصول 15 مارس، 2018).

بجوهر عمل الحلف ضمن أراضي أعضائه وفقاً للميثاق المنشئ للحلف من ناحية، فضلاً عن أن ذلك التواجد يتطلب موافقة البرلمانات في الدول التي تطلب ذلك التواجد من ناحية ثانية وفقاً لمعاهدة دفاعية، إلا أن ذلك لا ينفي وجود الحلف ضمن مهام تدريب وتجهيز وتسليح قوات الأمن العراقية وخاصة في ظل وجود اهتمام ليس فقط من جانب الحلف كمنظمة دفاعية ولكن أيضاً من جانب دوله الأعضاء حيث أعلنت مصادر في الجيش الألماني أنه سوف يلي طلباً للحكومة المركزية في بغداد بشأن بناء وزارة الدفاع وتقديم الإمدادات الطبية، ومع أن الحلف قد حدد مهمته في العراق في التدريب فحسب، إلا أن وجود بعثة للحلف في العراق حتى لو بغرض التدريب وتقديم الاستشارات ستكون خطوة مهمة نحو التصدي للجماعات الإرهابية، فضلاً عن كونها نفوذ جديد للحلف في ظل سعي روسيا للتواجد في ذات مناطق الشراكات الاستراتيجية للحلف وهو ما يراه تحدياً له⁽¹⁵¹⁾.

2- مكافحة حلف الناتو للإرهاب خارج أراضيه:

كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م تحولاً كبيراً في عمل الحلف خارج أراضيه وهو ما شهدته أزمات عديدة لا يتسع المجال للحديث عنها ضمن تلك الدراسة، ولكن من المؤشرات الحديثة المهمة في هذا الصدد أنه في أعقاب اجتماع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع أعضاء الحلف في مايو 2017م دعا الحلف إلى المشاركة في التصدي للأعمال الإرهابية الأمر

بالأساس بالحكومات الوطنية، فإنه قد أشار إلى إمكانية التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق المنظمة وهو ما يمنح الحلف ركيزة قانونية دولية للاضطلاع بهذا الأمر وذلك في حال طلب الحكومات المعنية خبرة الحلف في هذا الشأن، ويدرك مسؤولو الحلف أن ضعف قوات الأمن والقوات المسلحة يمنح تنظيم داعش فرصة للتمدد وبالتالي لا بد من دعم تلك القوات من خلال برامج تدريبية وخبرة تتوافر لدى الحلف، ليس فقط بالنسبة للعراق بل أن أعلن الحلف عن استعداده للمشاركة في تدريب خفر السواحل في المياه الليبية، إلى جانب قوات الاتحاد الأوروبي ضمن "عملية صوفيا" في البحر المتوسط ولكن يتطلب ذلك طلباً رسمياً من الحكومة الليبية، وواقع الأمر أن تلك الخطوات تعكس رؤية الحلف للتصدي للإرهاب والتي تتمثل في دعم قوات الأمن في الدول التي تواجه ذلك التحدي ولكن دون مشاركة قوات من الحلف على الأرض ولاشك أن للحلف مصلحة أكيدة في القضاء على الإرهاب ليس فقط من منظور الدور الجديد للحلف أو ضمن الاستجابة للتحديات التي تواجه شركائه وإنما في ظل تنامي مخاوف لدى الحلف من توجه الجماعات الإرهابية للعمل في البحار وخاصة تهديد الممرات الحيوية لنقل النفط لدول الحلف، وببقى التساؤل الأهم هل سيحل حلف الناتو محل التحالف الدولي لمحاربة داعش؟ فعلى الرغم من إعلان الحلف المشاركة في التحالف الدولي ضد داعش من خلال المساهمة في تبادل المعلومات وإعادة تزويد الطائرات بالوقود جواً فإنه لم يشارك في المهام القتالية ولا يتوقع أن تكون هناك قوات على هذا النحو مستقبلاً، بمعنى آخر لا مجال لقواعد عسكرية تحمل علم الناتو خارج النطاق الجغرافي لأعضائه حيث يرتبط ذلك

(151) أشرف محمد كشك. حلف الناتو ودوره في تدريب قوات الأمن العراقية. 21 مارس، 2018 <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1115158> (تاريخ الوصول 6 مايو، 2018).

طالبان في المناطق الريفية، وفي عام 2009م تبنت القوة الدولية استراتيجية مكافحة التمرد من خلال استدعاء المزيد من القوات لمواجهة طالبان وكذلك تدريب قوات الأمن الأفغانية، وفي نهاية عام 2014م كان لدى أفغانستان حوالي 352,000 جندي وشرطي على أعلى مستوى من التدريب، وقد تكبدت الولايات المتحدة 113 مليار دولار منذ عام 2002م مقابل عمليات إعادة الإعمار ودعم أفغانستان، كما قتل 3515 فرد من أعضاء التحالف، بالإضافة إلى مقتل عشرات الآلاف من قوات الأمن الأفغانية والمدنيين حتى نهاية فبراير 2016م، وقد قدم الحلف منذ عام 2007م منحاً بقيمة 430 مليون دولار لصندوق ائتمان الجيش الوطني الأفغاني الذي يدار تحت إشراف حلف الناتو⁽¹⁵³⁾.

خامساً: تجربة حلف الناتو في مكافحة الإرهاب: دروس مستفادة لدول الخليج العربي:

من خلال استعراض كيفية تطور عمل حلف الناتو وخاصة من خلال إصدار المفهوم الاستراتيجي وهو الذي يحظى باهتمام كبير من جانب أعضاء الحلف لكونه يعد خارطة طريق لعمل الحلف على مدى عقد كامل، لوحظ أن قضية مكافحة الإرهاب كانت حاضرة وبقوة على أجندة عمل الحلف سواء من خلال هيكل الحلف، أو من خلال عمل الحلف مع شركائه ضمن المبادرات المختلفة التي أطلقها الحلف وهو ما يعكس صورة جديدة للحلف ليس بوصفه منظمة دفاعية فحسب بل منظمة تقدم أنواع عديدة من الأمن أهمها التدريب والاستشارات

الذي حدا بالأمين العام للحلف ينس ستولتنبرج للإعلان عن الانضمام إلى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش، وفي هذا السياق قال الأمين العام للحلف أن "دول الحلف سوف تساهم أكثر بتبادل المعلومات وإعادة تزويد الطائرات بالوقود جواً" مضيفاً أن "هذا سوف يرسل رسالة قوية بشأن التزام الناتو بمحاربة الإرهاب" ولكنه أضاف "أن هذا لا يعني أن الناتو سوف يشارك في العمليات القتالية"⁽¹⁵²⁾.

وبالنظر إلى تاريخ الحلف في مواجهة الجماعات الإرهابية تجيء تجربة أفغانستان التي تكتسب أهمية بالغة بالنسبة لدول الحلف فهي البلد الوحيد الذي يتيح الوصول إلى الولايات المتحدة دون معوقات، فضلاً عن احتوائها على مجموعة من الطرق الاستراتيجية منها ممر خيبر بين أفغانستان وباكستان والذي يعتبر من أقدم الطرق التجارية والممرات العسكرية الاستراتيجية في العالم، فضلاً عن أن طريق الحرير يمر عبر أفغانستان ومن ثم فإن انعدام الأمن والاستقرار في تلك الدولة يمثل تحدياً هائلاً للحلفاء والشركاء على حد سواء الأمر الذي يفسر تدخل حلف الناتو في أفغانستان للقضاء على تنظيم طالبان، ففي أغسطس 2003م تولى حلف الناتو قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان المعروفة باسم "إيساف"، وفقاً لتفويض من الأمم المتحدة وكان بناء قدرات قوات الأمن والدفاع أحد مهام تلك القوة، وقد تمكنت تلك القوة من نزع سلاح 100,000 من المجهدين وضباط النظام الشيوعي السابق إلا أن التركيز على المدن والمركزية الشديدة كان سبباً أساسياً في نمو حركة

(153) محمد شفيق حمداً. مساندة أفغانستان: الخيار الاستراتيجي. 1 فبراير، 2016. <https://www.nato.int/docu/review/2016/Also-in-2016/afghanistan-defense-nato-support/AR/index.htm> (تاريخ الوصول 6 يناير، 2017).

(152) ترامب يدعو في اجتماع مع أعضاء ناتو إلى التصدي للإرهاب. 25 مايو، 2017. <http://www.bbc.com/arabic/world-40044151> (تاريخ الوصول 5 يناير، 2017).

الخارجي للأمن البحري الخليجي بالإضافة إلى حرص دول المجلس على تطوير قدراتها البحرية بشكل ملحوظ.

4- دراسة تجارب الدول الأخرى التي استعانت بالحلف من أجل تطوير قدراتها الأمنية لتحديد القيمة المضافة التي قدمها الحلف لتلك الدول ومدى إمكانية الاستفادة منها.

5- إمكانية الاستفادة من خطط الحلف بشأن التصدي للإرهاب الإلكتروني والتي قام الحلف بتطويرها منذ عام 2007م وحتى الآن.

ومجمل القول إن حلف شمال الأطلسي "الناتو" يقدم تجربة مغايرة للتحالفات التي شهدتها العالم عبر التاريخ، صحيح أن الحلف كان له دوراً بارزاً إبان الحرب الباردة إلا أنه استطاع التكيف مع مستجدات ما بعد تلك الحرب من خلال إطرعام لسياسته وهو المفهوم الاستراتيجي الذي حظيت فيه قضية مواجهة الإرهاب بالتعاون بين الحلف وشركائه باهتمام ملحوظ وهو ما يمكن الاستفادة منه ضمن استمرار خطر الإرهاب الداهم.

ليس فقط للتعامل مع التهديدات الأمنية الراهنة بل أن تلك الآليات يمكن للحلف من خلالها استشراف طبيعة تلك التهديدات وهي جميعها آليات يمكن لدول الخليج العربي الاستفادة منها على النحو التالي:

1- أهمية التعاون الاستخباراتي بين دول الخليج العربي من خلال توحيد قوائم الجماعات الإرهابية وتبادلها فيما بينها لتسهيل رصد تنقل تلك الجماعات بين الدول الست وإجهاض العمليات الإرهابية قبل وقوعها وذلك بالاستفادة من الآلية الموجودة ضمن هيكل الحلف لهذا الغرض.

2- التفكير في تكوين جيش إلكتروني خليجي موحد لمواجهة الإرهاب الإلكتروني وذلك بالنظر إلى ما حققته دول الخليج العربي من تقدم ملحوظ بشأن الحكومة الإلكترونية خلال السنوات الماضية مما يزيد من مخاطر الإرهاب الإلكتروني.

3- تطوير الجهود الخليجية المشتركة لمواجهة الإرهاب البحري وخاصة أن دول الخليج لديها آليات مهمة في هذا الشأن منها مركز التنسيق البحري الذي تم تأسيسه في ديسمبر 2013م بين دول المجلس بهدف تنسيق التعاون وتبادل المعلومات والتواصل مع مركز الأمن البحري بجمهورية سنغافورة والذي يختص بعمليات الأمن البحري في دول شرق آسيا وبحر العرب، فضلاً عن تأسيس قوة الأمن البحري⁸¹ خلال القمة الخليجية الخامسة والثلاثون في المنامة وتعتبر تلك القوة على غرار قوات درع الجزيرة ولكن في الجانب البحري منها، ويلاحظ أن قدرات تلك القوة وأعدادها لم يتم تحديدها وإنما ترك لمستوى التهديد

القسم الثالث القضايا الإقليمية

التطورات الإقليمية

تقديم الملف

- 1- مضيق باب المندب وتحديات أمن الطاقة.
- 2- إعادة النظر في سياسات الدعم الاقتصادي الحكومي في العالم العربي: قطاع الطاقة نموذجاً.

تقديم الملف

أما المساهمة الثانية فهي بعنوان "إعادة النظر في سياسات الدعم الاقتصادي الحكومي في العالم العربي: قطاع الطاقة نموذجاً" ويقدمها الأستاذ عبد العزيز الدوسري، وتتمثل الفكرة الرئيسية لتلك المساهمة في أن العديد من الحكومات في بعض دول العالم قد دأبت على تقديم دعم حكومي لبعض السلع والخدمات المقدمة لمواطنيها وخاصة تلك الأساسية منها مثل الغذاء والوقود والإسكان، إلا أن هذا النمط من السياسات يعتمد بشكل أساسي على القدرة المالية للدولة، ففي حالة وجود وفورات مالية فإن ذلك يمنح الدولة قدرة على تقديم الدعم بكافة أشكاله إلا أنه في ظل ما تواجهه الدول من أزمات اقتصادية فإن الآلية الأولى التي تلجأ إليها هي إعادة النظر في الدعم ليس نحو الإلغاء الكامل ولكن تقنين الأمر بحيث يصل لمستحقه، ولم تكن الدول العربية ببعيدة عن تلك السياسات بل أن هناك نماذج لدول دأبت على بيع السلع الأساسية بمبالغ باهظة مثلت إرهاباً لميزانيتها العامة؛ الأمر الذي حداً بها لإعادة النظر في تلك السياسات ضمن منظومة متكاملة للإصلاح الاقتصادي، وتأسيساً على ما سبق يتناول هذا التقرير موضوع إعادة النظر في الدعم الحكومي في العالم العربي، من حيث تقديم خلفية مختصرة عن مفهوم الدعم الحكومي ثم تناول الآثار المترتبة على موازنات الدول العربية جراء سياسة الدعم وصولاً إلى مناقشة تعديل أسعار الطاقة وإعادة توجيه الدعم.

وتتكامل المساهمتان معاً لإثارة الجدل والاهتمام حول أحد أهم القضايا التي توليها دول مجلس التعاون أهمية بالغة وهي "الطاقة والتحديات التي تواجهها حالياً ومستقبلاً".

يتناول هذا الملف أبرز القضايا الإقليمية والعربية التي شهدتها المنطقة خلال النصف الأول من العام 2018م انطلاقاً من أن دول مجلس التعاون هي جزء لا يتجزأ من الأمن الإقليمي والعربي تتفاعل معه تأثراً وتأثيراً، وقد خصصت دورية دراسات هذا الملف للحدث عن قضيتين الأولى بعنوان "مضيق باب المندب وتحديات أمن الطاقة" وتقدمها د خديجة عرفة، وتدور الفكرة الرئيسية للمساهمة حول تحليل واقع ومستقبل التهديدات التي قد تعوق الملاحة في ذلك المضيق وخاصة من جانب الميليشيات الحوثية في اليمن، فعلى الرغم من أن ذلك المضيق يكتسب أهمية استراتيجية بالغة كونه يعد أحد ستة ممرات حيوية في العالم فإن تعطيل الملاحة في ذلك المضيق يعني بشكل مباشر توقف العمل في ممرات أخرى ومنها قناة السويس، وفي الوقت ذاته فإن أهمية المضيق تكمن في بقاء مضيق هرمز وقناة السويس متاحين للملاحة دون أي معوقات، أي أن العلاقة بين الممرات الثلاثة يحكمها الاعتماد المتبادل، وفي الوقت الذي تزداد فيه حركة التجارة العالمية عبر البحار فإن ذلك يتزامن مع زيادة الإرهاب البحري على نحو ملحوظ، فضلاً عن المخاطر الأخرى ليس أقلها القرصنة فعلى الرغم من انحسار مخاطر تلك الظاهرة خلال السنوات الأخيرة إلا أن ثمة تقارير صدرت خلال العام الحالي 2018م تفيد بزيادة مخاطر تلك الظاهرة مرة أخرى وزيادة معدلاتها، وبعيداً عن تلك التهديدات يمثل مضيق باب المندب نقطة تماس استراتيجي بين أمن الخليج والقرن الإفريقي الأمر الذي جعل تلك المنطقة ساحة لصراع وتنافس إقليمي-إقليمي، وإقليمي-دولي مما يثير العديد من التساؤلات ليس فقط حول واقع الصراع والصراع في تلك المنطقة بل ومساراته المستقبلية.

1- مضيق باب المندب وتحديات أمن الطاقة

د. خديجة عرفة⁽¹⁵⁴⁾

ملخص:

وقد خلصت الورقة إلى النتائج الثلاث التالية:

1- إن السيناريو الأرجح هو أن الميلشيات الحوثية لن تقدم على تلك الخطوة، حيث تدرك تماماً أن ذلك سيعني نهايتها فعلياً بصورة نهائية، وكل ما يتردد هو من قبيل الحرب النفسية وحرب الشائعات والتي يتضح حتى الآن أنها عديمة التأثير.

2- بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب فإن محيطه الجغرافي وخاصة في دول القرن الإفريقي قد تحول لساحة صراع إقليمي-دولي تعكسه تلك القواعد العسكرية العديدة المنتشرة في تلك المنطقة بما يعنيه ذلك من إمكانية الصدام بدلاً من التعاون فيما بين الدول التي أسست تلك القواعد حال تعارض مصالحها.

3- انطلاقاً من الأهمية التي تمثلها تلك المنطقة لأمن الطاقة العالمي، من المهم بعد انتهاء الحرب في اليمن وسيطرة القوات الشرعية، خاصة في ظل النجاحات الأخيرة المتحققة، إقامة مشروعات تنموية واستثمارية في المنطقة بما يصب في مصلحة اليمن، فضلاً عن تحقيق الاستقرار الإقليمي عموماً.

تدور الفكرة الرئيسية لهذا التقرير حول تحليل واقع ومستقبل التهديدات التي قد تعوق الملاحة في مضيق باب المندب وخاصة من جانب الميلشيات الحوثية في اليمن، فعلى الرغم من أن ذلك المضيق يكتسب أهمية استراتيجية بالغة كونه يعد أحد ستة ممرات حيوية في العالم فإن تعطيل الملاحة في ذلك المضيق يعني بشكل مباشر توقف العمل في ممرات أخرى ومنها قناة السويس، وفي الوقت ذاته فإن أهمية المضيق تكمن في بقاء مضيق هرمز وقناة السويس متاحيتين للملاحة دون أي معوقات، أي أن العلاقة بين الممرات الثلاثة يحكمها الاعتماد المتبادل، وفي الوقت الذي تزداد فيه حركة التجارة العالمية عبر البحار فإن ذلك يتزامن مع زيادة الإرهاب البحري على نحو ملحوظ، فضلاً عن المخاطر الأخرى ليس أقلها القرصنة البحرية التي ازدادت معدلاتها خلال السنوات الأخيرة، وبعبداً عن تلك التهديدات يمثل مضيق باب المندب نقطة تماس استراتيجي بين أمن الخليج والقرن الإفريقي الأمر الذي جعل تلك المنطقة ساحة لصراع وتنافس إقليمي-إقليمي، وإقليمي-دولي مما يثير العديد من التساؤلات ليس فقط حول واقع الصراع الصراع في تلك المنطقة بل ومساراته المستقبلية.

(154) الباحثة الدكتور خديجة عرفة، جمهورية مصر العربية.

مقدمة

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب:

يقع مضيق باب المندب بين اليمن وجيبوتي وأرتيريا. حيث يربط البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب، ويُعد المضيق رابطاً استراتيجياً بين البحر المتوسط والمحيط الهندي. هذا وبلغ عرض المضيق في أضيق نقطة 18 ميلاً، ويتراوح عمق الممر ما بين 100-200 م. ويتسم الممر بعرض وعمق مناسبين بشكل يسمح بمرور السفن وناقلات النفط على مسارين متعاكسين متباعدين.

هذا ويبدأ المضيق من رأس منهالي باليمن ويصل إلى رأس سيان في جيبوتي، ورغم وجوده بين دول ثلاث، إلا أن اليمن لها أفضلية من حيث التحكم بالمضيق وذلك بحجم امتلاكها لجزيرة "ميون أو بريم"⁽¹⁵⁷⁾ وهي جزيرة صغيرة تبلغ مساحتها 13 كم2 هذا وقد تحول المضيق إلى ممر مائي عالمي منذ افتتاح قناة السويس عام 1869م وبعيداً عن الأطماع التاريخية للسيطرة عليه، يحظى المضيق بأهمية اقتصادية واستراتيجية كبرى. فوفقاً لإحصاءات عام 2016م، يمر عبر المضيق يومياً 4,8 مليون برميل نفط، وهو ما يُمثل 4,9% من تجارة النفط العالمية ويُمثل أيضاً 8,15% من تجارة النفط العالمية البحرية. مع ملاحظة أن الكمية ازدادت مقارنة بعام 2011م حيث بلغت كمية النفط المنقول عبر المضيق 3,3 مليون برميل بمعدل زيادة بلغ 45,5% خلال خمس سنوات فقط، ووفقاً للإحصاءات فإن نحو 61% من العرض العالمي من النفط البالغ 97,2 مليون برميل يومياً يتم نقله بحرياً، وهناك عدد

هدّدت الميليشيات الحوثية في يناير 2018م بإغلاق مضيق باب المندب إذا ما استمرت المملكة العربية السعودية في التوجه نحو مدينة الحديدة⁽¹⁵⁵⁾ ذات الأهمية الاستراتيجية⁽¹⁵⁶⁾. ورغم ذلك تمكنت القوات اليمنية قبل نهاية يونيو 2018م مدعومة من قوات التحالف بقيادة المملكة، من السيطرة على مطار الحديدة، ولم تقم قوات الحوثي بتنفيذ تهديدها. أخذاً في الاعتبار أن هذا التهديد لم يكن الأول من نوعه، حيث سبق وهددت تلك الميليشيات في أكثر من مناسبة بإغلاق المضيق المائي، كما شهد العامان الأخيران بعض المحاولات من جانب الميليشيات الحوثية لإثارة القلاقل في منطقة باب المندب بهدف التأثير على حركة الملاحة في الممر الدولي ذو الأهمية الاستراتيجية البالغة بشكل قد يفرض تحديات على سياسات أمن الطاقة عالمياً.

وفي ضوء ما يتحقق من نجاحات حالياً على الأرض وتضييق الخناق على قوات الحوثي، يثار تساؤل مفاده: هل سيلجأ الحوثيون إلى تنفيذ هذا التهديد واختيار البديل الصعب. خاصة أن تنفيذ هذا البديل ستكون له تداعيات إقليمية وعالمية بالغة الخطورة. اختيار الحوثيين لهذا البديل من عدمه يتطلب أولاً التعرف على الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب، وكذلك التحديات التي يفرضها حالياً لأمن الطاقة العالمي، وكذلك تكلفة إقدام تلك الميليشيات على تنفيذ هذا التهديد، وذلك للتعرف على السيناريو الأرجح في هذا الشأن.

(157) جزيرة بركانية تقع في مدخل مضيق باب المندب، في عام 1967 صوت سكان بريم لينضموا لليمن الجنوبي الذي استقل في ذلك العام بعد أن كانت تخضع للدولة العثمانية، هذا وقد استعادت قوات التحالف جزيرة ميون من سيطرة الميليشيات الحوثية. وبعد استعادة السيطرة عليها في عام 2015 قامت الإمارات بإنشاء قاعدة عسكرية بها.

(155) الحديدة هي ثالث أكبر مدينة في اليمن ويوجد بها أكبر ميناء في البلاد.

(156) Drennan, Jimmy. THE GATE OF TEARS: INTERESTS, OPTIONS, AND STRATEGY IN THE BAB-EL-MANDEB STRAIT. January 30, 2018. <http://cimsec.org/gate-tears-interests-options-strategy-bab-el-mandeb-strait/35351> (accessed June 25, 2018).

تنمية ومحطات ترانزيت لخدمة السفن المتجهة لقناة السويس وغير ذلك، بحيث ظلت المنطقة محطة للتهريب وتجارة السلاح من الدول الإفريقية وإليها⁽¹⁶⁰⁾.

ثانياً: مضيق باب المندب وتحديات أمن الطاقة:

ارتكز الاقتراب التقليدي في التعامل مع قضية أمن الطاقة على أمن العرض Security of Supply من خلال التركيز على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع. وما يعنيه ذلك من تجنب أزمات الطاقة. إلا أن الاتجاهات الحديثة بدأت توسع من أبعاد المفهوم في ضوء العديد من التطورات والحوادث العالمية التي أكدت على أن أمن الطاقة يتأثر باعتبارات أخرى إضافة إلى أمن الإمدادات من بينها الإرهاب والنزاعات المسلحة وحوادث القرصنة أو ما أصبح يُطلق عليه "إرهاب النفط" وحتى الكوارث الطبيعية⁽¹⁶¹⁾. كما اتجه فريق إلى توسيع المفهوم ليشمل تأمين طرق وعمليات النقل بحيث أصبح يعرف المفهوم بأنه "تأمين تدفق كميات كافية من مصادر الطاقة يمكن الاعتماد عليها وبأسعار مستقرة"⁽¹⁶²⁾ حتى أنه في اجتماع مجموعة الثماني عام 2006م في سان بطرسبرج تم تعريف أمن الطاقة ليشمل "تأمين سلسلة عرض الطاقة بدءاً من اكتشاف مصادرها

المضائق البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية في مقدمتها مضيق هرمز ويمر عبره يومياً 31,4% من تجارة النفط البحرية العالمية، يليه مضيق ملقا ويمر من خلاله 27,2%، ثم قناة السويس بنسبة 9,3%، ويلهما مباشرة مضيق باب المندب بنسبة 8,15%⁽¹⁵⁸⁾ (ورغم كونه يأتي في الترتيب الرابع عالمياً من حيث حجم تجارة النفط البحرية العالمية التي تمر من خلاله، إلا أنه الأكثر قلقاً في ظل حالة عدم الاستقرار التي تحيط به).

وبشكل عام تتوقف أهمية المضيق على بقاء كل من مضيق هرمز وقناة السويس مفتوحين أمام الملاحة البحرية العالمية. خاصة أن 98% من السفن القادمة لقناة السويس من الجنوب إلى الشمال تمر عبر مضيق باب المندب.

هذا ووفقاً لإحصاءات عام 2017م فقد عبر قناة السويس من الجنوب إلى الشمال 430,6 مليون طن من النفط أقل من ثلث هذه الكمية بقليل (117,5 مليون طن) تتكون من مواد بترولية، 78% من هذه الكمية تأتي من منطقة الخليج العربي متجهة إلى دول عدة هي: تركيا، هولندا، إيطاليا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، إسبانيا، المملكة المتحدة، وبلجيكا⁽¹⁵⁹⁾ وبذلك تتضح أهمية مضيق باب المندب الاستراتيجية وأهميته في حركة النفط العالمية.

ورغم هذه الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب، فلم تتمكن اليمن من الاستفادة من هذه الميزة الاستراتيجية من خلال إقامة مشاريع

(160) باب المندب.. القوة الجغرافية التي جلبت الصراع العسكري لليمن. 1 فبراير، 2018. <http://alkhaleejonline.net/articles/1513843487329400400> (تاريخ الوصول 25 يونيو، 2018).

(161) Yergin, Daniel. "Ensuring Energy Security." Foreign Affairs, March/April 1, 2006: 69-82.

(162) Yi-Chong, Xu. China's energy security. August 22, 2006. <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10357710600696175> (accessed June 25, 2018).

(158) "WORLD OIL TRANSIT CHOKEPOINTS." U.S Energy information Administration. July 25, 2017. <https://www.eia.gov/beta/international/regions-topics.php?RegionTopicID=WOTC> (accessed June 25, 2018).

(159) قناة السويس: إحصائيات الملاحة. 2017. <https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/Downloads/DownloadsDocLibrarypdf> (تاريخ الوصول 25 يونيو، 2018).

1- القرصنة في البحر الأحمر

رغم تراجع معدلاتها بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، فقد أسهمت ظروف الحرب وعدم الاستقرار في اليمن في استغلال القرصنة الصوماليين لهذا الأمر والعودة لتنفيذ عدد من العمليات منذ بداية عام 2017م وبشكل عام فخلال الفترة من عام 2005م وحتى عام 2012م هاجم القرصنة نحو 700 سفينة قرب الصومال حيث تمكنوا من جمع 400 مليون دولار من خلال تلك الهجمات، هذه الحوادث أثارت قلق المجتمع الدولي وشكلت تهديداً لأمن الطاقة العالمي وحركة التجارة العالمية بحيث دفعت العديد من القوى الكبرى والمنظمات البحرية الدولية للتنسيق فيما بينها واتخاذ إجراءات للحيلولة دون تكرار تلك الحوادث. ومن ذلك مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في قوات المهام الخاصة بالاتحاد الأوروبي والناو، وتنفيذ العديد من الدوريات حول منطقة القرن الإفريقي بمشاركة القوات البحرية المشتركة، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية لإعداد أدلة بأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن، كما تضمنت الجهود وضع نظام تعقب واتصال بين السفن المارة قرب الصومال والوكالات البحرية المعنية وذلك بهدف مساعدة تلك السفن وإرشادها، إضافة إلى وضع آليات لنقل القرصنة الذين تم احتجازهم إلى الحكومات المتعاونة وذلك لمحاسبتهم على الجرائم التي ارتكبوها⁽¹⁶⁵⁾.

كما تضمنت تلك الجهود قيام القوات البحرية المشتركة بتحديد ممر دولي آمن يمكن للسفن المرور من خلاله. والقوات البحرية المشتركة

ثم إنتاجها إلى نقل منتجاتها⁽¹⁶³⁾ وبذلك فإضافة إلى توافر إمدادات الطاقة وبسعر مناسب، فإن تأمين طرق نقل مصادر الطاقة أصبح أحد الأبعاد المهمة في سياسات أمن الطاقة العالمية.

وبالنظر إلى مضيق باب المندب وفي ضوء أهميته الاستراتيجية لأمن الطاقة العالمي، فإن وضعية المضيق في الوقت الراهن تفرض عدة تحديات لأمن الطاقة العالمي، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تحيط بالمضيق وخاصة في كل من الصومال واليمن. فيما يتعلق بالصومال يتمثل التحدي الأبرز في عودة حوادث القرصنة الصومالية في البحر الأحمر، وفيما يتعلق باليمن يبرز التهديد فيما يقوم به الحوثيون، مع تضيق الخناق عليهم من قبل قوات الشرعية مدعومة بقوات التحالف، من التأثير على حركة الملاحة البحرية عبر الممر الدولي من خلال وضع ألغام بحرية وكذلك استهداف السفن التجارية وناقلات النفط المارة عبر المضيق.

هذا وقد حدد نائب الأدميرال كيفن دونجان، قائد القوات البحرية الأميركية بالقيادة المركزية وقائد الأسطول الخامس، المخاطر التي تواجه الملاحة في مضيق باب المندب في أعمال القرصنة، والأعمال الإرهابية التي قد يتم تنفيذها باستخدام قوارب صغيرة سريعة مزودة بأسلحة صغيرة ومفرقات، وكذلك استهداف السفن المارة من خلال صواريخ تُطلق من الأراضي اليمنية⁽¹⁶⁴⁾. وفيما يلي أبرز تلك التحديات:

(163) Makarychev, Andrey. Russia's Energy Policy: Between Security and Transparency. December 1, 2006. <http://www.ponarseurasia.org/memo/russias-energy-policy-between-security-and-transparency> (accessed June 25, 2018).

(164) Badam, Ramola Talwar. Policed maritime corridor will protect merchant ships passing through Gulf from pirates. September 30, 2017. <https://www.thenational.ae/uae/policed-maritime-corridor-will-protect-merchant-ships-passing-through-gulf-from-pirates-1.662826> (accessed June 25, 2018).

(165) Drennan, Jimmy. THE GATE OF TEARS: INTERESTS, OPTIONS, AND STRATEGY IN THE BAB-EL-MANDEB STRAIT. January 30, 2018. <http://cimsec.org/gate-tears-interests-options-strategy-bab-el-mandeb-strait/35351> (accessed June 25, 2018).

هذه الجهود ترتب عليها حدوث تراجع كبير في عمليات القرصنة وبالفعل فقد شهدت السنوات التالية منذ عام 2013م وحتى نهاية عام 2016م شبه غياب لحوادث القرصنة في البحر الأحمر. إلا أنه منذ عام 2017م بدأت تلك الحوادث في الظهور مرة أخرى.

ووفقاً للمكتب البحري الدولي International Maritime Bureau، فخلال عام 2017م قام قراصنة من الصومال بتسبع عمليات اعتداء على سفن، بالإضافة إلى حادثة قرصنة واحدة من اليمن. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال العام بلغ عدد الحوادث التي شهدتها العالم 180 حادثة قرصنة وهذا هو أقل معدل منذ عام 1995م حيث كان عدد الحوادث 188 حادثة، وخلال الربع الأول من عام 2018م شهد العالم 66 حادثة قرصنة نص ف هذا العدد تقريباً (32 حادثة) كان في قارة أفريقيا، بينما شهدت الصومال حادثة واحدة مقارنة بحادثتين خلال الربع الأول من عام 2017م. وقد تمثلت تلك الحادثة في إطلاق نار على إحدى السفن⁽¹⁶⁸⁾.

هذه الحوادث رغم محدودية عددها، إلا أنها أكدت أن القراصنة الصوماليين مجهزون عسكرياً بشكل جيد بأسلحة أتوماتيكية وأر بي جي وفي بعض الأحيان يستخدمون الزوارق الصغيرة. ورغم إن العدد محدود نتيجة للعمليات البحرية الجارية حالياً في المنطقة، إلا أنه يعني أيضاً أن القراصنة الصوماليين يستعدون لانتهاز أي ثغرة للقيام بعملياتهم واستئناف نشاطهم مرة أخرى. وهو الأمر الذي من شأنه التأثير على حرية الملاحة والتأثير على أمن الطاقة العالمي.

Combined Maritime Forces هي قوات بحرية متعددة الجنسيات وتضم 32 وتهدف بالأساس إلى تعزيز الأمن في نحو 2,5 مليون ميل مكعب من المياه الدولية في منطقة الشرق الأوسط، وتركز عملها بصورة أساسية في مجالات مكافحة الإرهاب ومحاربة القرصنة وحماية البيئة البحرية وغير ذلك. وجغرافياً تعمل في البحر الأحمر، الخليج العربي، خليج عدن، بحر العرب والمحيط الهندي. وتشتمل على ثلاث قوى إحداها "قوة العمل المشتركة 151" والمتخصصة في مكافحة القرصنة. وقد تأسست الأخيرة في يناير 2009م للقيام بعمليات مكافحة القرصنة، وفي مجال محاربتها للقرصنة في البحر الأحمر، فقد قامت القوات البحرية المشتركة بتحديد ممر آمن يمكن للسفن استخدامه والذي يتجنب قدر الإمكان المياه الإقليمية اليمنية حتى الوصول إلى باب المندب⁽¹⁶⁶⁾. وقد أطلق على هذا الممر "ممر النقل الموصي به دولياً" International Recommended Transit Corridor (IRTC)، ويبلغ طوله 910 كم ويبلغ اتساعه 37 كم.

ونظراً لأن هذا الممر يتوقف عند مضيق باب المندب، فقد تم وضع توسعة للممر من باب المندب وحتى جنوب البحر الأحمر، التوسعة الجديدة أطلق عليها Maritime Security Transit Corridor (MSTC)، ومن خلال تلك المسارات التي حددتها القوات البحرية المشتركة يتم توفير ممرات آمنة للسفن التجارية لتجنب المخاطر التي تواجه الملاحة البحرية في البحر الأحمر⁽¹⁶⁷⁾.

(166) Analysts say Iran could threaten oil flow through the strategic Bab el Mandeb strait but navy monitoring hopes to mitigate any risk. October 2, 2017. <https://www.hellenicshippingnews.com/analysts-say-iran-could-threaten-oil-flow-through-the-strategic-bab-el-mandeb-strait-but-navy-monitoring-hopes-to-mitigate-any-risk/> (accessed June 25, 2018).

(167) Ibid.

(168) ICC IMB Piracy and Armed Robbery Against Ships 1 January-31 December 2017. London: The ICC International Maritime Bureau, 2017.

2- انتشار الألغام البحرية

منذ بدء عمليات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية لاستعادة الشرعية في اليمن عام 2015م، لجأت الميلشيات الحوثية، وفي كل مرة يتم تضيق الخناق عليها، إلى توظيف مضيق باب المندب، ومن الأساليب التي انتهجتها وضع الألغام البحرية في مياه البحر الأحمر وتحديدًا منذ يناير 2017م مع بدء عملية "الرمح الذهبي"⁽¹⁶⁹⁾ والتي قامت بها القوات الموالية للرئيس اليمني عبدربه منصور هادي مدعومة بقوات التحالف بهدف استعادة السيطرة على المناطق الساحلية بما فيها ميناء المخا والحديدة⁽¹⁷⁰⁾.

هذا وتُعد الألغام البحرية واحدة من أقدم الأسلحة التي تستخدمها البحرية حيث تعد الأرخص والأكثر إتاحة والأكثر فتكاً ومن الصعب اكتشافها، كما أن البحرية الأمريكية هي الوحيدة التي لديها قدرة على محاربة الألغام البحرية.

وفقاً لتقرير مكتب الاستخبارات البحرية الأمريكية US Office of Naval Intelligence صدر في مارس 2017م، فقد حذر التقرير السفن التجارية من مخاطر الألغام البحرية في مضيق باب المندب قرب ميناء المخا.

وفي مارس 2017م أعلنت القوات البحرية الملكية السعودية عن اكتشافها ألغاماً طافية قرب شواطئ اليمن حيث تمت الإشارة إلى أنها رغم

كونها بسيطة الصنع، إلا أنها تُشكّل تهديداً ليس فقط للسفن التجارية ولكن حتى للمساعدات الإنسانية القادمة لليمن⁽¹⁷¹⁾.

وخلال النصف الأول من عام 2017م وقعت عدة حوادث نتيجة لوجود الألغام ترتب عليها وفاة أكثر من 10 أشخاص من المدنيين والبحارة.

3- "إرهاب النفط" وأمن الطاقة

عبر مضيق باب المندب

إضافة إلى حوادث القرصنة والألغام البحرية، نفذت الميلشيات الحوثية خلال العامين الماضيين العديد من الحوادث الإرهابية التي وُجّهت للسفن التجارية وناقلات النفط العابرة قرب السواحل اليمنية، وكان منها في 3 إبريل 2018م، حيث قامت ميلشيا الحوثي باستهداف شاحنة نفط سعودية في ميناء الحديدة، ووفقاً للسلطات السعودية فإن الناقلة كانت في المياه الدولية عندما تعرضت للهجوم الحوثي، مع ملاحظة أن الضربة لم تكن فعالة واستأنفت ناقلة النفط رحلتها شمالاً باتجاه قناة السويس⁽¹⁷²⁾.

وقد سبق تلك العملية دعوة حسين شريعتمداري، رئيس تحرير صحيفة كهان الإيرانية، الحوثيين إلى استهداف ناقلات النفط السعودية وتلك الخاصة

(169) هو الاسم الذي أطلق على العملية العسكرية التي نفذها الجيش الوطني اليمني والمقاومة الشعبية بإسناد التحالف العربي، انطلقت عملية الرمح الذهبي بدأت في 7 يناير 2017، وتولت دولة الإمارات ضمن التحالف العربي الدور الأكبر في العملية.

(170) Special Advisory :Naval mines and MBIEDs off Yemen. May 19, 2017. https://www.ukpandi.com/fileadmin/uploads/uk-pi/LP%20Documents/LP_Bulletins/170519_NYA_M_Special_Advisory_Yemen.pdf (accessed June 25, 2018).

(171) Saudi Forces Find More Naval Mines Off Yemen. May 9, 2017. <https://www.maritime-executive.com/article/saudi-forces-find-more-naval-mines-off-yemen#gs.cPKVKLQ> (accessed June 25, 2018).

(172) Sami Aboudi, Stephanie Nebbehay. Saudi oil tanker hit in Houthi attack off Yemen: coalition. April 3, 2018. <https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-attack/saudi-oil-tanker-hit-in-houthi-attack-off-yemen-coalition-idUSKCN1HA1RT> (accessed June 25, 2018).

الدولي أن إيران توفر صواريخ وأسلحة متقدمة للحوثيين وهو ما يمكنهم من استهداف السفن المارة في مضيق باب المندب، وكذلك استهداف مواقع استراتيجية داخل المملكة العربية السعودية⁽¹⁷⁶⁾. وتجدر الإشارة إلى استخدام الحوثيين لميناء الحديدة لنقل الأسلحة القادمة إليهم من اليمن⁽¹⁷⁷⁾.

ثالثاً: مضيق باب المندب وأمن الطاقة العالمي وسيناريوهات التحرك:

في ضوء الهزائم المتتالية التي تكبدها الميليشيات الحوثية خلال الآونة الأخيرة، وفي ضوء ما تم عرضه من الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب لأمن الطاقة العالمي، يصبح التساؤل هل بمقدور تلك الميليشيات تنفيذ تهديدها وإغلاق المضيق؟

الحديث عما إذا كان بمقدور تلك الميليشيات تنفيذ هذا التهديد أم لا يتطلب أولاً معرفة المبررات التي تطرحها هذه الميليشيات من وراء لجوئها لهذا البديل، وثانياً التعرف على تكلفة تنفيذ هذا البديل إقليمياً وعالمياً وعلى تلك الميليشيات ذاتها، وحليفهم الإيراني اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، وأخيراً تأثير ذلك على ديناميكيات الصراع الدائر في اليمن حالياً.

فيما يتعلق بالمبررات، وفقاً لهذا السيناريو، تروج ميلشيا الحوثي لادعاء مضمونه أن إغلاق المضيق أمام حركة الملاحة البحرية سيجعل الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً تمارس ضغوطاً

بالدول الأخرى المشاركة في التحالف⁽¹⁷³⁾. هذه التصريحات وغيرها أكدت الدعم الذي تقدمه إيران للحوثيين ليس فقط عسكرياً ولكن أيضاً فيما يتعلق بتحديد مجالات وخطط التحرك.

وفي الخامس والعشرين من يوليو 2018 م قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح أن الحوثيين هاجموا ناقلتي نفط سعوديتين في البحر الأحمر مما ألحق ضرراً طفيفاً بإحدهما وقال "أن المملكة سوف تعلق جميع شحنات النفط الخام التي تمر عبر مضيق باب المندب إلى أن تصبح الملاحية آمنة من خلال مضيق باب المندب" وقال "أن تهديدات الميليشيات الحوثية الإرهابية لنقلات النفط الخام تؤثر على حرية التجارة العالمية والملاحية البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر"⁽¹⁷⁴⁾. ومما يؤكد الدعم الإيراني للميليشيات الحوثية تصريح ناصر شعباني أحد قادة الحرس الثوري بالقول "لقد قلنا لليمنيين اضربوا ناقلتي نفط سعوديتين وبالفعل قاموا بضرب ناقلتي نفط تابعتين للسعودية في مضيق باب المندب"⁽¹⁷⁵⁾ والمقصود هنا هو إعطائه الأوامر للميليشيات الحوثية ما يؤكد الدعم الإيراني لتلك الميليشيات.

وقد سبق ذلك وفي 14 ديسمبر 2017م، وفرت السفارة الأمريكية نيكي هابلي مادة تثبت للمجتمع

(173) وفاء بيسوني. استهداف النفط ورقة إيرانية جديدة لتهديد أمن الخليج. 4 أبريل، 2018. <https://www.tahrirnews.com/posts/881075> (تاريخ الوصول 25 يونيو، 2018).

(174) السعودية تعلق جميع شحنات النفط عبر مضيق باب المندب. 27 يوليو 2018. تاريخ الوصول 2 أكتوبر، 2018. <http://www.alhayat.com/article/4594403>.

(175) قائد إيراني: أمرنا الحوثيين ضرب ناقلان نفط سعودية. 8 أغسطس 2018. تاريخ الوصول 2 أكتوبر، 2018. <http://yemen-now.com/news3071871.html>.

(176) Drennan, Jimmy. THE GATE OF TEARS: INTERESTS, OPTIONS, AND STRATEGY IN THE BAB-EL-MANDEB STRAIT. January 30, 2018. <http://cimsec.org/gate-tears-interests-options-strategy-bab-el-mandeb-strait/35351> (accessed June 25, 2018).

(177) Duraihami's fall will help secure Bab Al Mandeb. May 29, 2018. <https://gulfnnews.com/news/gulf/yemen/duraihami-s-fall-will-help-secure-bab-al-mandeb-1.2228557> (accessed June 25, 2018).

ما سيؤثر سلباً على كل من الدول المنتجة والمصدرة للنفط وتضرر اقتصادات الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتمد على النفط العربي.

يُضاف لذلك تأثير الاقتصاد المصري بشدة الذي يعتمد على إيرادات قناة السويس والتي بلغت 5,3 مليار دولار في عام 2017م⁽¹⁸⁰⁾ حيث ستتوقف حركة الملاحة بصورة شبه كاملة في قناة السويس. وهو أمر سيدفع مصر للتدخل في الصراع الدائر في اليمن من خلال قواتها البحرية، هذا وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لموقع Global FirePower فقد جاءت البحرية المصرية من بين أقوى 10 قوات بحرية في العالم، وذلك استناداً إلى عدد القطع البحرية التي تمتلكها حيث جاءت في الترتيب السادس عالمياً. وجاءت في الترتيب الأول عربياً وأفريقياً، حيث تمتلك البحرية المصرية 319 قطعة بحرية. سبقها في الترتيب كل من روسيا، إيران، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وكوريا الشمالية⁽¹⁸¹⁾ خاصة أن البحرية المصرية تشتمل على 9 فرقاطات، حاملتي طائرات، 23 كاسحة ألغام، 6 غواصات وغير ذلك. وبالتالي فسيُسهم تضرر المصالح المصرية بها إلى التدخل في الصراع اليمني للقضاء على التهديد الحوثي بصورة كاملة.

ومن الناحية السياسية، فإن إغلاق المضيق سيؤدي إلى تغيير الديناميكيات القائمة حيث سيتم تدويل الصراع ودخول أطراف أخرى على خط الصراع.

ومن الناحية العسكرية، سيُسهم هذا القرار في

على المملكة العربية السعودية ودول التحالف لوقف عملياتها العسكرية في اليمن نتيجة لتضرر مصالحها الاقتصادية من إغلاق المضيق⁽¹⁷⁸⁾.

وواقع الأمر أن ذلك الادعاء يخلو من المنطق بل أن الصحيح هو أن إقدام الميليشيات الحوثية على تلك الخطوة من شأنه أن يترتب تداعيات اقتصادية وعسكرية وسياسية بالغة الخطورة، فمن الناحية الاقتصادية، فإن مجرد الشروع في تنفيذ هذا البديل سيُصاحب ذلك ارتفاع فوري في أسعار النفط، حيث تُشير الدراسات إلى أنه في المدى الطويل تكون أسعار النفط موجهة بالأساس بعوامل العرض والطلب ويكون تأثير العوامل السياسية والاعتبارات الاستراتيجية أقل بكثير، عكس الوضع في الأمد القصير حيث يكون للاعتبارات السياسية وحتى الشائعات التأثير الأكبر على أسعار النفط وليس العرض والطلب⁽¹⁷⁹⁾.

كما أنه مع إغلاق المضيق سيكون البديل أمام ناقلات النفط المتجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أن تلجأ إلى بديل آخر وهو طريق رأس الرجاء الصالح، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع أيضاً في أسعار النفط نتيجة لارتفاع تكلفة التأمين وكذلك ارتفاع تكلفة الشحن حيث سيزيد وقت المرور عشرة أيام إضافية مقارنة بالطريق التقليدي الخاص بقناة السويس. وهو ما يعني زيادة سعر النفط ذاته، وزيادة تكلفة تأمين نقله، وزيادة تكلفة شحنه. وهو

(178) Dockx, Pieter-Jan. Blocking the Bab el-Mandeb Strait would be a strategic disaster for the Houthis. May 21, 2018. <https://www.middleeastmonitor.com/20180521-blocking-the-bab-el-mandeb-strait-would-be-a-strategic-disaster-for-the-houthis/> (accessed June 25, 2018).

(179) Telhami, Shibley. The Ties That Bind: Americans, Arabs, and Israelis after September 11. March/April 1, 2004. <https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2004-03-01/ties-bind-americans-arabs-and-israelis-after-september-11> (accessed June 25, 2018).

(180) 5,3 مليار دولار إيرادات قناة السويس في 2017. 4 يناير، 2017. https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201801041028964406 (تاريخ الوصول 25 يونيو، 2018).

(181) Total Naval Strength by Country. 2018. <https://www.globalfirepower.com/navy-ships.asp> (accessed June 25, 2018).

مواقع الرادارات الخاصة بالحوثيين على ساحل البحر الأحمر، وعقب ذلك نشرت الولايات المتحدة المدمرة "كول" التابعة للبحرية الأمريكية قبالة اليمن بهدف حماية الممر المائي حيث تقوم بتنفيذ دوريات هناك كما توفر الأمن للسفن المارة عبر المضيق⁽¹⁸³⁾ وبالتالي فمع إغلاق المضيق سيكون الرد الدولي عنيفاً وشديداً.

وفيما يتعلق بالموقف الإيراني، تدرك العواقب التي ستترتب على الإقدام على هذه الخطوة حيث ستؤدي إلى اندلاع حرب في المنطقة. ومن ثم فرغم كونها الحليف الأساسي والداعم للميليشيات الحوثية، إلا أنها تدرك ما ستواجهه من عزلة وعقوبات دولية في حال إقدام تلك الميليشيات على إغلاق مضيق باب المندب.

وعلى صعيد تأثير ذلك على الصراع في اليمن، فإن كل من الميليشيات الحوثية وحليفها الإيراني يدركون تماماً أن تنفيذ ذلك التهديد يعني تدويل الصراع في اليمن بما يعني مواجهة قوى عسكرية لا قبل لهم بها.

وخلاصة القول: أن الميليشيات الحوثية ليست لديها القدرة على إغلاق مضيق باب المندب، من ناحية أخرى فإن ذلك المضيق ومحيطه الجغرافي قد أضى ساحة لصراع إقليمي-دولي الأمر الذي قد يندربصدام بين أطراف ذلك الصراع، إلا أن هناك مصلحة أكيدة للأطراف الإقليمية والدولية في تحقيق استقرار وأمن ليس فقط المضيق ومحيطه الجغرافي بل أمن منطقة الخليج العربي والأمن الإقليمي عموماً.

توجيه ضربات للميليشيات الحوثية ستعجل من انتهاء الصراع لغير صالحهم، وفي هذا السياق سيتم الاعتماد بصورة أساسية على القواعد العسكرية الموجودة في جيبوتي والتي من أكثر دول الشرق الأوسط من حيث عدد القواعد العسكرية بها والتي تبلغ خمس قواعد هي: قاعدة فرنسية يتواجد بها 900 عسكري بإيجار سنوي 34 مليون دولار، وكذلك قاعدة أمريكية يوجد بها 4000 عسكري بإيجار سنوي 60 مليون دولار، وثالثة إيطالية يوجد بها 900 عسكري بإيجار سنوي 34 مليون دولار، ورابعة يابانية في أول تواجد لقوات يابانية خارج البلاد منذ الحرب العالمية الثانية ويوجد بها 600 عسكري بإيجار سنوي 30 مليون دولار، وخامسة صينية يتواجد بها 10 آلاف عسكري بإيجار سنوي 20 مليون دولار وتلك الأخيرة تم افتتاحها في أغسطس 2017م وهي أول قاعدة عسكرية صينية خارج البلاد. وفي عام 2016م رحبت جيبوتي بإنشاء قاعدة عسكرية سعودية بها⁽¹⁸²⁾ ويوضح هذا العدد من القواعد الأهمية التي توليها تلك الدول للمنطقة، ورغبتها في حماية مصالحها التجارية في مضيق باب المندب والذي تطل عليه جيبوتي. وهي القواعد التي يمكن استخدامها في حال حدوث أي ضرر لمصالح تلك الدول.

يُضاف لذلك وجود قوات بحرية دولية في المنطقة يمكنها التدخل وبسهولة في حال حدوث أي تهديد لحرية الملاحة البحرية في مضيق باب المندب، وهي لن تكون المرة الأولى، ففي عام 2016م وعندما تمت مهاجمة سفن أمريكية من قبل الميليشيات الحوثية قامت البحرية الأمريكية بالرد بقصف

(182) باب المندب.. القوة الجغرافية التي جلبت الصراع العسكري لليمن. 1 فبراير، 2018. <http://alkhaleejonline.net/articles/1513843487329400400> (تاريخ الوصول 25 يونيو، 2018).

(183) المرجع السابق.

2- إعادة النظر في الدعم الاقتصادي الحكومي في العالم العربي: قطاع الطاقة نموذجاً

الأستاذ عبد العزيز الدوسري⁽¹⁸⁴⁾

ملخص:

التغيير والمدة الزمنية للتغيير والإجراءات التعويضية للفئات الضعيفة.

ثانياً: التواصل بشكل فعال مع الرأي العام لترسيخ مبدأ المشاركة المجتمعية من خلال إشراك شرائح عديدة من المجتمع للتعرف على تكاليف وفوائد الدعم والخطط اللازمة لإصلاح أي خلل في تلك المنظومة الخاصة بالدعم.

ثالثاً: أهمية انتهاز مبدأ الشفافية عند رفع الدعم وتجنب اللجوء للتغييرات العشوائية، ويوصى بمبدأ التدرج في هذا الأمر وعدم القيام بتغييرات كبيرة ومفاجئة.

أولاً: خلفية حول الدعم الحكومي

تباين التعريفات حول ماهية الممارسات التي تعتبر دعماً حكومياً وكيفية احتسابها. إلا أنه في المجمل يمكن اعتبار أي إعانة مالية حكومية لأي قطاع اقتصادي دعماً حكومياً. سواء كان القطاع الاقتصادي إنتاجياً أو استهلاكياً، أو كان الدعم بصورة مباشرة أم غير مباشرة. ولأن الدعم الحكومي المالي يؤثر على أسعار/تكاليف مكونات الاقتصاد، يجد الاقتصاديون صعوبة في تحديد الأسعار الحقيقية المرجعية للسلع والخدمات ومن ثم معرفة حجم الدعم الذي تقدمه هذه الحكومات.

من التعريفات للدعم الحكومي هو بأنه أي إجراء لجعل أسعار المستهلكين أقل من سعر السوق أو

دأبت العديد من الحكومات في بعض دول العالم على تقديم دعم حكومي لبعض السلع والخدمات المقدمة لمواطنيها وخاصة تلك الأساسية منها مثل الغذاء والوقود والإسكان، إلا أن هذا النمط من السياسات يعتمد بشكل أساسي على القدرة المالية للدولة، ففي حالة وجود وفورات مالية فإن ذلك يمنح الدولة قدرة على تقديم الدعم بكافة أشكاله إلا أنه في ظل ما تواجهه الدول من أزمات اقتصادية فإن الآلية الأولى التي تلجأ إليها هي إعادة النظر في الدعم ليس نحو الإلغاء الكامل ولكن تقنين الأمر بحيث يصل لمستحقيه، ولم تكن الدول العربية ببعيدة عن تلك السياسات بل أن هناك نماذج لدول دأبت على بيع السلع الأساسية بمبالغ باهظة مثلت إرهاباً لميزانيتها العامة: الأمر الذي حدا بها لإعادة النظر في تلك السياسات ضمن منظومة متكاملة للإصلاح الاقتصادي، وتأسيساً على ما سبق يتناول هذا التقرير موضوع إعادة النظر في الدعم الحكومي في العالم العربي، من حيث تقديم خلفية مختصرة عن مفهوم الدعم الحكومي ثم تناول الآثار المترتبة على موازنات الدول العربية جراء سياسة الدعم وصولاً إلى مناقشة تعديل أسعار الطاقة وإعادة توجيه الدعم.

وقد خلص التقرير إلى النتائج التالية:

أولاً: هناك حاجة لوضع استراتيجية متكاملة. بحيث تتسم أي سياسة لتعديل أسعار الطاقة بالشمولية من حيث مراعاة درجة

(184) محلل بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

التوازن بين دعم شرائح معينة في الاقتصاد وتخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة.

أما فيما يتعلق بالدعم غير المباشر، فيصعب احتسابه نظراً لعدم وجود اعتماد مالي واضح في الميزانية يمكن الرجوع إليه. ويكثر الدعم غير المباشر أو الضمني في الدول المصدرة للطاقة كدول الخليج العربي والعراق والجزائر وغيرها. ففي هذه الدول تقوم شركات النفط الوطنية بإنتاج وتكرير وتسويق المنتجات النفطية إما محلياً أو دولياً عن طريق التصدير. ويكون الدعم الحكومي واضحاً عندما يتم تسعير المنتجات البترولية محلياً بسعر يحقق ربحاً، ولكنه في الغالب أقل من الأسعار الدولية التي تحصل عليها شركات النفط الوطنية عند تصديرها لهذه المنتجات. وفي كلتا الحالتين تحقق شركات النفط الوطنية ربحاً من تسويق المنتجات النفطية سواء محلياً أو تصديرها دولياً. إلا أن تسويق المنتجات محلياً بأسعار (مدعومة) يتسبب في فقدان إيرادات كانت من الممكن أن تصب في خزينة الدولة. ولكن بدلاً من تحقيق هذه الإيرادات، تسهم هذه المبالغ في دعم المواطنين بشكل غير مباشر وضمني على هيئة وفورات في تكاليف استهلاك الطاقة.

كما تمت الإشارة إليه سابقاً، يواجه الاقتصاديون صعوبات في تقدير حجم الدعم الحكومي نظراً لعدم توفر أسعار مرجعية يمكن الاستفادة منها لمعرفة نسبة الدعم الحكومي خصوصاً الدعم غير المباشر. في مجال الطاقة يستخدم صندوق النقد الدولي وغيره طريقة مبسطة لتقدير الدعم الحكومي عن طريق احتساب فارق السعر بين الأسعار المحلية للطاقة وأسعار الطاقة في الأسواق الأمريكية كأسعار مرجعية، مع مراعاة تكاليف الشحن واستثناء الضرائب. يقدر صندوق النقد الدولي أنه في عام 2015 م قدمت الدول العربية دعماً للطاقة بلغ 117 مليار دولار مما يشكل ربع

رفع أسعار المنتجين أعلى من سعر السوق، أو تقليل التكاليف للمستهلكين والمنتجين عن طريق الدعم المباشر أو غير المباشر⁽¹⁸⁵⁾.

وتنقسم أشكال الدعم من حيث النظرة إلى العبء المالي الذي يشكله على الموازنة العامة إلى قسمين رئيسيين. إلى دعم مباشر أو صريح يتمثل في اعتمادات مالية تدرج في الموازنة العامة للدولة على السلع والخدمات المدعومة. ودعم غير مباشر أو ضمني ويتمثل في تنازل الدولة عن جزء من الإيرادات العامة المستحقة من أجل خفض الكلفة المالية للسلع والخدمات التي يشملها الدعم إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع⁽¹⁸⁶⁾.

وإذا ما تم الأخذ بالتعريف السابق للدعم الحكومي، من السهل تصنيف الكثير من الممارسات الحكومية بأنها تدخل ضمن سياق التعريف. لتصبح من صور الدعم غير المباشر تقليل الضرائب على الشركات وسياسات الإنفاق الحكومي والتوريد من الشركات المحلية. بل وحتى توفير الشواغر في الوظائف الحكومية ووضع رواتب مجزية وتوفير الضمان الوظيفي.

ومن أوجه الدعم الحكومي وضع تسعيرات مختلفة للخدمات والسلع بين الشرائح الاقتصادية المتنوعة، كالقطاع السكني والقطاعات التجارية والصناعية. حيث تقوم الحكومة بوضع تسعيرات تفضيلية لشريحة دون الأخرى. فعلى سبيل المثال، تقوم الحكومة بدعم أسعار الكهرباء للقطاع السكني لتكون أقل من القطاع التجاري والصناعي أو العكس. وتهدف هذه السياسة من أجل تحقيق

(185) A. de Moor and P. Calamai, "Subsidizing Unsustainable Development", <http://www.cbd.int/doc/case-studies/inc/cs-inc-earthcouncil-unsustainable-en.pdf>.

(186) طارق اسماعيل، "سياسة الدعم الحكومي في الدول العربية". صندوق النقد العربي. [http://amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/term/\[\[vocab\]\]/term/\[\[language\]\]/العربية 8 مايو 2018.pdf](http://amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/term/[[vocab]]/term/[[language]]/العربية%208%20مايو%202018.pdf).

1. تحديد التكلفة المناسبة لمصدر الطاقة. فمن وجهة نظر أوبك، التي تمثل الدول المصدرة للطاقة والنفط على وجه التحديد، ترى أن أفضل طريقة هي مقارنة سعر منتجات الطاقة محلياً مع تكاليف الإنتاج لتحديد كمية الدعم المقدم بدلاً من اعتماد أسعار مرجعية أخرى.

2. تحديد السعر المرجعي المناسب للطاقة. على الرغم من تداول بعض من منتجات الطاقة دولياً كما تمت الإشارة إليه سابقاً. إلا أن هذه الأسعار تتقلب بشكل كبير وتعرض لتشوهات بسبب ظروف الأسواق وعوامل غير اقتصادية.

3. نموذج فارق السعر لا يأخذ بعين الاعتبار الدعم المقدم لمنتجات الطاقة. وهذا بحد ذاته يتسبب في إخفاء كمية الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة لمنتجات الطاقة سواء كانت تقليدية أم متجددة كما هو معلوم.

وهناك عوامل أخرى يجب عدم إغفالها وهي تذبذب الدولار مقابل العملات المحلية وتأثير ذلك على نتيجة نموذج فارق السعر. فتذبذب الدولار يتسبب في تغيرات كبيرة في أسعار الطاقة. وذلك يعود لكون أسعار الطاقة عالمياً خصوصاً النفط ومنتجاته مقومة بالدولار. ناهيك عن التذبذب الحاصل في أسواق النفط نفسها، والذي بدوره يزيد من صعوبة مقارنة البيانات السنوية الناتجة عن نموذج فارق السعر.

وهناك من يرى أنه فيما يتعلق بالدول المنتجة للطاقة، فإن توفيرها بأسعار محددة ومربحة، دون الأسعار الدولية لكن تفوق تكلفة الإنتاج، فذلك لا يعد دعماً. ويستند أصحاب ذلك الرأي على تعريف الدعم الحكومية حسب اتفاقية (الإعانات

الدعم الدولي المقدم لأسعار الطاقة الذي بلغ 436 مليار دولار. وكان نصيب الدول العربية المصدرة للنفط هو الأغلب من بين الدول العربية حيث بلغ 94 مليار دولار⁽¹⁸⁷⁾.

إلا أنه يجب التعامل بحذر مع الأرقام الناتجة من نموذج فارق السعر عند تقدير نسبة الدعم غير المباشر. حيث إن هذه الطريقة تحتسب الفرص الضائعة من تسويق المنتجات محلياً بدلاً من تسويقها دولياً للحصول على أسعار أفضل. وذلك صحيح في حالة توفر أسعار مرجعية يمكن اللجوء إليها، كحال النفط التي هي سلعة متداولة دولياً ويمكن معرفة سعرها من خلال معايير برنت وتكساس وديبي وغيرها. ولكن هناك مصادر للطاقة وخدمات حكومية غير متداولة دولياً ومن الصعب تحديد سعر مرجعي مناسب يمكن إدراجه في نموذج فارق السعر. فعلى سبيل المثال كيف يمكن احتساب السعر المرجعي للكهرباء والماء؟ وحتى لو تم استخدام سعر مرجعي بشكل تقديري، فهناك حالات قد يتعذر التصدير بسبب فقدان البنية التحتية اللازمة لذلك، كاعتماد موانئ لتصدير الغاز الطبيعي أو شبكات ربط كهربائية وغيرها. وعليه تصبح مسألة الفرص الضائعة غير واقعية لعدم توفر بدائل لتسويق مصادر الطاقة عدا الأسواق المحلية.

في تقرير مشترك صدر عن وكالة الطاقة الدولية وأوبك ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي⁽¹⁸⁸⁾ تضمن خلاصة مناقشات هذه الإشكالات حول نموذج فارق السعر. والتي تم تحديدها في ثلاث نقاط رئيسية:

(187) IMF, "If Not Now, When? Energy Price Reform in Arab Countries; April 2017 Rabat, Morocco", <http://www.imf.org/~media/Files/Publications/DP/2017/GCC-Energy-Pricing-Reforms.ashx>.

(188) IEA, OPEC, OECD and World Bank, "Analysis of the Scope of Energy Subsidies and Suggestions for the G-20 initiative", <https://www.oecd.org/env/45575666.pdf>.

معدلات النمو وارتفاع التكاليف المعيشية والتجارية وتراجع الانفاق الرأسمالي للقطاع الخاص والتضخم بشكل عام وغيرها. فقد حققت سياسة دعم الأسعار الكثير من الأهداف التنموية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بسبب استقرار تكاليف الطاقة محلياً مقارنة بالأسعار العالمية. ومكنت أسعار الطاقة المدعومة الأفراد من الحصول على خدمات كثيرة لم تكن ممكنة في السابق. وكذلك سهلت قيام الكثير من الصناعات التي تعتمد على استهلاك الطاقة بشكل رئيسي.

لكن من جانب الإنفاق الحكومي، غالباً ما تؤدي سياسات دعم الأسعار إلى تكاليف باهظة إما مباشرة أو ضمنية. مما يقلل من قدرة الحكومة على ضبط أوضاعها المالية وتوجيهها إلى برامج إنفاق تدعم النمو والوظائف. لذلك تسبب توفير الدعم لأسعار الطاقة في العديد من التبعات والتكاليف غير المقصودة. كالتشجيع على الإفراط في الاستهلاك وتقليل الحوافز لزيادة الكفاءة وتقويض جهود التنوع الاقتصادي والتنافسية بسبب تعزيز قطاعات اقتصادية ذات استهلاك عالٍ للطاقة.

فوفرة الطاقة بأسعار منخفضة تسببت في زيادة الطلب عليها بشكل كبير. علاوة على ذلك تسببت أسعار الطاقة المنخفضة في الحد من تبني سياسات ترشيد الاستهلاك. وأيضاً، أدت الأسعار المنخفضة للطاقة في تراجع الاستثمار في مشاريع الطاقة من قبل القطاع الخاص لعدم جدوى الكثير من المشاريع في ظل الأسعار المنخفضة.

وهناك خسائر غير مباشرة للدول المصدرة للطاقة، كالدول النفطية، حيث يحل الاستهلاك المحلي مكان التصدير. وبدلاً من حصول الدول المصدرة على الأسعار العالمية مقابل إنتاجها للطاقة، تقوم الأسواق المحلية بشراء هذه المنتجات بأسعار مخفضة مما يتسبب في (خسائر) ولو كانت ضمنية

والإجراءات التعويضية) الصادرة عن منظمة التجارة العالمية⁽¹⁸⁹⁾، حيث ينص التعريف على مكونات ثلاثة رئيسية يجب أن تتوافر جميعها في الممارسة الحكومية ليتم تصنيفها كدعم حكومي. أولاً يجب أن تشمل على مساهمة مالية واضحة، ثانياً أن تكون المساهمة من قبل جهة رسمية تمثل عضواً في المنظمة وفي إطار حدوده الإقليمية، ثالثاً أن تمنح هذه المساهمة فائدة لجهة أخرى.

وعلى هذا الأساس قد يحتج البعض حول تصنيف أسعار الطاقة المنخفضة في الدولة المنتجة لها بأنها تمثل دعماً حكومياً. وهذا ينطبق على جميع السلع التي تكون محلية المنشأ وتختلف أسعارها بين الأسواق المحلية والدولية. بل إنه من غير المستغرب في عالم التجارة أن يتم إبرام اتفاقيات طويلة الأمد بأسعار تفضيلية، كحال صفقات الغاز الطبيعي المسال ومنتجات التعدين وغيرها، وذلك لضمان الحصص السوقية وضمان عوائد مستقرة.

ثانياً: الآثار المترتبة على موازنات الدول العربية

تمارس الكثير من دول العالم الدعم لأسعار الطاقة، حيث إن حصول الأفراد والقطاع الخاص على الطاقة يرتبط بشكل مباشر بالمستوى المعيشي والتنمية الاقتصادية لهذه الدول. لذلك تقوم الكثير من دول العالم بتوفير الطاقة محلياً بأسعار منخفضة ومستقرة بالرغم من تذبذب أسعارها في الأسواق العالمية. ومن بين دول العالم تبرز مجموعة الدول العربية من ناحية كمية الدعم المقدم.

تدرك الدول العربية أهمية استقرار أسعار الطاقة لتفادي أي اضطرابات في اقتصاداتها. كتراجع

(189) WTO "Agreement on Subsidies and Countervailing Measures ("SCM Agreement")", https://www.wto.org/english/tratop_e/scm_e/subs_e.htm.

وغير مباشرة كما تمت الإشارة إليه سابقاً.

وهناك إشكالات أخرى تتعلق بموازنات الحكومات العربية، حيث إن تكرار نفقات دعم الطاقة أدى إلى استمرار العجز في الموازنات لسنوات متتالية. وعلى إثر ذلك تقوم الدول العربية بتغطية هذا العجز عن طريق الاستدانة. ومع تكرار العجزات في الميزانية وتواصل الاستدانة. بدأ بند خدمة الدين في الميزانية في التضخم إلى جانب بنود الدعم مما قلل من قدرة الحكومات في الانفاق على مشاريع وبرامج تدعم النمو وخلق الوظائف إلى جانب الخدمات الأساسية كالتيقلم والصحة وغيرهما.

فمنذ بداية الألفية الجديدة، اتخذت أسعار الطاقة العالمية مساراً تصاعدياً وشهدت المنطقة العربية نمواً اقتصادياً مصحوباً بارتفاع في معدلات استهلاك الطاقة. أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف دعم أسعار الطاقة على ميزانيات الدول العربية. ففي مصر على سبيل المثال وصلت قيمة الدعم الحكومي للسنة المالية 2013م - 2014م⁽¹⁹⁰⁾ إلى 21 مليار دولار ما يعادل 19,5% من إجمالي موازنة الدولة⁽¹⁹¹⁾. وفي المغرب بلغ الدعم الحكومي أعلى مستوى عام 2012م حيث قارب من قيمة العجز الكلية للموازنة، ليتساوى مع الانفاق على الاستثمار، ويتجاوز الإنفاق على التعليم والصحة

مجتمعين⁽¹⁹²⁾. وكذلك الأمر في اليمن، ففي ميزانية السنة المالية 2013م/2014م بلغ الدعم الحكومي 3.5 مليار دولار. وهو رقم يعادل ثلث ميزانية اليمن ويفوق عجز الميزانية البالغ 3.2 مليار دولار لتلك السنة المالية⁽¹⁹³⁾، وتكرر هذه الأرقام بصورة متفاوتة في العديد من الدول العربية لاسيما المستوردة للطاقة.

في سياق آخر، أدت سياسات الدعم الحكومي لأسعار الطاقة إلى إحجام المستثمرين عن الدخول في مشاريع الطاقة بشتى أنواعها في بعض الدول العربية. وما يترتب عليه من عدم زيادة مستويات إنتاج وتطوير حقول النفط والغاز وشبكات توليد ونقل الكهرباء وغيرها من مشاريع الطاقة. بالإضافة إلى إضعاف الإيرادات الحكومية. وذلك لأن أسعار الطاقة المدعومة تؤثر سلباً على جاذبية الكثير من مشاريع الطاقة لشركات القطاع الخاص. خصوصاً إذا ما كان إنتاج هذه المشاريع سيتم تسويقه محلياً وبأسعار مدعومة. تواجه مشاريع الغاز الطبيعي أكبر تحدٍ بسبب هذه العوائق. حيث إن كثيراً من موارد الغاز الطبيعي أصبحت غير مجدية ولم يتم الاستفادة منها وتطويرها بسبب عدم جاذبية العقود الحكومية.

تعتمد اقتصادات الدول العربية على النفط والغاز بشكل كبير مما يعرضها لصدمات تغير الأسعار الدولية صعوداً وهبوطاً. يختلف تأثير الدول العربية

(192) IMF, Morocco : 2013 Article IV Consultation-Staff Report; Press Release; and Statement by the Executive Director for Morocco. <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Morocco-2013-Article-IV-Consultation-Staff-Report-Press-Release-and-Statement-by-the-41401>.

(193) Mohammed Ghabari and Rania El Gamal, "Army breaks up protests as Yemen raises fuel prices", <https://www.reuters.com/article/us-yemen-budget-subsidies/army-breaks-up-protests-as-yemen-raises-fuel-prices-idUSKBN0FZ1E120140730>, MEES, "Yemen Oil Minister Replaced As Fuel Crisis Deepens", <https://www.mees.com/2014/6/20/geopolitical-risk/yemen-oil-minister-replaced-as-fuel-crisis-deepens/e595fd10-4932-11e7-b000-97effca62854>.

(190) السنة المالية تختلف بدايتها ونهايتها من دولة إلى أخرى ومن طبيعة نشاط إلى أخرى في مصر جميع المنشآت التي لا تملكها الدولة تبدأ من أول يناير من السنة الميلادية وتنتهي في آخر ديسمبر للسنة الميلادية، أما بالنسبة للقطاعات الحكومية والمنشآت التي تملكها الدولة تبدأ السنة المالية من أول يوليو وتنتهي آخر يونيو في السنة التالية.

(191) MEES, "Egypt Looks to Reform To Attract Investment, Boost Growth", <https://www.mees.com/2014/7/18/economics-finance/egypt-looks-to-reform-to-attract-investment-boost-growth/e5696b50-4932-11e7-8d0d-cd3063223952>.

حساب الطبقات الفقيرة. تشير بيانات صندوق النقد الدولي⁽¹⁹⁵⁾ إلى تلقي فئة 20% الأقل دخلاً في كل من مصر والأردن وموريتانيا والمغرب واليمن ما يعادل 1-7% من إجمالي الدعم الحكومي، بينما تتحصل الفئة 20% الأعلى دخلاً على 42-77%. في مصر على سبيل المثال، يحصل 40% من أقل فئات الشعب دخلاً على 3% من إجمالي دعم وقود السيارات و7% من إجمالي دعم الغاز الطبيعي و10% من إجمالي دعم الديزل. بينما تتحصل شريحة 20% الأعلى دخلاً في مصر على 60% من إجمالي الدعم الحكومي، ويعود فارق تحصيل الدعم بين الفئات المجتمعية إلى عدة أسباب أهمها: (1) إن ارتفاع الدخل يرافقه اختلاف في نمط المعيشة (امتلاك سيارة خاصة والاستغناء عن المواصلات العامة) (2) ويرافق ارتفاع الدخل أيضاً ارتفاعاً في معدلات استهلاك الطاقة (3) عدم توافر البنية التحتية لإيصال الكهرباء والغاز لبعض المناطق متدنية الدخل.

في مجال الطاقة على الأقل، تظهر بشكل واضح إشكالية الدعم الحكومية وإيصاله للفئات المستحقة. إلا أن هذه الظاهرة أقل بشكل كبير في بقية برامج الدعم الحكومي. ويعود ذلك لطبيعة الدعم المقدم لبقية السلع والخدمات كدعم بعض أنواع المواد الغذائية. فهذه المواد الغذائية المدعومة عادة ما تكون دون مستوى المواد الغذائية للفئات عالية الدخل، وعليه ففي الغالب لا تشهد برامج دعم الغذاء ذات التشوهات الحاصلة في برامج دعم الطاقة.

تفتقر الدول العربية لبرامج دعم فعالة توفر الضمان الاجتماعي اللازم للفئات المستحقة. مما أدى لعدم فعالية برامج الدعم العامة المعمول بها حالياً واستفادت فئات غير مستحقة للدعم على حساب الفئات الأكثر استحقاقاً. فالسياسات

من صدمات الأسعار إما في هيئة تراجع للإيرادات أو ارتفاع فاتورة الدعم. ونظراً لطبيعة أسواق الطاقة المتذبذبة، تشكل صدمات الأسعار أحد المخاطر لاستقرار موازنات الدول العربية.

قد يظن البعض أن الدول العربية المصدرة للطاقة هي المعنية بشكل رئيسي بصدمات الأسعار، إلا أن الدول العربية المستوردة للطاقة معنية أيضاً. وذلك يعود لطبيعة صدمات أسعار الطاقة وعلاقتها بتزايد النشاط الاقتصادي. فحسب صندوق النقد الدولي⁽¹⁹⁴⁾ يصادف تزايد النشاط الاقتصادي للدول العربية المستوردة للطاقة ارتفاعاً في أسعار الطاقة ومعدلات استهلاكها. مما يزيد من عبء الدعم الذي تقدمه الحكومات. وهذا بعد ذاته عامل يضر باستقرار الوضع المالي لهذه الدول ويعمل على إضعاف زخم النمو الاقتصادي لهذه الدول.

ثالثاً: تعديل أسعار الطاقة وإعادة توجيه الدعم

يدافع الكثيرون عن الدعم الحكومة بشكل عام لكونه يمثل شبكة أمان اجتماعي ضمن توفر الطاقة للكثير من فئات المجتمع الضعيفة. بل حتى معارضة سياسات الدعم الحكومي لا ينكرون هذه الإيجابيات، وإنما يتحدثون عن الإشكالات المذكورة في القسم السابق. ويشير بعض منتقدي سياسات الدعم الحكومي أيضاً إلى استفادة الفئات الغنية والقطاعات التجارية/الصناعية لغالب مبالغ الدعم. يشكل دعم المنتجات البترولية أبرز ظاهرة لاستفادة الطبقات المتوسطة والغنية للدعم على

(194) IMF, "Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead", <https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2016/12/31/Subsidy-Reform-in-the-Middle-East-and-North-Africa-Recent-Progress-and-Challenges-Ahead-41548>.

(195) Ibid.

إلا أن التحويل النقدي المباشر يحوي أقل السلبات عن بقية البدائل ويحقق العدالة الاجتماعية وحرية التصرف للفرد. فبطاقات التموين أو وضع كوتا للمواد الاستهلاكية ممارسات تسبب تشوهات اقتصادية، وتعتبر وسائل أقل فعالية من التحويل المالي المباشر ومكلفة من الناحية الإدارية. بينما إنشاء نظام للتحويلات النقدية يستلزم تكلفة مبدئية لإنشائه ويمكن التعديل عليه لاحقاً بسهولة. يؤكد صندوق النقد الدولي على إن الدعم الحكومي الموجه على هيئة تحويلات نقدية مباشرة من أنجع الطرق للدعم الحكومي حيث يقدر الصندوق أنه بإمكان الدول العربية زيادة قدرة الانفاق بنسبة 50-75% للفئة 40% من السكان الأدنى دخلاً، مقارنةً بتحويل هذه المبالغ إلى برامج الدعم العامة المعمول بها حالياً للطاقة والغذاء وغيره.

ومن سلبيات نظام التحويلات النقدية هي خلق حالة عدم الرغبة في العمل كما ذكرنا قبل قليل. أيضاً قد يتحول برنامج التحويلات النقدية بسبب ضعف الرقابة، إلى أداة لتحقيق مكاسب سياسية. أو بسبب سوء التنظيم قد يتم إدراج فئات غير مستحقة للدعم أو حرمان فئات تستحق الدعم من الاستفادة منه.

في ظل الضغوط المالية على الموازنات الحكومية، اتجهت أغلب الدول العربية النفطية وغير النفطية لسياسات تعديل/تصحيح أسعار الطاقة اعتمدت الدول العربية بشكل رئيسي على رفع الدعم وتقليله في محاولة لتحسين الوضع المالي للموازنات العامة وهوما يوضحه الجدول التالي:

وقد شكلت هذه الخطوة تحدياً كبيراً للكثير من الدول العربية المصدرة والمستوردة للطاقة. فعلى الرغم من عدم كفاءة برامج الدعم الحالية، فإن أي تغيير للوضع الحالي يعتبر مهمة ذات حساسية اقتصادية وسياسياً وتتطلب تخطيط

الحالية أدت للإضرار بالموازنات العامة وشجعت زيادة الاستهلاك ولم تحقق بشكل فعال الهدف المرجو منها.

من أشكال برامج الدعم الفعالة هي التحويلات النقدية المباشرة. ينصح صندوق النقد والبنك الدوليين بالتحويل النقدي المباشر بدلاً عن برامج الدعم المعمول بها حالياً. في دراسة للبنك الدولي حول الدعم في مصر⁽¹⁹⁶⁾ أظهرت نماذج رياضية إمكانية خفض الفقر في مصر بنسبة الثلث عن طريق تقليل الدعم الحكومي للطاقة بنسبة 50% وتوزيعه بالتساوي على السكان. وفي حالة تخصيص الفئات الأكثر استحقاقاً للتحويل النقدي، فستقلص نسب الفقر بشكل أكبر.

وفي السياق نفسه، قام صندوق النقد الدولي بدراسة في عام 2011م للأردن، حيث تم استبدال الدعم الحكومي للطاقة والخبز والماء تدريجياً بتحويلات نقدية محددة للفئات المستحقة. أظهرت هذه الدراسة إمكانية تحسين الوضع المعيشي لنسبة 40% من الفئات الأقل دخلاً من السكان، بل وتحقيق توفير في الميزانية الحكومية يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وهناك بدائل أخرى عن النمط الحالي للدعم غير التحويل النقدي المباشر. إلا أنها كلها متشابهة من حيث الحاجة لتوجيه الدعم للمستحقين بشكل دقيق. وذلك يتطلب إجراءات إدارية وأنظمة تضمن وصول الدعم لمستحقه ومنع غير المستحقين من أخذ الدعم. كذلك، يجب أن تراعي هذه الأنظمة عدم خلق حالة من الاعتماد على الدعم الحكومي كبديل عن الوظيفة. وأيضاً مراعاة تغير المستوى المعيشي للفرد لمراجعة استحقاقه للدعم من عدمه.

(196) World Bank, "Egypt—Toward a More Effective Social Policy: Subsidies and Social Safety Net", http://siteresources.worldbank.org/INTPSIA/Resources/490023-1171551075650/Egypt_PPSIA_121605.pdf.

سيتسبب رفع الدعم، في حال عدم وجود إجراءات تعويضية مناسبة، إلى ارتفاع مباشر في تكاليف الطاقة وارتفاع غير مباشر في أسعار الخدمات والسلع. وهذه الأضرار لن تكون محصورة للطبقة الفقيرة فحسب، بل سيتعدى تأثيرها للطبقة المتوسطة. ومن المتوقع أيضاً أن تشهد هذه السياسات الحكومية رفضاً من قبل جهات متعددة

دقيق وإرادة سياسية من أجل انجاحها. لأنه من دون إجراءات تعويضية، سيتسبب ارتفاع أسعار الطاقة في تقليل دخل للفرد والإضرار بقدرته الشرائية. فإذا كانت أسعار الطاقة المدعومة تحقق منفعة أكبر لشرائح المجتمع الثرية، فإن رفع الدعم سيسبب ضرراً مضاعفاً بشكل أكبر للشرائح الأقل دخلاً في المجتمع.

جدول رقم (1) يوضح دعم أسعار الطاقة في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التغيير	2016م	2013م	
3.5-	3.5	7.0	الدول المصدرة للنفط
5.0-	4.4	9.4	السعودية
3.2-	5.3	8.5	الجزائر
5.5-	2.2	7.7	العراق
4.4-	3.0	7.4	عمان
0.5-	6.8	7.3	الكويت
3.1-	3.8	6.9	البحرين
1.3-	3.8	5.1	قطر
1.3-	0.7	2.0	الإمارات
-3.4	2.9	6.3	الدول المستوردة للنفط
5.9-	4.1	10.0	مصر
0.8	6.7	5.9	لبنان
1.8-	2.8	4.6	تونس
1.8-	1.6	3.3	الأردن
2.7-	0	2.7	السودان
0.9-	0.2	1.0	المغرب
0.3	1.0	0.7	موريتانيا
0	0.4	0.4	جيبوتي

المصدر: (IMF 2017، 19)

توصيات ختامية:

من أجل إنجاح عملية تعديل أسعار الطاقة هناك عدة أمور مهمة يجب أن تأخذها الدول العربية بعين الاعتبار. حيث وضع صندوق النقد الدولي خمس نقاط رئيسية كدروس مستفادة من تجارب سابقة في تطبيق سياسات مماثلة⁽¹⁹⁷⁾.

أولاً، الحاجة لوضع استراتيجية متكاملة. يجب أن تتسم أي سياسة لتعديل أسعار الطاقة بالشمولية من حيث مراعاة درجة التغيير والمدة الزمنية للتغيير والإجراءات التعويضية للفئات الضعيفة. من النتائج السلبية لسياسات رفع الدعم الكبيرة والمتعجلة هي الحاجة للعدول عنها بعد تطبيقها نظراً لاحتمالية وجود رفض شعبي أو إحداثها لأضرار غير مقصودة للقطاع الخاص. لذلك يتوجب على من يضع سياسات رفع الدعم الأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد المتعلقة بها ومدى تأثيرها على مكونات الاقتصاد.

ثانياً، وضع إجراءات تعويضية مناسبة. بالرغم من كون سياسات دعم الطاقة الحالية غير فعالة وتستفيد منها الفئات الأعلى دخلاً. إلا أن الغاءها سيلحق ضرراً بالغاً بالفئات متدنية الدخل. لذلك، عند تعديل أسعار الطاقة يجب وضع إجراءات تعويضية تتناسب مع أسعار الطاقة الجديدة. بل يجب أن تشمل الإجراءات التعويضية من يتضرر بشكل غير مباشر بسبب حصول التضخم من أسعار السلع والخدمات أو عملية تسريح من الوظائف من قبل القطاعات التجارية المتضررة من ارتفاع الأسعار. إن الطريقة المثلى للتعويض هي التحويلات النقدية المباشرة للمستحقين.

من القطاع الخاص، كغرف التجارة والقطاعات الأشد تأثراً بأسعار الطاقة، خصوصاً إذا ما وجدت الأخيرة صعوبة في التكيف من التغيير المفاجئ في أسعار الطاقة.

بإمكان الدول العربية الاستفادة من المبالغ التي كانت مخصصة لدعم أسعار الطاقة، للتخفيف الأضرار المتوقعة من سياسة رفع الدعم. فبعد رفع الدعم الحكومي مباشرة، خصوصاً إذا ما كانت عملية تعديل الأسعار ناجحة وقابلة للاستمرار، سيتحسن الوضع المالي لموازنة الدولة وستتمكن من تحويل هذه الموارد المالية إلى برامج للإنفاق الحكومي في الاستثمار أو تطوير وتوسيع شبكات الضمان الاجتماعي أو تسديد الديون وخفضها.

من أبرز الجهات التي يمكن تحويل الموارد المالية الجديدة إليها هي الاستثمار في البنية التحتية والصحة والتعليم والتدريب المهني. وسينعكس هذا إيجاباً على معدلات البطالة وزيادة رأس المال البشري. الذي بدوره سيقوي النمو الاقتصادي من خلال تقليل استنزاف الموارد المالية في سبيل الاستهلاك الغير منتج. وتحويلها للاستثمار في مجالات اقتصادية إنتاجية ومن ثم زيادة إيرادات الدولة بشكل غير مباشر.

وبالإمكان أيضاً تحويل الموارد المالية الناتجة عن تقليل الدعم إلى سداد الدين العام أو تخفيف العجز في الموازنة. وهذا بدوره سيحسن من الوضع المالي الحكومي ويعزز من القدرة في المستقبل على تقليل بنود خدمة الدين وزيادة الإنفاق في مجالات أخرى.

(197) IMF, "If Not Now, When?".

الأسعار بمسايرة الأسعار الدولية صعوداً ونزولاً دون تدخل الجهات الرسمية.

خامساً، التدرج في رفع الدعم. يتوجب عند تعديل أسعار الطاقة عدم القيام بتغييرات كبيرة ومفاجأة. وذلك لعدم إحداث أي صدمة وخلق حالة من الاستياء والقلق. والتي بدورها قد تتسبب التراجع عن بعض القرارات أو حتى التخلي كلياً عن تعديل أسعار الطاقة. حيث تظهر التجارب الدولية أن التدرج في رفع الدعم ساعد في تأقلم الأفراد والقطاع الخاص مما ساهم في إنجاح عملية تعديل الأسعار.

وذلك لأنها تمنح المستفيد من التحويل النقدي الحرية في التصرف به وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى كونها بديلاً يوفر مبالغ كثيرة من الميزانية العامة بعد استثناء الفئات الغنية من الدعم.

ثالثاً، التواصل بشكل فعال مع الرأي العام لكسب تأييده. من أهم عوامل نجاح أي عملية تعديل لأسعار الطاقة هو التأييد الشعبي عن طريق اشراك شرائح عديدة من المجتمع وخاصة الجهات الاقتصادية. ومن أجل تحقيق ذلك يتوجب على الجهات الرسمية التواصل بشكل شفاف وواضح حول تكاليف وفوائد الدعم والخطط اللازمة لإصلاح أي خلل في منظومة الدعم. كل ذلك سيسهم في الاستعداد والتكيف مع الوضع الجديد.

رابعاً، وضع آلية لرفع الدعم. ويقصد بالآلية هنا هو وضع طريقة شفافة لتحديد مسار أسعار الطاقة وعدم اللجوء للتغييرات العشوائية. سيكون الهدف من الآلية هو تمكين منتجي ومستهلكي الطاقة على حد سواء من معرفة الأسس التي يتم تحديد أسعار الطاقة من خلالها. وأيضاً لإزالة اللبس والغموض وحالة اللابيقين التي قد تصيب الأفراد والقطاع الخاص حول مستقبل أسعار الطاقة. والهدف الآخر من وضع آلية محددة لأسعار الطاقة هو لإبعاد الطابع السياسي عن تغييرات أسعار الطاقة. فالتغييرات الارتجالية تحول مسألة الدعم من مسألة اقتصادية إلى قضية سياسية. من الآليات الممكن العمل بها هو ربط أسعار الطاقة المحلية بالدولية عن طريق معادلة رياضية. بحيث يتم تعديل الأسعار على سبيل المثال شهرياً بشكل منتظم لتقترب من الأسعار الدولية. ومن ثم تبدأ

القسم الرابع: عروض التقارير الاستراتيجية والكتب والمؤتمرات

تقديم الملف

أولاً: عروض التقارير الاستراتيجية والكتب.

ثانياً: المؤتمرات.

تقديم الملف

في خضم التحولات الراهنة والمتسارعة وتيرتها فإن رصد وتحليل الإصدارات التي تتناول القضايا الإقليمية والعالمية يعد أمراً مهماً حيث تتضمن تلك الإصدارات تحليلاً استراتيجياً لسياسة ما، فضلاً عن كونها تلقي الضوء على بعض المخاطر الأمنية الراهنة والمستقبلية ومن ثم فإنه سيكون من الأهمية بمكان تحليل مضامين تلك التقارير الاستراتيجية والكتب، فضلاً عن رصد المؤتمرات التي ترتبط بشكل وثيق بدول الخليج العربي.

وتأسيساً على ما سبق تقدم دورية دراسات عدة تقارير استراتيجية وكتب مهمة التقرير الأول: بعنوان كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤثر على خطر اندلاع الحروب النووية؟ وتقدمه الأستاذة مروة العبيدي ويتناول هذا التقرير تأثير تطور الذكاء الاصطناعي على فرصة اندلاع الحرب النووية. وتحليل كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في القرن الحادي والعشرين ويقدم سيناريوهات مهمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير الأسلحة النووية، أما التقرير الثاني: بعنوان آفاق الدفاع في عام 2018م ويقدمه الأستاذ محمود عبد الغفار، ويتناول التقرير آفاق الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام المشار إليه وقد أشار التقرير إلى رغبة الولايات المتحدة في تحمل شركائها في تلك المنطقة إدارة شؤونهم الإقليمية وذلك بالنظر إلى التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في الوقت الراهن، فضلاً عما أشار إليه من أن اهتمام الولايات المتحدة بمكافحة الإرهاب الدولي قد أتاح الفرصة لمنافسها مثل روسيا والصين بل وإيران لتحقيق مكاسب بما يعني ضرورة العودة للاهتمام بالحروب

السياسية، بينما يتناول التقرير الثالث: السياسة الروسية عبر الشرق الأوسط: الدوافع والأساليب ويقدمه الأستاذ محمد بوحسن ويخلص كاتب التقرير إلى نتيجة مؤداها أن النهج التي انتهجته روسيا في سياستها الجديدة بعد عام 2012م قد ساعدها على تجنب العزلة الدولية وتعويض جزء من العقوبات المستمرة المفروضة عليها من جانب الغرب، بينما يتناول الكتاب الرابع: الطائفية في الحرب الأهلية في سوريا "دراسة جيوسياسية" حيث تناول الأساس الذي تقوم عليه الصراعات الراهنة في سوريا وذلك استناداً إلى خبرة المؤلف الممتدة في منطقة الشرق الأوسط ويقدمه الأستاذ محمد إسماعيل.

بالإضافة لعرض مؤتمر "بوابة الخليج" والذي استضافته مملكة البحرين خلال الفترة من 8 إلى 10 مايو 2018م تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس التنمية الاقتصادية، وشارك في ذلك المؤتمر أكثر من 850 مستثمر عالمي وقادة أعمال، فضلاً عن مسؤولي القطاع العام من أكثر من 40 دولة والذي تضمن فرصاً استثمارية واعدة بالإضافة إلى 90 متحدثاً، وقد تضمنت جلسات المؤتمر العديد من القضايا الاقتصادية المهمة ويقدمه د أشرف محمد كشك.

أولاً: عروض التقارير الاستراتيجية والكتب:

1- How Might Artificial Intelligence
Affect the Risk of Nuclear War?

1- كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤثر على
خطر اندلاع الحروب النووية؟

RAND Corporation

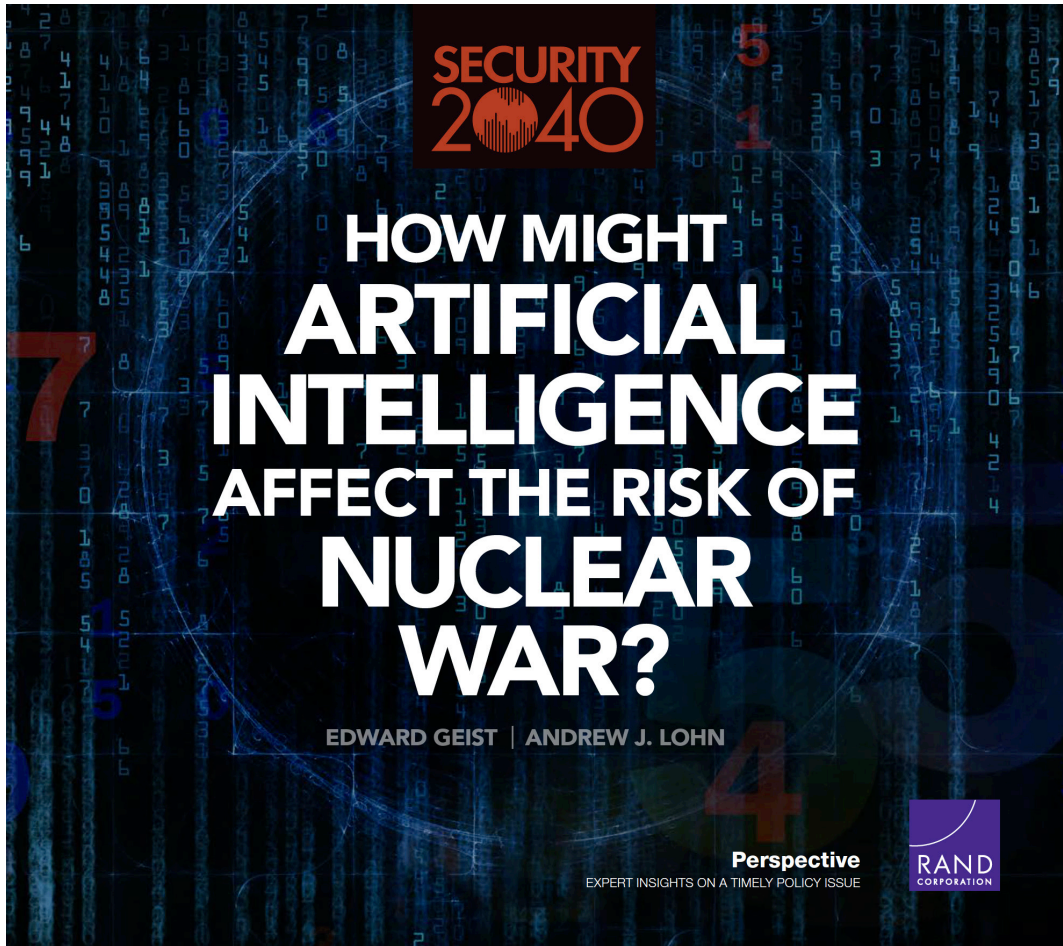
الناشر: مؤسسة راند

Edward Geist, Andrew J. Lohn

سنة النشر: إبريل 2018م

المؤلف: إدوارد جيست وأندرو جيه لون

عرض: الأستاذة مروة العبيدي⁽¹⁹⁸⁾



(198) محلل بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية
والطاقة.

السيناريو الأول، وهو التقدم البطيء أو المتوقف ولن يؤد إلا إلى تغييرات طفيفة في بيئة الأمن النووي الحالية. إلا أنه مع تطور "القدرات الفائقة" فإن الذكاء الاصطناعي سيغير العالم ويصبح من غير الممكن التعرف عليه، ومن ثم فإنه إما سينقذ أو يدمر البشرية ضمن عملية التطوير.

السيناريو الثاني، يشهد الذكاء الاصطناعي تطوراً الأمر الذي ينعكس على تطوير الآلات ولكن لن يفوق ذلك القدرات البشرية، أخذاً في الاعتبار أن هناك نتائج أمنية مختلفة قد تترتب على ذلك.

كما أشار المؤلفان إلى أن الاستقرار الاستراتيجي في العقود المقبلة يتطلب إعادة النظر في أسس نظرية الردع في عالم متعدد الأقطاب، حيث أن الردع الفعال يقتضي التعامل مع سرعة المتغيرات للقدرات التي يرتبها التقدم في الذكاء الاصطناعي، ومن ذلك ما كشفت عنه روسيا في عام 2015م حيث أعلنت عن تطوير ما يسمى "الروبوت القاتل" وهو عبارة عن طائرة بدون طيار تعمل بالطاقة النووية، تم تصميمها لتحمل رأساً حربياً نووياً حرارياً هائلاً حيث يتم إطلاق الطائرة بدون طيار من غواصات في الجزء الروسي من القطب الشمالي، وبإمكانها أن تقطع المحيط على بعد 100 كيلومتر في الساعة، بينما تتحارب بشكل مستقل على الدفاعات المضادة للغواصات، وتحط في الساحل الأمريكي، ويعكس ذلك التطور التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على الردع النووي، واستخدام التهديدات الانتقامية لردع الخصوم عن شن هجمات دولية.

كما يلقي المؤلفان الضوء على نظريات وتاريخ تقييم التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي. فخلال

تستحوذ قضية التطور التكنولوجي على اهتمام الدول كافة إذ ترتبط بشكل وثيق بقوة الدول، فيقدر ما لدى الدول من تكنولوجيا متقدمة بقدر ما تكون قوتها، فالتطور التكنولوجي وما أتاحه من توفير معلومات عديدة ومتنوعة انعكس على ليس فقط على عمل الآلات الحديثة التي كانت تتطلب في السابق قدرات بشرية بل أن مؤشرات ذلك التطور ومن بينها الذكاء الاصطناعي من شأنه إتاحة قدرات جديدة للدول لتطوير قدرات نووية.

وتأسيساً على ما سبق يطرح المؤلفان في هذا التقرير عدة سبل قد يكون من خلالها الذكاء الاصطناعي مصدراً للقوة أو سبباً لزعزعة استقرار الدول وذلك بحلول العام 2040م، كما يناقش المؤلفان ما طرحه بعض المنظرين من أن الآلات بإمكانها أن تشهد تطوراً ملحوظاً الأمر الذي سوف يؤدي إلى ما يسمى "بالقدرات الفائقة" والتي لا يستطيع البشر فهمها أو التحكم بها.

وفي البداية تضمن التقرير أن تأثير الذكاء الاصطناعي على الاستراتيجية النووية يعتمد بقدر كبير على مدى إدراك الخصوم لقدرات بعضهم البعض أكثر مما يمكنهم القيام به فعلياً، فعلى سبيل المثال فإنه من الصعب تقنياً أن تقوم دولة ما بتطوير قدرتها على تحديد واستهداف جميع منصات إطلاق الأسلحة النووية لأعدائها، ولكن مثل هذه القدرة تتيح فرصة استراتيجية قوية لتلك الدولة.

ويطرح المؤلفان سيناريوهين يربطان الذكاء الاصطناعي بالحرب النووية على النحو التالي:

وثانيها: استقرار الأزمات: والذي يستهدف منع أو إدارة التصعيد خلال الأزمات، كما حدث في برلين وكوبا في أوائل الستينيات. إلا أنه ضمن ذلك النوع تكون الفرصة متاحة لتصعيد الأزمات من خلال محاولة بعض الدول المناورة بقدرتها النووية ضمن عملية التهديد.

وثالثها: استقرار سباق التسلح ويتحقق عندما لا تكون هناك فرص للتأثير على القدرات العسكرية للعدو.

وأشار المؤلفان إلى أن القوى النووية الكبرى الرئيسية ومنها الولايات المتحدة وروسيا والصين، لديها مصلحة مشتركة في الحفاظ على مصداقية الردع المركزي، إلا أنها تسعى في الوقت ذاته للحصول على مزايا إقليمية ضمن ما تعتبره مصالح استراتيجية أساسية. فالولايات المتحدة على سبيل المثال، تهتم بتطوير القدرة على تتبع واستهداف قاذفات الصواريخ المتنقلة للقوى النووية الصغيرة، ولكن روسيا والصين لديهما مخاوف من أن هذه التكنولوجيا من الممكن أن تنضج لتصل إلى تهديد قواتها وقدراتها العسكرية. إلا أنه في حال الأزمات يمكن أن يؤدي توظيف الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز فرص الحرب النووية بين الدول.

من ناحية أخرى فإن التحدي الذي يشكله الذكاء الاصطناعي بالنسبة للاستقرار الاستراتيجي يتمثل في تقاطعاته مع الاستراتيجية النووية. حيث أن كلاً من روسيا والصين تعتقدان أن الولايات المتحدة تحاول الاستفادة من الذكاء الاصطناعي للتأثير على القوة النووية للدول الأخرى وهو ما يثير

الحرب الباردة قبلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشرط التدمير المتبادل، إلا أنه خلال السنوات التي تلت الحرب الباردة، تم إطلاق استراتيجية بديلة "الاستراتيجية التعويضية" والتي استهدفت ردع جميع أنواع الهجمات، بما في ذلك هجمات القوة المضادة الاستباقية، من خلال التأكيد على أن أي هجمات من هذا النوع قد تخفق في تحقيق أهداف الخصوم بسبب استعداد الولايات المتحدة للرد بالانتقام.

وتضمن التقرير أن الاستراتيجية النووية لا تتمحور فقط حول استراتيجيات الردع، بل استخدام التهديدات الانتقامية لردع الخصوم من مهاجمة الحلفاء، ويمكن تصنيف الردع إلى فئتين أولهما: الردع المركزي وهو الذي يستخدم في حالة الهجوم على الوطن، وثانيهما: الردع الممتد وهو ردع الهجوم على الحلفاء والشركاء الاستراتيجيين، وبالإمكان أيضاً استخدام الأسلحة النووية لإجبار العدو على القيام بأعمال لا يرغب أساساً القيام بها. إضافة إلى التهديدات القسرية والإجبارية يمكن استعمال الأسلحة النووية في الحروب للقتال على غرار ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما تضمن التقرير قضية الاستقرار الاستراتيجي في حال افتقار الخصوم للانخراط في سلوك استفزازي، حيث أن هناك العديد من أنواع الاستقرار الاستراتيجي والتي تتميز بمقاييس زمنية: أولها، الاستقرار الثابت الأول: ويتواجد في حال لا تستطيع أي دولة القيام بهجوم عشوائي ضد أي من الخصوم دون التردد من الانتقام المدمر.

رداً على الضربة الأولى المحتملة، حيث تم بناء نظام "Perimetr" الذي من شأنه تفويض سلطة الإطلاق تلقائياً إلى القادة الميدانيين إلا أن ذلك لا يزال يتطلب وجود بشر للقيام بهذه العملية. حينها قامت الولايات المتحدة بدراسة استكشاف كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدراتها المضادة، وتوصلت إلى برنامج بحثي Survival SAPE (Adaptive Planning Experiment) الذي استهدف استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي حينها لتمكين الولايات المتحدة من استهداف قاذفات الاتحاد السوفيتي. ذلك النظام لم يكن قادراً على التحكم بالأسلحة النووية مباشرة، ولكن استخدم أنظمة الخبراء لترجمة بيانات الاستطلاع إلى خطط لاستهداف الأسلحة النووية.

والجدير بالذكر أن البيئة النووية تزيد من تفاقم التأثير الاستراتيجي المحتمل للذكاء الاصطناعي، وبينما كانت ست دول تمتلك القنبلة النووية إبان الحرب الباردة، اعتبر خمسة منهم الاتحاد السوفيتي عدوهم الأساسي، مما جعل النظام الاستراتيجي أساساً ثنائي القطبية، أما اليوم، فهناك تسع دول تمتلك أسلحة نووية الأمر الذي يؤدي إلى منافسات استراتيجية متعددة تؤثر بشكل غير مباشر على بعضها البعض، حيث تخشى الولايات المتحدة من روسيا والصين، وتخطط روسيا للمواجهات مع كل من الولايات المتحدة والصين. وتعتبر الصين الولايات المتحدة وروسيا والهند خصمين محتملين. كما تتورط الهند في منافسة استراتيجية مع الصين وباكستان؛ بينما تمثل كوريا الشمالية أزمة للعالم بأسره.

ويتفق المؤلفان على أن الذكاء الاصطناعي

القلق لدى تلك الدول، وواقع الأمر أن التقاطع بين الذكاء الاصطناعي والحرب النووية يمتد لأكثر من خمسين عاماً ففي منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، أنشأ الباحثون أول برنامج للذكاء الاصطناعي بدعم من القوات الجوية الأمريكية. وسرعان ما بدأت تظهر التطبيقات المحتملة لهذه الآلات في كتابات المنظرين الاستراتيجيين. وفي أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، افترض هيرمان كاهن فكرة "Doomsday Machines" وهي آلات تستخدم أجهزة كمبيوتر مبرمجة للتعرف على تهديدات واستفزات العدو والقيام بعمليات الانتقام. وعلى الرغم من أن كاهن قد استهدف من الحديث عن تلك الآلات عدم التقدم بتنفيذ استراتيجية نووية، فإن مؤلفي كتب العلوم قاموا باستغلال فكرة أجهزة الكمبيوتر الذكية التي تتحكم بالأسلحة النووية وألهموا العديد من الروائيين ومخرجين الأفلام على اقتباس فكرة استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب النووية، إلا أنه يلاحظ عدم ميل أي من المسؤولين الأمريكيين أو في الاتحاد السوفيتي إلى تفويض قرارات الإطلاق لأجهزة الكمبيوتر، وذلك خشية على مهامهم العملية، فضلاً عن أن الانتقام الآلي لم يكن يمثل استجابة منطقية للمشاكل الاستراتيجية الصعبة كمواجهة الازمات. إلا أن الاستثناء الوحيد الملحوظ جاء من الاتحاد السوفيتي في نهاية الحرب الباردة، عندما زعم أن الولايات المتحدة تطمح إلى بناء القدرة على الضربة الأولى، مما أثار قلقه من كونه الهدف من تلك الضربة، ولهذا السبب قام بتطوير نظام لإطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات بشكل تلقائي لتصل إلى الولايات المتحدة وذلك

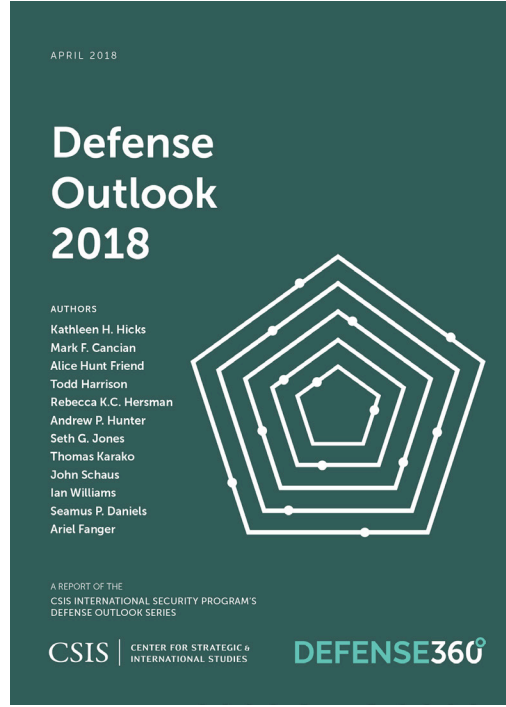
الآلات بقدرات تفوق قدرات البشر ولا يستطيع أن يتحكم الانسان فيها مستقبلاً. وتكمن الخطورة في إمكانية أن تقوم الدول بتطوير أسلحة نووية تعمل وفقاً للذكاء الاصطناعي وباستطاعتها اتخاذ قرار بما يعني احتمال وقوع كوارث عالمية نتيجة قرارات خاطئة.

ويتميز التقرير بتقديم عرض سيناريوهات واقعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير الأسلحة النووية، وبالتالي فإن القوى العظمى النووية – وفقاً لمضمون ذلك التقرير- مطالبة باتخاذ موقف حاسم بشأن أبحاث وتطوير الذكاء الاصطناعي والعمل معاً لردع أي دولة تسعى لاستخدام قوتها النووية لتهديد دول العالم الأخرى.

يتضمن إمكانية كبيرة لتقويض استقرار الأسس النووية، فضلاً عن تقويض الردع بحلول العام 2040م، خاصة في بيئة استراتيجية متعددة الأقطاب. ويخشى بعض الخبراء من أن الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى أنواع جديدة من الأخطاء الكارثية. من ناحية أخرى، إذا تمكنت القوى النووية من إقامة الاستقرار الاستراتيجي المتوافق مع القدرات الناشئة التي قد يوفرها الذكاء الاصطناعي، يمكن للآلات أن تقلل من عدم الثقة وتخفيف التوترات الدولية، وبالتالي تقليل خطر الحرب النووية. إلا أنه قد يكون من الصعب للغاية الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في العقود المقبلة، وسيكون على جميع القوى النووية ضرورة الحد من المخاطر النووية. وسوف يتطلب هذا الهدف مزيجاً من التدابير التكنولوجية والعسكرية والدبلوماسية التي تتطلب من الدول المتنافسة التعاون فيما بين بعضها البعض.

والخلاصة يكتسب هذا التقرير أهمية بالغة إذ يرسم صورة واضحة من خلال استعراض تأثير تطور الذكاء الاصطناعي على فرصة اندلاع الحرب النووية. وتحليل كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في القرن الحادي والعشرين وطرح فرضية إمكانية جعل الآلات متخذي قرار. إلا أن التقرير لم يقدم أمثلة جديدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في صنع الأسلحة النووية حالياً.

ويشيد الكاتب برائد الذكاء الاصطناعي مارفن مينسكي، الذي عرف الذكاء الاصطناعي أنه "علم صنع الآلات التي تقوم بأشياء تتطلب ذكاء يفوق ذكاء الإنسان العادي". ومن ثم فإنه مع تقدم الذكاء الاصطناعي فمن الممكن أن تقوم هذه



2- Defense Outlook 2018

Center for Strategic and International Studies, Washington

April 2018

Kathleen Hicks, Mark Cancian, Alice Hunt Friend, Todd Harrison Rebecca Hersman, Andrew Hunter, Seth Jones, Thomas Karako, John Schaus, Ian Williams, Seamus Daniels, Ariel, Fanger

2- آفاق الدفاع في عام 2018م

الناشر: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واشنطن

سنة النشر: أبريل 2018م

المؤلفون: كاثلين هيكز، مارك كانسيان، أليس هانت فريند، تود هاريسون، ريبكا هيرسمان، سيث جونز، توماس كراكو، جون شوز، إيان وليامس، شيمس دانيالز، آريال فاغر⁽¹⁹⁹⁾

عرض الأستاذ محمود عبد الغفار⁽²⁰⁰⁾

(199) كاثلين هيكس تشغل منصب المدير التنفيذي لبرنامج الأمن الدولي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، وبقية المؤلفين خبراء وأكاديميون متخصصون في القضايا الدفاعية والاستراتيجية.

(200) محلل بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

لزيادة المنافسة مع كل من روسيا والصين. وتتضمن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ثلاثة محاور أساسية وهي الإصلاحات الدفاعية والاعتماد على التحالفات وتطوير أداء المعدات القتالية.

وضمن هذا التقرير أشارت الباحثة كاثلين هيكس إلى أن نجاح استراتيجية الأمن القومي الأمريكي يعتمد بشكل كبير على ترسيخ الولايات المتحدة لتحالفاتها العسكرية التقليدية لمواجهة التهديدات العديدة والمتنوعة من جانب كل من موسكو وبيكين. ورأت هيكس أن طموح وزير الدفاع الأمريكي لتنفيذ تغيرات جوهرية في الميزانية المخصصة للأمن يمكن أن يؤدي إلى عودة الولايات المتحدة إلى قمة القوة الاستراتيجية، بيد أنها أضافت أن التغيرات الحقيقية على أرض الواقع متواضعة لأنه لا توجد مبادرات رسمية وجدية لترسيخ علاقات الولايات المتحدة بحلفائها، انطلاقاً من أن التحالفات والشبكات العسكرية تشكل "جاذبية" قوة لواشنطن، ورأت هيكس أن القرن الحادي والعشرين شهد تحديات مهمة يمكن أن تستهدف التحالفات العسكرية للولايات المتحدة، إذ يوجد تراجع في علاقات الولايات المتحدة مع الحلفاء مما أتاح الفرصة لكل من الصين وروسيا لتوظيف ذلك التراجع من أجل تعزيز مصالحهما، وإذا كانت قيادات بعض الدول يمكنها تجاهل التغريدات المثيرة للجدل التي يطلقها الرئيس ترمب فإنه لا يوجد دليل واضح على أن الرأي العام سوف يتجاهل تلك التغريدات وبالتالي يجب على إدارة ترامب التفرقة بين التغريدات الشخصية للرئيس والمسار الذي تتخذه من أجل تنفيذ مبادرات لتعزيز التعاون الدبلوماسي والعسكري بين واشنطن وحلفائها، كما قالت هيكس أن المنافسة الاستراتيجية هي الآلية المناسبة للولايات المتحدة لمواجهة التهديدات من الدول المذكورة. وقالت إن

ضمن اهتمامه بالقضايا الدفاعية في الولايات المتحدة والعالم، فضلاً عن الاستراتيجيات الدفاعية الأمريكية تجاه كل من آسيا وإفريقيا أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن تقريره السنوي بعنوان "آفاق الدفاع في عام 2018م" وقد ساهم فيه عدد من الباحثين والخبراء في الشؤون الاستراتيجية والأمنية بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويتزامن نشر ذلك التقرير مع العام الثاني للرئيس الأمريكي دونالد ترمب في سدة الحكم، إذ يعد ذلك العام لإدارة أي رئيس أمريكي من الأعوام المهمة في تنفيذ السياسات عامة والاستراتيجية الدفاعية على نحو خاص، وذلك بالنظر إلى متطلبات فترة الانتقال من إدارة إلى أخرى وما تحتاجه من وقت وتنسيق بين الإدارتين السابقة واللاحقة، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على وضع الأولويات والتخطيط وفقاً للميزانية المقررة، وتخطيط إنفاق الموارد المالية. والجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قام بالتوقيع على وثيقة الاستراتيجية الامن القومي في بداية عام 2018م تلك التي دشنها وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس في ديسمبر عام 2017م.

وقد حددت تلك الاستراتيجية الحاجة لاستمرار التنافس الأمريكي مع كل من روسيا والصين، ولكن في اتجاهات جديدة ومنها زيادة الطموحات بشأن تنفيذ سياسات الامن القومي بما يعنيه ذلك من ضرورة زيادة نسبة الدعم المالي المخصص لذلك، وفي هذا الإطار قدمت إدارة الرئيس ترمب اقتراحاً للكونجرس بزيادة إجمالي الميزانية المخصصة للأمن القومي لتصل إلى 85 مليار دولار، وذلك في توجه مغاير لإدارة أوباما التي قلصت تلك الميزانية لتبلغ 52 مليار دولار، ويعني ذلك أن المبلغ المقترح يتجاوز قانون مراقبة الميزانية الوطنية للولايات المتحدة الأمر الذي يعكس مدى استعداد الولايات المتحدة

الاستراتيجية السابقة التي اعتمدت على نظرية "هزيمة ومنع العدو" ليست كافية لإدارة الصراعات الراهنة وأنه يتعين على واشنطن أن تحوّل النظرية الأمنية إلى "هزيمة وردع العدو".

كما يشير التقرير إلى ما صاغه الدبلوماسي الأمريكي الخبير جورج كينان بشأن مصطلح "الحروب السياسية" ويشمل استخدام وسائل مختلفة قبل بلوغ حد الحرب التقليدية المباشرة مثل الوسائل والقدرات العسكرية والاستخباراتية والمالية والدبلوماسية لتحقيق أهداف قومية، و قد تم استخدام ذلك النمط من الحروب إبان حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث بلغت المنافسة بين القطبين ذروتها في كافة القطاعات السيادية وغيرها، ومع أهمية ذلك النوع من الحروب فإن الواقع الراهن يختلف عن فترة الحرب الباردة من حيث عدد اللاعبين المنافسين الاستراتيجيين في الميدان، فالولايات الولايات الأمريكية تواجه العديد من المنافسين الاستراتيجيين في الواقع الراهن، وهم يعملون على مستويات عديدة.

من ناحية أخرى نجد أنه في الوقت الذي كان جل تركيز الإدارات الأمريكية السابقة هو قيادة حملات دولية لمكافحة الإرهاب فإن الإدارة الحالية تولي أهمية بالغة لكل من روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية وذلك تأسيساً على أفكار استراتيجية تدور في أروقة البيت الأبيض ووزارة الدفاع مؤداها أنه إذا أخفقت محاولات الردع ضد الدول المنافسة فإن ذلك ربما يؤدي إلى حرب، إلا أن سيث جونز الخبير في العلاقات الدولية حذر الإدارة الأمريكية من أنه يجب العمل على إبقاء المنافسة الاستراتيجية ضمن مستواها التقليدي وذلك تجنباً للثمن الذي يمكن أن تدفعه الولايات المتحدة حال دخولها في مواجهة

مباشرة وهي التي يمكن أن تكبدها ثمناً فادحاً وخاصة على الصعيد الاقتصادي ففي سيناريو لأحد الصراعات الذي تقوم وزارة الدفاع الأمريكية بدراسته، تضمن أنه حال وجود صراع حالة صراع مباشرين الولايات المتحدة والصين فإنه ذلك يمكن أن يؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة تتراوح من 25% إلى 35% بينما ستتراوح تلك النسبة في الولايات المتحدة بين 5% إلى 10%. وبالتالي فإنه يجب أن يظل صراع من هذا النوع بشكل غير مباشر، من ناحية ثانية أشارت استراتيجية الأمن القومي الروسي إلى تلك المنافسة من خلال مصطلح "التدابير الناشطة" ومضمونها تكوين نفوذ يشمل أنواع القوة الناعمة والتقليدية معاً وهو ما يعزز من مصالح روسيا، فضلاً عن مرور 17 عاماً على الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب وهو المناخ الذي استفادت منه روسيا بشكل كبير.

كما أشار المؤلفون إلى أن الولايات المتحدة تواجه جهات صراعية عديدة تتسم بالتعقيد والترابط فالولايات المتحدة تقع في "بيئة أمنية معقدة ومزعزعة في تاريخها" -على حد وصف التقرير- ومنها الحروب السياسية التي تتضمن عمليات علنية مثل الإعلام الميسر ودعم جماعات المقاومة السرية، حيث قام أعداء للولايات المتحدة باستخدام وسائل الحروب السياسية مثل روسيا من أجل تحقيق أهدافها القومية، ومن تلك الوسائل الهجمات الرقمية والعمليات الاستخباراتية السرية والحرب النفسية. فقد قامت روسيا بتدشين قنوات إعلامية دولية مثل روسيا اليوم ووكالة انباء سبوتنيك وذلك ضمن استراتيجية الحرب النفسية، وضمن السياسات العلنية يلاحظ زيادة الدعم الروسي لجماعات معيّنة في كل من أوكرانيا وسوريا وأفغانستان وليبيا وذلك من أجل توسيع نفوذها

في شرق أوروبا والشرق الأوسط، كما تسعى موسكو لاستغلال الخلافات في أوروبا وأمريكا الشمالية من خلال دعم الحركات الشعبوية التي تزعزع استقرار الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، ومن جانبها تستخدم إيران أيضاً وسائل من الحروب السياسية في منطقة الشرق الأوسط. ومنها الهجمات الرقمية والإعلام المسيس ودعم وكلائها الإقليميين في كل من اليمن وسوريا ولبنان والبحرين.

ويتربت على الحروب السياسية ثلاثة تداعيات أساسية على الأمن القومي الأمريكي، أولها: أنه يجب على دوائر صناع القرار الأمريكي الاستعداد لزيادة مستوى المنافسة الاستراتيجية في قطاع الصناعة العسكرية، بالنظر إلى حرص الدول المنافسة على تطوير معدات وإمكانات عسكرية يمكن أن تمثل ميزة استراتيجية ضد الولايات المتحدة. وبالتالي يجب على الولايات المتحدة تطوير أنظمة فضائية للتصدي للأسلحة الجوية وتسليح القوات الخاصة بأسلحة متطورة وتحديث قطاع التعليم العسكري، وثانيها: أنه يجب على الولايات المتحدة نقل اهتمامها من عمليات مكافحة الإرهاب إلى الاهتمام بلعبة الحروب السياسية ضد منافسيها، وذلك من أجل الحفاظ على موقفها ونفوذها ومن ذلك زيادة الدعم لدول البلطيق التي تعاني من تدخلات روسية وزيادة دعم الجماعات التي تعارض الهيمنة الإقليمية لإيران في كل من سوريا واليمن، وثالثها، أهمية زيادة القدرات الحكومية التي يمكن أن تحسن من مستوى الولايات المتحدة في عمليات الحروب السياسية، مثل تعزيز قدرات الولايات المتحدة بشأن الهجوم الرقمي وتطوير دقة الأسلحة مثل الصواريخ الباليستية بعيدة المدى.

وعلى الرغم من أهمية ذلك التقرير ليس لجهة فهم استراتيجية الأمن القومي الأمريكي فحسب بل أيضاً

مجالات عملها فإنه يثير ثلاث ملاحظات:

الأولى:

أنه بالرغم من أن نشر أرقام بشأن التسليح الأمريكي أمر يعكس الأولويات الأمنية والدفاعية في إدارة ترمب فإن تلك الأولويات ليست أمراً مؤكداً حتى الآن وخاصة فيما يتعلق بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط. وربما يعود ذلك إلى رغبة الولايات المتحدة في تحمل شركائها في تلك المنطقة إدارة شؤونهم الإقليمية وذلك بالنظر إلى التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في الوقت الراهن.

والثانية:

يلاحظ إشارة المشاركين في التقرير بشكل غير مباشر إلى أن اهتمام الولايات المتحدة بمكافحة الإرهاب الدولي قد أتاح الفرصة لمنافسيها مثل روسيا والصين بل وإيران لتحقيق مكاسب بما يعني ضرورة العودة للاهتمام بالحروب السياسية، وهذا أمر مهم للغاية بالنظر إلى واقع الحروب غير التقليدية اليوم وتوظيفها من جانب منافسي الولايات المتحدة.

والثالثة:

تعكس القضايا التي تمت مناقشتها في التقرير بشكل عميق أن المستهدف من تلك الاستراتيجية بشكل كبير هي دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة.

Research Paper
Nikolay Kozhanov
Russia and Eurasia Programme | February 2018

Russian Policy Across the Middle East Motivations and Methods



3- Russian Policy Across The Middle East, Motivations and Methods

Chatham House, the Royal Institute of
International Affairs

February 2018

Nikolay Kozhanov, Russia and Eurasia
Programme

3- السياسة الروسية عبر الشرق الأوسط: الدوافع والأساليب

الناشر: المركز الملكي للشؤون الدولية "تشاتام
هاوس"، برنامج روسيا وأوراسيا

سنة النشر: فبراير 2018م

المؤلف: نيكولاي كوزا نوف⁽²⁰¹⁾، برنامج روسيا
وأوراسيا

عرض: الأستاذ محمد بوحسن⁽²⁰²⁾

(201) محاضر زائر في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط،
الجامعة الأوروبية في سان بطرسبرج. حصل على درجة
الدكتوراه في الاقتصاد
أمن الشرق الأوسط من جامعة سان بطرسبرج الحكومية
في 2010. حول موضوع "السياسة الروسية في الشرق
الأوسط ومنطقة قزوين". كما كان أستاذاً زائراً في عدد
من أبرز المؤسسات الفكرية الدولية ومنها معهد واشنطن
للسياسة الشرق الأدنى ومركز كارنيجي بموسكو.

(202) مساعد باحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة.

وفي أعقاب انتهاء الولاية الثانية للرئيس بوتين تقلد منصب رئيس الوزراء فيما تولى ديمتري ميدفيديف منصب الرئاسة، ويلاحظ أن جل تركيز بوتين خلال الفترة من (2008م-2012م) قد تمحور حول المسائل الاقتصادية بالدرجة الأولى مع العمل على إصلاح المؤسسات المرتبطة بالجهاز الحكومي.

وعلى الرغم من أن روسيا قد تجاوزت خلال تلك الفترة الأزمة الاقتصادية عامي (2008م-2009م) إلا أنها تواجه حالياً صعوبات اقتصادية كبيرة على خلفية تراجع أسعار النفط والعقوبات الغربية.

وأشار الكاتب إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد تصدى للضغوط الغربية وأصر على معارضة التدخلات العسكرية الأمريكية والأوروبية في مختلف دول العالم، ولعل قرار بوتين ضم شبه جزيرة القرم عام 2014م قد استند إلى قناعة مفادها أن بمقدوره القيام بذلك حيث أشعل حرباً انفصالية شرق أوكرانيا لأنه وجد ذلك أمراً يسيراً.

وفي أعقاب التحولات التي شهدتها المنطقة العربية عام 2011م ومنها أحداث ليبيا قررت روسيا التدخل في منطقة الشرق الأوسط، حيث ترى روسيا أن السياسات الغربية تجاه الأزمة الليبية دون التنسيق مع روسيا كان أحد مصادر القلق لديها، وأن ذلك من شأنه زيادة هوة الشقاق بل والتأثير على جهود مكافحة الإرهاب عموماً.

وفي عام 2015م قرر الرئيس بوتين التدخل في سوريا حيث وجد ثمة فراغاً هناك وبالتالي رأى أن روسيا بإمكانها التدخل لحماية النظام السوري والقضاء على داعش، فضلاً عن حماية القاعدة البحرية الروسية في مدينة طرطوس التي تطل على البحر المتوسط والتي تعتبر الوجود العسكري

تستحوذ السياسة الخارجية الروسية عموماً وتجاه منطقة الشرق الأوسط على نحو خاص على جل اهتمام مراكز الدراسات الغربية في ظل محاولة روسيا الولوج مجدداً إلى تلك المنطقة من أجل مناوئة السياسات الأمريكية من خلال تأسيس شراكات مع بعض الدول في تلك المنطقة، ومن بين التقارير التي تناولت تلك القضية هذا التقرير الذي أصدره المعهد الملكي للشؤون الدولية بعنوان "السياسة الروسية عبر الشرق الأوسط الدوافع والأساليب".

وقد أشار المؤلف إلى ما شهدته روسيا من تراجع غير مسبق منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، ثم جهود روسيا من أجل تعزيز نفوذها مرة أخرى من خلال رسم حدودها الجيوسياسية وأهدافها في إطار عقيدة شاملة للسياسة الخارجية تضمنت جوانب سياسية وأمنية وعسكرية استهدفت حماية الأمن القومي الروسي والحفاظ على ما أسماه الكاتب "الهبة الروسية"، فضلاً عن هدف توسيع مصالحها السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

ففي أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي حدث تحول كبير في العلاقات بين روسيا وكل من الولايات المتحدة وأوروبا، حيث قررت روسيا التعامل مع الغرب كشريك انطلاقاً من قناعة مؤداها أن الشراكة مع الغرب من شأنها أن تخرج روسيا من ضائقتها الاقتصادية، إلا أنه مع تولي الرئيس فلاديمير بوتين مقاليد الحكم أصبحت العلاقات بين روسيا والقوى الغربية علاقة تعاون حيث ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001م في حدوث تقارب ملحوظ في العلاقات الروسية الأمريكية، ثم شهدت الاتصالات بين الجانبين تطوراً ملحوظاً مجدداً في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م.

الوحيد لروسيا في المنطقة بالإضافة إلى القاعدة الجوية في اللاذقية.

ويرى الكاتب أن التدخل الروسي في سوريا قد حقق لروسيا أربعة أهداف: الأول: الاعتراف بها كقوة عظمى لا يستهان بها من قبل العالم وخصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والثاني: حماية نظام الأسد لتجنب سقوط حليف آخر مثلما حدث نظام القذافي ولتجنب سقوط دولة أخرى تحت الضغوط الغربية، والثالث: استعراض القوة في منطقة ليست منطقتها وعرض سلاحها واكتساب خبرة على أرض المعركة، والرابع: أثبتت العملية العسكرية الروسية في سوريا زيادة قدرات القوات المسلحة الروسية بالإضافة إلى القضاء على الجماعات الإرهابية في سوريا قبل أن تتمكن من الوصول إلى روسيا، ولعل ذلك كان هو تبرير روسيا لقرار التدخل في سوريا، حيث أن عودة مقاتلي داعش إلى روسيا والدول السوفيتية السابقة مثلت مصدر تهديد إرهابي مستمر في شمال القوقاز وآسيا الوسطى.

ويرى الكاتب أن الرئيس بوتين لا يؤمن بأن هناك أي جوانب إيجابية للتعاون مع الولايات المتحدة والقوى الغربية الأمر الذي دفع روسيا للعودة وبقوة إلى المسرح الدولي والعمل على بناء علاقات طبيعية مع المجتمع الدولي بسبب ما عانته روسيا من مصاعب اقتصادية، فضلاً عن العزلة الدولية الجيوسياسية.

وأشار الكاتب إلى أن ملامح السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً تتمثل في ثمانية أمور الأول: سعي روسيا لمنع منع الاشتباكات العسكرية في المنطقة وتعزيز مفهوم نظام الأمن الإقليمي والحفاظ على العلاقات الودية وتعزيزها مع بلدان الشرق الأوسط، والثاني: الحيلولة دون تحول المنطقة إلى قاعدة

حاضنة للإرهاب الدولي والتصدي لتصدير الإرهاب والتطرف إلى شمال القوقاز وآسيا الوسطى، والثالث: أن شراكة روسيا مع إيران كانت سبباً في تمادي الأخيرة في مشروعها النووي وما سببه من تراكمات سياسية دولية وإقليمية خطيرة في منطقة الخليج العربي، ومع أنه لا تزال هناك خلافات قائمة بين الجانبين إلا أنهما تمكنا من تحييدها جانباً لصالح هدفهما المشترك وهو الحد من النفوذ الأمريكي والأوروبي في المنطقة وإن هذه العلاقات سوف تركز بصورة أكثر على توسيع التعاون في المجال السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى الحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، والرابع: فيما يخص القضية الفلسطينية تؤكد روسيا على اعتبار القدس الشرقية عاصمة لفلسطين والقدس الغربية عاصمة لإسرائيل وإن أي إخلال لذلك سيؤثر على عملية السلام ويؤدي إلى عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، والخامس: سعت روسيا إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، والسادس: تتعاضد المكانة العسكرية الروسية في المنطقة إلى ما يتخطى حدود سوريا والعراق وليبيا ولاسيما في مجال الدفاع الجوي باستعراض القوة وصفقات بيع الأسلحة سيبقيان أمران مهمان لموسكو باعتبارها مصدراً للربح المادي ووسيلة للتأثير، والسابع: تطوير التعاون العسكري والتقني والتجاري والاقتصادي مع مصر والعراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويرى الكاتب أن مصر تعد شريكاً استراتيجياً لروسيا في المنطقة ولدى الطرفين روابط استراتيجية في مجال التجارة وصفقات السلاح التي تم إبرامها منذ عام 2014م بالإضافة إلى دعم روسيا المستمر لمصر في القضاء على الإرهاب، والثامن: تطوير العلاقات مع المملكة

ممتلكات أنه سيستثمر حوالي 250 مليون دولار في صندوق روسيا للاستثمارات المباشرة.

ويرى المؤلف أنه يجب على الولايات المتحدة والقوى الأوروبية أن تأخذ بعين الاعتبار عودة روسيا إلى المنطقة والتعامل معها على أنها قوة لا يستهان بها ولأعباءً دولياً أساسياً في توازن القوى والمسرح الدولي والسعي لفتح باب لتواصل والحوار معها في جميع القضايا وخاصة قضايا الشرق الأوسط، وأشار إلى أن روسيا ربما تقوم بتغيير.

سياستها في حال انتهى نزاعها مع الغرب، إلا أنه في حال استمر الغرب في معاداتها وحاول عزلها دولياً وفرض العقوبات المستمر عليها فانهم سيواجهون روسيا الجديدة الحاسمة فروسيا اليوم ليست روسيا قبل عام 2012م فامتلاك روسيا لعناصر القوة المشار إليها في هذا التقرير، إضافة لعضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي، والترسانة النووية التي تملكها بأسلحتها الاستراتيجية والطاقة التي تملكها من النفط والغاز الطبيعي وموقعها الاستراتيجي كل هذه المقومات تساعدها لاتخاذ دبلوماسية هجومية لتعزيز مصالحها القومية، وحماية أمنها القومي وسلامة حلفائها في شرق أوسط أكثر أمناً وسلاماً.

ويخلص الكاتب إلى نتيجة مؤداها أن سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط قد شهدت تغيراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية وأصبحت غير متوقعة للعالم وذلك بسبب تأثير التوترات مع الولايات المتحدة والقوى الأوروبية مما دفعها إلى تكثيف نشاطها في المنطقة، وقد عملت روسيا على تحسين علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وهذا النهج التي انتهجته في سياستها الجديدة بعد عام 2012م ساعدها على تجنب العزلة الدولية وتعويض جزء من العقوبات المستمرة المفروضة عليها من جانب الغرب.

العربية السعودية وتنسيق التفاعل في أسواق النفط والغاز.

وحول دبلوماسية الطاقة الروسية في الشرق الأوسط "الشركات الروسية" أشار الكاتب إلى أن روسيا تلعب دوراً واضحاً في قطاع الطاقة حيث تعمل الشركات الروسية في مجال التنقيب عن النفط وإنتاجه وتداوله وشركات النفط والغاز الروسية "لوك أويل وغاز بروم ونفت ميدل إيست" وتشارك في مشاريع عديدة في دول المنطقة، بالإضافة إلى دور الشركات الروسية في تطوير الطاقة النووية في الشرق الأوسط حيث قامت روسيا ببناء أول محطة للطاقة النووية في إيران وفي عام 2014م وافقت على بناء 8 مفاعلات نووية أخرى لإيران، كما وقعت روسيا والمملكة العربية السعودية اتفاقيات تعاون بشأن تطوير الطاقة النووية في عام 2015م، من ناحية ثالثة ستقوم الشركة الروسية روسيا توم ببناء أول محطة للطاقة النووية في الأردن ومن المتوقع تشغيلها في عام 2023م.

وحول حجم الاستثمارات العالمية في روسيا ذكر الكاتب أن صندوق الاستثمار الروسي المباشر تلقى أكثر من 25 مليار دولار من مستثمرين عالميين منهم من آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، كما قامت هيئة الاستثمار الكويتية باستثمار حوالي مليار دولار في عام 2015م، ومن جانبها أطلقت الشركة الاستثمارية الإماراتية مبادلة صندوق الاستثمار مع رديف لمتابعة الفرص في روسيا في حين خصصت وزارة المالية في أبوظبي حوالي 5 مليارات دولار تديرها مبادلة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية الروسية، كما تم الإعلان عن شراكة أخرى مع صندوق الاستثمار العام السعودي في عام 2015م حيث وافق الصندوق على استثمار حوالي 10 مليارات دولار في روسيا، وفي عام 2016م أعلن صندوق الاستثمار البحريني

SECTARIANISM IN SYRIA'S CIVIL WAR

Fabrice Balanche

A Geopolitical Study Featuring 70 Original Maps

4- Sectarianism in Syria's Civil War " A Geopolitical Study"

Publisher: The Washington Institute for Near East Policy

Year of Publication: 2018

Author: Fabrice Balanche

4- الطائفية في الحرب الأهلية السورية "دراسة جيوسياسية"

الناشر: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

سنة النشر: 2018م

المؤلف: فابريس بالانش (203)

عرض: الأستاذ محمد إسماعيل (204)

(203) الدكتور فابريس بالانش أستاذ مشارك ومدير البحوث في جامعة ليون، وقد كتب هذا الكتاب بصفته زميلاً زائراً في معهد واشنطن. عمل كثيراً في لبنان وسوريا ونشر كتباً عنهما، حيث زار البلدين للقيام بأبحاث ميدانية هناك منذ عام 1990.

(204) باحث مساعد في مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

قد أغفلوا الطائفية بشكل متعمد، قائلاً إنه يجب "إعطاؤها مكاناً بارزاً في النقاش حول الحرب". ونظراً لأن الطائفية هي التي توجع خطوط المعركة في كل صراعات منطقة الشرق الأوسط تقريباً، أو على الأقل، تلعب دوراً أساسياً لا يمكن إغفاله في ذلك، فإن موضوع هذا الكتاب يعد مهماً للغاية مضموناً وتوقيتاً، حيث يصف الكتاب الصراع بأنه حرب أهلية ويرى أن تعريف الطائفية لابد وأن يكون تعريفاً واسعاً يشمل الجماعات الدينية والقبلية والعرقية، كما يشير إلى الانتشار الجغرافي الواسع للمجموعات داخل سوريا، وقد قام بتسمية ثلاث مجموعات رئيسية وسلط الضوء عليها بشكل خاص في متن الدراسة. وهي منطقة النظام الحاكم وهي متعددة الطوائف، ومنطقة قوات سوريا الديمقراطية التي يسيطر عليها الأكراد، ومنطقة العرب السنة. ثم يستمر بالاناش في تسليط الضوء على المستويات العالية من التشرذم على المستوى المحلي، حيث أن الجماعات المسلحة ذاتها غالباً ما "تدخل في صراعات عنيفة فيما بينها من أجل السيطرة على الأراضي والموارد" من خلال الاقتتال الداخلي بدرجات متفاوتة انطلاقاً من سياسة "فرق تسد" وزيادة الشقاق بين الجماعات على أسس طائفية وإيديولوجية وعرقية وهي السياسة التي قام بتأجيلها الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد وهي أيضاً السياسة ذاتها التي لا تزال تلعب دوراً أساسياً في استراتيجية النظام السوري اليوم. ويرى المؤلف أن الطائفية كانت دائماً عاملاً رئيسياً في الصراع، وببدي المؤلف اعتراضه على مقولات أن الطائفية لم تظهر سوى نتيجة لمحاولات نظام الأسد تعزيز سلطته. حيث يشير إلى أنه في حين أن الأسد استخدم تكتيكات لإثارة "التوتر بين الأديان والطوائف"، إلا أن كل من الأسد ووالده سابقاً قد

تعد الحرب الأهلية السورية واحدة من أكثر الصراعات تعقيداً في العصر الحديث، حيث تقاتل عشرات الجماعات ذات الأجندات المختلفة والولاءات المتصارعة بعضها البعض على العديد من الجبهات في كافة مناطق البلاد، لقد اجتذب الصراع مختلف القوى الإقليمية والعالمية، وتم خلق ودعم وتسليح العديد من الجماعات الموالية من قبل كل طرف. كما أضافت المشاركة المباشرة لكل من روسيا وإيران بعداً آخر للحرب السورية. إن محاولة فهم جميع أبعاد الحرب تتطلب جهداً كبيراً. لقد تم تأليف الكثير من الكتب لإلقاء الضوء على هذه الحرب، مثل كتاب "الحرب الأهلية السورية: تاريخ الصراع الأكثر دموية في القرن الواحد والعشرين" تأليف "تشارلز ريفر" وكتاب "بلد يحترق: سوريون في الثورة والحرب" تأليف روبن ياسين، وعلى المستوى الأكاديمي أيضاً، تم نشر الكثير من الدراسات الجيدة بالرغم من القيود والصعوبات التي تواجه إجراء البحوث الميدانية في مناطق الحرب. من السهل، في خضم كل العوامل المؤثرة، المبالغة في التركيز على الفصائل المتحاربة دون الأخذ بعين الاعتبار لأحد أهم الأمور التي يتم خوض هذه الحرب على أساسها وتحدد خطوط المواجهة، ألا وهي "الطائفية". وفي هذا الصدد، تقدم دراسة الجغرافيا السياسية الجغرافية السياسية التي قام بها فابريس بالانش بعنوان "الطائفية في الحرب الأهلية السورية: دراسة جيوسياسية" ونشرها معهد واشنطن ل خلفية تاريخية جيدة للطائفية في سورية " حيث يلاحظ أن الكثير من المعلومات في تلك الدراسة تستند إلى ثماني وعشرين عاماً من العمل الميداني في المشرق" وكيف أن الطائفية قد أثرت على طبيعة الصراع. وفي هذا الكتاب يرى بالانش أن الكثير من المحللين

قاموا باستغلال الانقسامات الموجودة في المجتمع السوري مسبقاً.

وتستمر الدراسة في القول بأنه يمكن اقتفاء بدايات بروز مثل هذه الانقسامات والتوترات الموجودة مسبقاً إلى حقبة الثمانينيات من القرن الماضي وسياسات الرئيس الراحل حافظ الأسد. لقد استخدم الأسد الأب تكتيكات إعطاء المنافع المادية والاقتصادية للعلويين مقابل دعمهم السياسي والولاء له. هذه المحاباة للعلويين تسببت حتماً في إحباط وغضب لدى أغلبية السكان السنة، الذين شعروا بأنهم محرومون من الوظائف الجيدة أو المهمة والمناصب الأمنية والحكومية الرسمية. ولهذا السبب، ترى الدراسة أن جذور الحرب الأهلية الحالية تعود إلى ما قبل بدء الحرب في عام 2011م بكثير عندما زرعت بذور الصراع من قبل "نظام الملل" العثماني الذي قسم المجتمع لملل لكل ملة نظام خاص بها، وبعد ذلك تأجج الانقسام بسبب المحاباة التي أظهرها النظام الحاكم لجماعات عرقية ودينية معينة على حساب جماعات أخرى. وبهذا المعنى، فإن محاباة ومكافأة بعض الناس أو التمييز ضدهم على أساس انتماءاتهم العرقية جعل من "الطائفة" جزءاً أساسياً ومهماً من الحياة في سوريا.

رغم أن الدراسة التي قام بها بالانش موزة، إلا أنها تضم أكثر من سبعين خارطة توضح الانتشار الجغرافي للطوائف المختلفة، وكيف يرتبط هذا بالطريقة التي تدور بها الحرب حتى الآن. ولاشك أن الخرائط التي تضمنتها الدراسة مهمة للغاية في إيضاح صورة الانتشار الجغرافي لفهم أماكن ومواقع مختلف الأطراف المتحاربة، ومع أهمية تلك الخرائط فإنه يرد عليها انتقاد بسيط مفاده

أن العديد من هذه الخرائط بسيطة وغير تفصيلية إلا أنها مهمة من أجل دحض ادعاء الحكومة السورية بأن الانقسامات الطائفية غير موجودة في البلاد. وكمثال على ذلك، تناول الدراسة وبالتفصيل مختلف المجموعات العرقية الدينية في سوريا، بما في ذلك الإسماعيليين والمسيحيين والدروز، حيث يوضح الكاتب الدور الذي لعبوه في سوريا ومواقفهم خلال الحرب الأهلية. على سبيل المثال، "المظاهرات التي اجتاحت اللاذقية وبانياس وحمص في عام 2011م حدثت فقط في المناطق السنية من تلك المدن. وفي ضواحي دمشق، ولم ينضم معظم الدروز والمسيحيين والإسماعيليين والعلويين إلى حركة الاحتجاج، واقتصرت فقط على المدن السنية النائية. كما يسلط الكتاب الضوء على أن تنامي نفوذ الجماعات المتمردة المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية وجهة النصرة قد أثار الرعب لدى الأقليات الدينية، ودفعها إلى التقارب مع الحكومة السورية.

كما يعرض المؤلف في بداية الدراسة، وفي عموم الجزء الأول منها، خلفية مهمة عن مختلف الطوائف في سورية، منذ حقبة النظام "الملي" العثماني وصولاً لحقبة الرئيس حافظ الأسد الذي قام بتعميق الانقسامات الطائفية لصالحه، ومع أهمية العوامل الطائفية في تأجيج الصراع في سوريا فإن ذلك لا يعني أن الدراسة قد أغفلت العوامل الأخرى التي تغذي الصراع السوري. على سبيل المثال، تسليطها الضوء على أن الكثير من رجال الأعمال السنة لم يدعموا المحتجين، خاصة خلال التظاهرات الأولى، لأنهم كانوا يعتقدون أنها تضر بالاقتصاد. ليس هذا فقط، بل أن بشار الأسد، شخصياً، كما تقول الدراسة، لم يكن يهتم

عامة عن السياق التاريخي لما يحدث، ومن خلال الاستخدام المكثف للخرائط، يوضح الكتاب التغيرات التي طرأت منذ بداية الحرب الأهلية، والطريقة التي تتم بها إدارة الحرب على أسس طائفية. هذه الدراسة إضافة جديدة بشأن الحرب الأهلية السورية ويمكن من خلالها التعرف على التيارات المختلفة أطراف الصراع الراهن في سوريا ومنطلقاتها وهو أمر مفيد لإمكانية التنبؤ بمسار ذلك الصراع مستقبلاً.

كثيراً بالخلفية العرقية للمقربين للشخصين له قبل الحرب، واختلط كثيراً وبحرية مع الطبقة البورجوازية السنية. وإلى هنا، يلقي الكتاب الضوء على تطور الطائفية في أعقاب اندلاع الحرب الأهلية، كما يناقش حركات النزوح الكبيرة للناس التي حدثت داخل البلاد بعد بداية الصراع واستندت إلى عوامل طائفية.

ويؤكد الكاتب، في جميع أقسام الدراسة، أن الطائفية سوف تظل عنصراً رئيسياً في تفسير الحرب، ويشير إلى أنه على الرغم من أن المجتمع العربي السني يمثل 65٪ من السكان السوريين في عام 2010م، إلا أنهم لا يشكلون جهة موحدة. إن الفشل في دمج المجموعات الطائفية الأخرى (مثل الدروز والأكراد والعلويين والمسيحيين) دفع هذه الجماعات في الأغلب إلى الشعور بالأمان تحت مظلة الحكومة السورية، وقد تم استغلال هذا الشرخ في المجتمع لكسب الدعم والتأييد لنظام بشار الأسد. ومن خلال ذلك، -كما يرى مؤلف الدراسة- يمكن للنظام الادعاء بحماية هذه الجماعات من المجتمع السني، ولا سيما المجموعات الأكثر تطرفاً في هذا المجتمع، وهي الجماعات التي صنفت بأنها إرهابية. العامل الرئيسي الآخر الذي يناقشه الكتاب هو تأثير الانقسامات داخل الطوائف، والحروب بالوكالة التي نشأت نتيجة تدخل القوى الأجنبية التي سعت للاستفادة من الوضع لتحقيق مآربها الخاصة.

وفي النهاية إن ما يميز هذا الكتاب هو التركيز على الجانب الطائفي والديني والعربي في الحرب الأهلية السورية بطريقة مختصرة ودقيقة، حيث يلقي الضوء على التيارات العديدة التي قسمت سوريا بالطريقة التي هي عليها اليوم. ويقدم الكتاب لمحة

ثانياً: المؤتمرات

مؤتمر بوابة الخليج: فرص استثمارية واعدة

"مملكة البحرين 8-10 مايو 2018م"
عرض: د أشرف محمد كشك⁽²⁰⁵⁾

ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس التنمية الاقتصادية، شارك في ذلك المؤتمر أكثر من 850 مستثمر عالمي وقادة أعمال، فضلاً عن مسؤولي القطاع العام من أكثر من 40 دولة، بالإضافة إلى 90 متحدثاً، وقد تضمنت جلسات المؤتمر العديد من القضايا منها تبني نموذج اقتصادي جديد لتحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص، فضلاً عن واقع اقتصادات دول مجلس التعاون، وتغير دور الحكومات في الاقتصاد الخليجي، وأهمية التنوع الاقتصادي في جذب الاستثمارات، والتحديات التي تواجه إعادة تقييم الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى تمكين الأعمال والمشروعات التجارية المحلية، وقد استهدف المؤتمر كذلك التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في البحرين ودول الخليج عموماً، وإبراز المزايا التي تتمتع بها البحرين، ولأشك أن ذلك المؤتمر وغيره من الفعاليات المشابهة من شأنه تعزيز تنفيذ الرؤية الاقتصادية لمملكة 2030م والتي تستهدف تطوير الاقتصاد الوطني بشكل عام، كما استهدف المؤتمر التعريف بتجربة مملكة البحرين المتميزة في مجال البنية التحتية والحكومة الإلكترونية، فضلاً عن استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول الخليجية الأربعة الأخرى، وقد شهد المؤتمر حضوراً لافتاً لمستثمرين على المستويين الإقليمي والعالمي، فضلاً عن العديد من رجال الأعمال والشركات العابرة للقارات.

كثيرة هي التحديات التي تواجه دول الخليج والدول العربية وبخاصة في أعقاب التحولات التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام 2011م وحتى الآن، تلك التحديات التي ألقت بظلالها على العديد من المجالات ليس أقلها المجال الاقتصادي وتحديد جذب الاستثمارات الخارجية بالنظر إلى العلاقة الارتباطية بين تحقيق الأمن والاستقرار وجذب الاستثمارات، إلا أنه يلاحظ أن بعض الدول قد حققت نجاحاً ملحوظاً في جذب تلك الاستثمارات بما يجعلها نموذجاً فريداً بين تجارب مختلفة ومن بينها مملكة البحرين ودول الخليج العربية، حيث كان ذلك محصلة طبيعية لجملة من العوامل التي انصهرت مع بعضها البعض لتفرز نتيجة واحدة وهي أن كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وسلطنة عمان دول آمنة وجاذبة للاستثمار.

وواقع الأمر أن تلك النتيجة لم تكن سوى حصاد جهود بحرينية وخليجية متواصلة لجذب تلك الاستثمارات في مجالات مختلفة وضمن هذا الإطار استضافت مملكة البحرين مؤتمر "بوابة الخليج" خلال الفترة من 8 إلى 10 مايو 2018م تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

(205) مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية، مدير تحرير دورية دراسات.

المشاركة على النحو التالي:

أولاً: اطلع المستثمرون الأجانب على فرص استثمارية في دول الخليج العربي تقدر بنحو 26 مليار دولار في عدد من القطاعات، فضلاً عن عدد من المشروعات الكبرى في مملكة البحرين تقدر قيمتها بـ 32 مليار دولار تشمل عدداً من القطاعات الحيوية مثل الطاقة والمياه والنفط والغاز والصناعة والخدمات اللوجستية والبنية التحتية والسياحة والخدمات الإسكانية والعقارات.

ثانياً: استعراض تجربة مملكة البحرين في مجال تطوير البنية التحتية، فضلاً عن القوانين التي تم إقرارها في المملكة لتسهيل الاستثمار الأجنبي في المملكة، بالإضافة إلى البنية التحتية اللازمة لذلك وفي هذا الإطار أشار السيد زايد بن راشد الزياني وزير الصناعة والتجارة والسياحة إلى أنه "تم البدء في إنشاء مركز البحرين الجديد للمعارض والمؤتمرات على أرض تبلغ مساحتها حوالي 297,000 متر مربع والذي سوف يضم مركزاً للمعارض بعدد 10 قاعات، فضلاً عن قاعة كبيرة للمؤتمرات تستوعب أكثر من 4000 شخص و26 غرفة اجتماعات ومؤتمرات صغيرة ومتوسطة تم تجهيزها بأحدث الخدمات الفنية والتقنية بمساحة إجمالية للمعارض والمؤتمرات والمحلات التجارية والمطاعم والمكاتب الإدارية والمستودعات تبلغ حوالي 156,000 متر مربع ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في نهاية عام 2020م"، بالإضافة إلى أن المؤتمر كان فرصة للاطلاع على الوضع المصرفي في البحرين وما حققته من مستويات متميزة من الأداء خلال السنوات الماضية.

ثالثاً: الإعلان عن مبادرات جديدة للاستثمار ومن ذلك إعلان الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة

وقد اكتسب المؤتمر أهمية بالغة بالنسبة لدول الخليج العربي عموماً ولمملكة البحرين على نحو خاص تأسيساً على ثلاثة معطيات:

أولها: الجهود النوعية التي بذلتها مملكة البحرين على صعيد تنويع مصادر الدخل والتركيز على الصناعات غير النفطية التي تشكل نسبة عالية من الناتج الإجمالي وفقاً لما أشار إليه رشيد المعراج محافظ البنك المركزي.

وثانيها: كان المؤتمر فرصة مهمة لرجال الأعمال والمستثمرين للاستثمار في القطاع السياحي وهو ما يحقق للبحرين مكاسب مهمة ضمن سياسة تنويع الدخل، أخذاً في الاعتبار أن صناعة السياحة تمثل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والجدير بالذكر أن قطاع السياحة قد شهد نمواً ملحوظاً في البحرين خلال العام 2017م حيث ازداد عدد الزائرين للمملكة بنسبة 11,9%.

وثالثها: كان المؤتمر فرصة للتعريف بما حققته البحرين على المستوى الاقتصادي عموماً وفي مجال جذب الاستثمارات خاصة، بالنسبة لرجال أعمال يقومون بزيارة المملكة للمرة الأولى من جمهورية سنغافورة على سبيل المثال والتي لها تجربة متميزة في التحول من دولة محدودة الموارد إلى أحد أغنى دول العالم وما يمكن أن تقدمه من دروس مستفادة للبحرين، بالإضافة إلى مشاركة رجال أعمال من كوريا الجنوبية والذين أشادوا بالبيئة الاستثمارية في المملكة وخاصة على صعيد الموقع الاستراتيجي وتوافر كافة مقومات الاستثمار، فضلاً عما تشهده البحرين من تطور ملحوظ بشأن الاعتماد على الطاقة البديلة.

وتأسيساً على ما سبق فقد حقق المؤتمر العديد من النتائج الإيجابية لمملكة البحرين والدول الخليجية

استراتيجية تم تطبيقها بنجاح في كل من الصين وكوريا الجنوبية، فضلاً عن ضرورة تحقيق الاستفادة في الاقتصاد من خلال الاهتمام بقطاع الصناعة الذي يتيح الفرص للتحوّل نحو النظام الرقمي وخاصة أن البحرين تعدّ أحد أسرع الدول الخليجية في هذا الشأن، وفي هذا السياق ووفقاً لتصريحات المسؤولين في البحرين فإن التحوّل نحو الحوسبة السحابية قد أسهم في خفض تكاليف تشغيل البنية التحتية لتقنية المعلومات بنسبة تتراوح بين 60% و 90%، بالإضافة إلى إضافة مميزات مكنت المعنيين من تفعيل عمليات رقابة الأداء وحماية أمن المعلومات للأنظمة الحكومية الأمر الذي من شأنه تحقيق الخطة الوطنية الاستراتيجية وبرنامج العمل الحكومي، الجدير بالذكر أن مملكة البحرين قد حافظت خلال السنوات الماضية على الصدارة العالمية في عدة تقارير أبرزها تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية وتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات وقد كان لافتاً تركيز جانب من النقاشات خلال المؤتمر حول دور الابتكار في تعزيز التكنولوجيا وتأثير ذلك على مجمل العملية التنموية عموماً.

سادساً: إطلاق بنك البحرين للتنمية صندوق الصناديق بقيمة 100 مليون دولار أمريكي والذي يعدّ نقلة نوعية بشأن دعم المشروعات الناشئة في البحرين ومنطقة الشرق الأوسط عموماً.

سابعاً: كان المؤتمر نافذة مهمة لبعض الدول الخليجية لعرض تجاربها في مجال جذب الاستثمارات، فالبحرين على سبيل المثال قد حققت رقماً قياسياً في عام 2017م في استقطاب الاستثمارات المباشرة من خلال جذب 733 مليون دولار أمريكي من 71 دولة مما سوف يسهم في خلق حوالي 2800 وظيفة خلال ثلاث سنوات وتحقيق

وزير النفط إطلاق صندوق البحرين للطاقة والذي يعدّ الأول من نوعه في دول مجلس التعاون وسوف يضطلع ذلك الصندوق بتزويد المستثمرين المؤسسين بإمكانية الوصول إلى أصول الطاقة المحلية حيث سيكون ذلك الصندوق متاحاً للمستثمرين في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون ودول العالم، وسيكون الصندوق برأسمال أولي من الحكومة البحرينية ويستهدف جمع مليار دولار من المستثمرين على المستويات المحلية والإقليمية والدولية من أجل تطوير أصول الطاقة في المملكة ولاشك أنه مما يضاعف من أهمية ذلك الصندوق الاكتشافات النفطية الجديدة بشأن الغاز والنفط في حوض الخليج البحري الواقع قبالة الساحل الغربي لمملكة البحرين والذي يعدّ أكبر اكتشاف للنفط في المملكة منذ عام 1932م.

رابعاً: مثل المؤتمر فرصة لعرض دور القطاع الخاص في الاقتصاد البحريني والذي يعدّ شريكاً أساسياً للحكومة في التنمية الاقتصادية وخاصة في ظل استراتيجية الحكومة البحرينية لتحفيز ذلك القطاع للنهوض بالدور المرجو منه، فضلاً عن استعراض خطط البحرين للنهوض بالبنية التحتية انطلاقاً من الأهمية التي تمثلها بالنسبة لجذب الاستثمارات الخارجية وفي هذا الإطار أشار المهندس عصام خلف وزير الأشغال وشؤون البلديات إلى أن "البحرين سوف تخصص نحو 1,2 مليار دولار لتحسين وتطوير شبكة الطرق والجسور وتوسيع الشوارع وتحسين خدمات الصرف الصحي خلال السنوات الثلاث المقبلة".

خامساً: من المقترحات المهمة التي أثّرت خلال المؤتمر التركيز على الصناعات الصغيرة والكبيرة بالتوازي مع الاهتمام بالتكنولوجيات المتقدمة والتكنولوجيات التقليدية في الوقت ذاته وهي

فرصاً جديدة للشباب عموماً، أما المملكة العربية السعودية فقد أكد أحد مسؤوليها أن الاستثمارات المباشرة في المملكة شهدت نمواً نسبته 50% خلال الربع الأول من العام الحالي 2018م وذلك مقارنة مع الربع الأول من العام الماضي 2017م

ومع التسليم بأهمية مؤتمر "بوابة الخليج" مضموناً وتوقيتاً توجد عدة مقومات من شأنها تحقيق ما يسمى بالقيمة المضافة من ذلك المؤتمر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: الموقع الجغرافي المتميز للبحرين والذي يجعلها حلقة وصل مهمة في المنطقة ومن ثم جاذبة للاستثمار بشكل أكبر من غيرها من الدول الأخرى بما يسهم في تنوع مصادر الدخل بعيداً عن النفط وهو ما يعزز من تنفيذ الرؤية الاقتصادية 2030م

وثانياً: الأسس الدستورية والقانونية التي حرصت البحرين على صياغتها كإطار لضمان تحقيق بيئة آمنة للاستثمارات الأجنبية.

وثالثاً: الحرص على تطوير قدرات العناصر البشرية الوطنية والتي تعد أداة التنمية وغايتها من خلال برامج تدريبية عالية المستوى وفقاً للمعايير الدولية في هذا الشأن، كما أن القوة البشرية تعد هي الثروة الحقيقية التي تحرص مملكة البحرين على الاستفادة منها وتطويرها بشكل دائم.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

- أولاً: ترخّب دوريّة "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصّصين في المجالات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:
- أ. أن تتسم بالجّدّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا تكون قد سبق نشرها، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مرشّحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
 - ب. يوضّح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معيّنة، وفي هذه الحالة فإنّه لا بدّ من الحصول على موافقة تلك الجهة.
 - ت. التقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوفر فيها شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد.
 - ث. أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
 - ج. أن تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألا تزيد عن (4000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة إلكترونياً.
 - ح. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخص تنفيذي لا يزيد عن (250) كلمة، باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.
- خ. تجري هيئة تحرير الدورية التقويم الأولي للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير من أجل إجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدورية.
- د. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقّي أعمالهم في غضون أسبوعين من تلقّيها، كما يلتزم بإبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلم العمل.
 - ذ. يلتزم المؤلف بدفع كافة النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حالة طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.
 - ر. في حال الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤل حقوق النشر كافة تلقائياً إلى الدورية.
- ثانياً: ترخّب الدورية بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدّمة للنشر الشروط التالية:
- أ. لا يزيد عرض الكتاب الواحد عن 1000 كلمة.
 - ب. يشترط أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.
 - ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدّم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.
 - ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.
 - ج. ألا تكون المادة المقدّمة قد سبق نشرها، ورقياً

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسلوب التالي:

الدورية تعتمد على طريقة شيكاغو في توثيق الهوامش والمراجع وهي متاحة على الرابط التالي:

http://www.chicagomanualofstyle.org/tools_citationguide/citation-guide-1.html

أو إلكترونياً، وألا تكون مقدّمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.

ح. يرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، اسم المؤلف، تاريخ النشر، الناشر، عدد الصفحات، الرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

أ. تلتزم الدورية حزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، واحترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.

ب. ترقّب الدورية من الأكاديميين والباحثين والمتخصّصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمّن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.

ت. تحتفظ الدورية بحق إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدّمة، حسب مقتضيات النشر، على ألا تؤثر هذه التعديلات في محتوى النص.

ث. تقدّم الدورية خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

خامساً: قواعد الاستكتاب للدورية:

أ. يُشترط في الاستكتاب أن يتناول موضوعات ذات العلاقة بأولويات الدورية، وتهم المنطقة، وتندمج مع أهداف المركز.

ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدّم بها المُستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.

ت. يقدّم المؤلف إقراراً لمدير التحرير بعدم سبق نشر البحث، أو أجزاء مهمّة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أخرى.

ث. يُبرم بالاستكتاب عقد بين المركز والمؤلف يتضمنّ حقوق الطرفين وواجباتهما.

ج. صرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح بعقد الاستكتاب.

ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.

خ. يُرفق بالعمل ملخصان، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية.

د. الأعمال المستكتبة تخضع للتحكيم العلمي وفقاً للقواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.

د. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة
المستكتبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشره.
ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدورية.

سادساً: الإسهامات البحثية:

- أ. ترحب دورية "دراسات" بإسهامات المؤلفين في
الشأن البحريني والخليجي والعربي.
- ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن
وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن
وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات
الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- ت. لا تلتزم الدورية بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة
للدورية.
- ج. لا يسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في
الدورية "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول
على إذن خطي مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية باسم
مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة.

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني
المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي:
akishk@derasat.org.bh
توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير
تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني
الخاص بالدورية:

StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية
والطاقة

ص. ب. 39443، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752762 (+973)

فاكس: 17754678 (+973)



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

